الأمن القومي في لبنان

ندوة حوارية ٣١ آذار ٢٠١٥

0 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 1 0 0 1 0 1 0 1 0 1 0 0 1 1
0 0 1 0 1 0 1 0 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 0 1 0 1 0
0 0 1 0 1 0 1 1 0 1 0 0 1 0 1 1 0 0 1 0 0 1 0 0
0 1 0 1 0 0 1 0 1 0 1 0 1 0 0 1 0 1 0 1 0 0 1 0 1 0 1 0 0 0 0
0 1 0 1 0 1 0 1 0 1 0 0 1 1 0 0 1 0 0 1 0 1 0 1

الفهرس

كلمة قائد الجيش 06
الإفتتاحية 08
كلمة مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية العميد الركن غسان عبد الصمد ممثلاً دولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأستاذ سمير مقبل وقائد الجيش العماد جان قهوجي 10
تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري 12
كلمة الأستاذ نعمة افرام (ملتقى التأثير المدني) 13
الجلسة الأولى بعنوان «الأمن القومي في لبنان – مدخل ومفاهيم» 17
تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري 18
كلمة مدير الجلسة الأستاذ فيصل الخليل 19
كلمة القاضي غالب غانم 22
كلمة العميد الرُّكن ابراهيم الباروك 28
أسئلة الحضور 31
الجلسة الثانية بعنوان « الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في النظام التشغيلي» 33
تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري 34
كلمة الدكتور زياد الصائغ 35
كلمة الوزير السابق الدكتور طارق متري 37
كلمة العميد الركن زياد الهاشم 41
أسئلة الحضور 44
الجلسة الثالثة بعنوان «الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الاقتصادية» 49
تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري 50
كلمة الدكتور منير يحيى 51
كلمة الأستاذ رائد شرف الدين 55
كلمة العميد الرُّكن سعيد القزح 66
أسئلة الحضور 69
الجلسة الرابعة «الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الإجتماعيّة» 73
تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري 74
كلمة الأستاذ أنطوان واكيم 75
كلمة الوزير السّابق العميد مروان شربل 77
كلمة العميد الرُّكن البحري عزمه دندش 80
أسئلة الحضور 82
جلسة ختامية وإعلان توصيات 85
تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري 86
كلمة مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية العميد الركن غسان عبد الصمد 88

قائد الجيش

العماد جان قهوجي

كلمة قائد الجيش

إنّ تحقيق الأمن القومي بشكلٍ مستدام، يتطلّب وضع خطط واستراتيجيات بعيدة المدى، تشمل النواحي العسكرية والأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والإنمائية، فضلًا عن العلاقات الخارجية للوطن بمحيطه القريب والبعيد.

إلاّ أنّه وفي ظلّ تعثّر هذه الخطط والاستراتيجيات أو ضعفها، يبقى الأمن القومي بالمفهوم الأمني - العسكري المباشر، حاجة مستمرّة لا بدّ من الحفاظ عليها، إذ أثبتت التجارب أنّ لا ازدهار اقتصاديًا وإنمائيًا ولا تطوّر يمكن أن تشهده البلاد في أيّ مجال، من دون وجود استقرار أمنيّ حقيقيّ، فهذا الاستقرار يعتبر بمنزلة حجر الأساس في البنيان الوطني، لا بل جسر عبور إلزامي إلى حيث يمكن تحقيق التطلعات والأهداف الوطنية المنشودة.

إنّ ما يحصل في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط، من تغيرات وتحوّلات جذرية، مترافقة مع حروب وصراعات دمويّة، وشلل في أنظمة الدول ومؤسساتها، ما هو إلاّ ترجمة فعلية للخلل الكبير الحاصل في مرتكزات الأمن القومي في هذه البلدان، وهذا الخلل يؤدي بدوره إلى اختلاط المفاهيم والقناعات وتشابك المصالح الخارجية، وبالتالي انتشار الفوضى والظواهر الشاذة، كالإرهاب الذي يمعن في تفكيك المجتمعات وزعزعة مقوّمات وجودها، وتشويه إرثها الحضاري والإنساني.

من هنا، يأتي وعي الجيش اللبناني لمسؤولياته الوطنية الكبرى والتضحيات الجسام التي يبذلها، على قدر تلك الأخطار والتحديات التي ترخي بظلالها على الوطن بشكل أو بآخر، بحيث وضع الجيش في سلّم أولوياته التصدّي بكلّ حزم وقوّة للتنظيمات الإرهابية وخلاياها التخريبية، وعدم السماح لها بإيجاد أيّ موطئ قدم في لبنان، وذلك جنبًا إلى جنب مع الجهوزية الكاملة لمواجهة مخططات العدوّ الإسرائيلي، والسهر على مسيرة الأمن والاستقرار في الداخل، ومنع أيّ جهة من استغلال التجاذبات السياسية القائمة، والإرباك الحاصل في عمل مؤسسات الدولة، لضرب هذا الاستقرار، وصولًا إلى إدخال لبنان مجددًا في دوّامة الفوضى والصراع العبثي.

في الختام، أهنئ مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش على إقامة هذه الندوة وسواها من الندوات، الهادفة إلى تسليط الضوء على قضايا لبنان والمنطقة في هذه المرحلة الراهنة، وإتاحة الفرص لتبادل وجهات النظر والأفكار بين باحثين متخصصين من مختلف دول العالم، كما أتوجّه بالشكر إلى جميع الأساتذة المحاضرين، الذين قدموا عصارة علومهم وخبراتهم في سبيل انجاح هذه الندوة، كذلك أشكر كلّ الذين ساهموا في أعدادها وتنظيمها على المستويين المعنوي والمادي.

مع خالص تقديري للقيمين على مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، أشجعهم على مزيد من العمل والمبادرات الهادفة، بما يعكس صورة الجيش ورسالته النبيلة في خدمة لبنان.

برعاية قائد الجيش العماد جان قهوجي، «ندوة الأمن القومي في لبنان»

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

برعاية قائد الجيش العماد جان قهوجي، نظّم مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني يوم الثلاثاء الواقع فيه 31 آذار 2015، في النادي العسكري المركزي في بيروت، ندوة حوارية بعنوان: " الأمن القومي في لبنان" في مقاربة ثلاثية الأبعاد بين النظام التشغيلي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجامعة "نحو عقد وطني جامع ومنتج" لتحصين مناعة لبنان، في ظلّ التصدّع الجيوبوليتيكي الذي تعيشه المنطقة. حضر هذه الندوة، حشد من الشخصيات السياسية والعسكرية والأكاديمية والدبلوماسية والإعلامية والمجتمع المدني، تقدّمهم الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير عبد الرحمن الصلح، الوزراء السابقون: محمد يوسف بيضون، طارق متري، الياس حنا، مروان شربل، رئيس منتدى سفراء لبنان السفير خليل مكاوي، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، المحامي ساسين ساسين ممثلاً الرئيس أمين الجميل، الدكتور وليد صافي ممثلاً النائب وليد جنبلاط، العميد الركن المتقاعد وهبه قاطيشا ممثلاً رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، المهندس إيلي خوري ممثلاً العماد ميشال عون، العميد المتقاعد محمود الجمل ممثلاً أمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري، القاضي غالب غانم، الشيخ فهيم معضاد، اللواء الركن المتقاعد شوقي المصري، اللواء الركن المتقاعد عدنان مرعب، وأعضاء مجلس الأمناء في ملتقى التأثير المدني وإدارته وعدد من كبار ضباط الجيش والأجهزة الأمنية.

افتتحت الندوة بالنشيد الوطني اللبناني، ثم قدّمت الندوة الإعلامية دنيز رحمة فخري قائلةً:

النادي العسكري المركزي يستضيف ندوة الأمن القومي في لبنان

باسم مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني وباسم ملتقى التأثير المدني نرحب بكم في الندوة الحوارية: « الأمن القوميّ في لبنان». جريءٌ هو عنوان ندوتنا الحوارية الأمن القومي في لبنان. وجريء هو توقيت طرحه في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ وطننا، وجريءٌ هو هذا التلاقي العميق الجذور بين الجيش اللبناني من خلال مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية وملتقى التأثير المدني وقد جمعا الطرح والتوقيت برمزية المنتفض على الوضع المُنهك الذي نعيشه ليضخا كلٌ من موقعه أملاً ببناء مستقبلٍ أفضل للبنان أفضل. وعلى هذا الأساس فإنّ إشكالية موضوع الندوة هو استدراك المنظّمين لحراجة التصدّع الجيوبوليتيكيّ الذي يعيشه العالم العربي، وفداحة تداعيات هذا التصدّع على الجمهورية اللبنانية والمواطنين ما يقتضي مبادراتٍ بنّاءة وتضحياتٍ استثنائية يقدّمها الجيش اللبناني والأجهزة العسكرية والأمنية كل يومٍ لصون وطن الأرز وطن الرسالة. فتحيّة لأرواح الشهداء الأبرار وللمعوّقين من جرّاء المعارك وللمخطوفين وتحيّةً لقيادة الجيش اللبناني ممثلةً بقائدها العماد جان قهوجي وضباطها ورتبائها وجنودها.

وقد يكون ملتقى التأثير المدني الذي تعوّدنا معه منذ أكثر من سنتين على مقارباتٍ غير تقليدية مضموناً وشكلاً قد أصاب تاريخياً في اختياره الشراكة مع الجيش اللبناني عنواناً وتوقيتاً. فالمسالك الحرجة قدر الرؤيويين وبناء الأوطان يُصنع بالتراكم الإيجابي حيث قول المحظور في زمن المحضور أقدر على التبشير بحلمٍ جميل من اللجوء إلى الخوف والتخويف. «الأمن القومي في لبنان» ليتنا منذ الإستقلال صغناه رؤيةً حاميةً لأسلافنا ولنا، والحال أنّه بات لزاماً علينا ألاّ نتأخر في صياغته بعد الآن حمايةً لأولادنا.

كلمة مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية العميد الركن غسان عبد الصمد ممثلاً دولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأستاذ سمير مقبل وقائد الجيش العماد جان قهوجي

العميد الركن غسان عبد الصمد

أيها الحفل الكريم

بداية، يشرفني أن أتوجه باسم حضرة العماد جان قهوجي قائد الجيش، بالتحية الى جميع الحاضرين بيننا اليوم، والشكر الى المحاضرين في هذه الندوة الذين ساهموا في اعدادها على مختلف المستويات، ما يؤكّد مرة أخرى، الثقة المتبادلة وارادة التعاون بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني خدمة للمصلحة العامة.

أيّها الحضور الكريم،

إذا كان الأمن هو من أبرز التحديات التي تواجه لبنان في وقتنا الراهن، فقد تعرّض هذا الوطن منذ استقلاله وحتى اليوم لأخطار عديدة، حال غياب الإستراتيجية الوطنية دون مواجهتها أو معالجتها أو السيطرة عليها. هذه الأخطار هي بمجملها سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية، حيث كانت الدولة اللبنانية تواجهها إستناداً الى النتائج، من دون التركيز على الأسباب، ولا سيما دور الأمن القومي في حماية الوطن والمواطن، الأمر الذي أدى في ما بعد إلى مزيد من المشاكل والتداعيات والتعقيدات، فما هو الأمن القومي؟

إنّه سياسة استخدام القدرات السياسية، والعسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية والعلمية، التي تمكّن الدولة من الحفاظ على الاستقرار العام في الوطن، وحماية المصالح القومية، ومواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية في زمني الحرب والسلم.

فالتهديد الخارجي ومع أهميته في التأثير على استقرار الوطن فإنّ معالجته منوطة بشكل رئيس، بالدولة وسياساتها الخارجية وتحالفاتها، إضافة إلى مسؤوليتها الأساسية في حماية الحدود.

النادي العسكري المركزي يستضيف ندوة الأمن القومي في لبنان

أمّا التهديد الداخلي، فإنّ مسؤولية مواجهته تقع بالدرجة الأولى على عاتق الفرد والمجتمع المدني، ثم مسؤولية الدولة في تحقيق أمن المواطن الاقتصادي والاجتماعي، وأمن المجتمع الذي يشكّل حاضناً للدولة وكياناً اساسياً في إنتاج السلطة، التي هي بدورها الأداة الفاعلة والمسؤولة عن حماية القيم الجوهرية لهذا المجتمع، ولكن ما هي أدوات الدولة لحماية المجتمع والفرد؟

لا شكّ في أنّ القوة هي من أهمّ أدوات الدولة لحماية الأرض والمجتمع والفرد، وهي العامل الرئيس في صون السيادة والإستقلال، لكن قبل إستخدامها، على الدولة أن تقوم بما يلي:

- **أولاً:** تأمين التنمية التي تواكب التطوّر والحداثة.
- **ثانياً:** توفير سلامة العلاقة بين مكوّنات الوطن من خلال احترام المواطنين جميعاً القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.
- **ثالثاً:** التزامها تطبيق القوانين بعدل وحزم، والبقاء على مسافة واحدة من الجميع.

فما هي إذاً مصادر تهديد الأمن القومي، وما مدى تأثيرها في الإضرار بالوطن؟ وما هي الخطط الإستراتيجية لمجابهتها تمهيداً لإزالتها؟

لعلّ الخلل البنيوي في النظام التشغيلي، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام القانون والتوازن بين القطاعين العام والخاص، هو أحد هذه المصادر، والذي لا يعطّل مصالح الناس فحسب، بل مصالح الدولة أيضاً.

أمّا المصدر الآخر الذي يشكّل تهديداً لأمننا القومي، فهو الخلل البنيوي في السياسيات الاقتصادية والذي يتدرّج من انخفاض مستوى المعيشة خصوصاً لدى أصحاب الدخل المحدود العاجزين عن سدّ احتياجاتهم الأساسية، مروراً بمختلف حالات التردّي الصناعي والتجاري والزراعي في البلد، وانحسار الطبقة الوسطى، وصولاً الى غياب أيّ رؤية أو إستراتيجية اقتصادية واضحة للدولة، تؤمّن التكامل بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

الأمر الثالث، والذي لا يقلّ أهمية في ما يتعلّق بتهديد الأمن القومي في لبنان، هو الخلل البنيوي في السياسات الاجتماعية، فمعظم ما نصادفه في حياتنا الاجتماعية ينطوي على مشكلات كثيرة، ابتداءً بلقمة العيش مروراً بمشكلة التفكّك الأسري، واختلاف النظرة حول المواطنية، وصولاً الى التباين العميق في مقاربة أزمة النازحين واللاجئين من سوريا وبعض الدول العربية، والتي تفاقمت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ.

إنّ النموّ الاقتصادي لا يعطي ثماره المرجوة، إلاّ إذا كان مصحوباً بسياسات اجتماعية ملائمة، من هنا فإنّ الأمن الاجتماعي يمثّل حجر الأساس في بناء الأمن القومي للدولة.

في ندوتنا هذه سنحاول مقاربة هذه المواضيع من مختلف الجوانب، من خلال نخبةٍ من الأكاديميين والباحثين، للوصول في نهايتها الى توصيات مثمرة، على أن تستتبع هذه الندوة بحلقات حوارية نسعى من خلالها الى تحقيق الأهداف المنشودة.

عشتم – عاش الجيش – عاش لبنان

تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري

الإعلامية دنيز رحمه فخري

هكذا عوّدنا المجتمع المدني في لبنان على المبادرات، لا يتعب، لا يستسلم، يستبسل في بناء العقد الوطني الجامع والمنتج. لا يعنيه السواد المُستشري في كلّ مكان وثمة من يكيّف الأزمات ليحوّلها إلى فرص أمل. وملتقى التأثير المدني الذي من أبرز أهداف تأسيسه الانتقال مع كلّ مكوّنات المجتمع المدني والشركاء الفاعلين على كلّ المستويات إلى حيّز الفعل بدل ردّة الفعل والحوار الهادف بدل المناكفات العبثية، يأتي اليوم في شراكة في المسؤولية الوطنية مع مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية ليضيء علمياً على مفهومٍ شائك. «ملتقى التأثير المدني» يلقي كلمته عضو مجلس أمنائه ومجلس إدارته الأستاذ نعمة افرام وهو صاحب مبادرة لبنان الأفضل من أجل التجديد في العقد الوطني، هو أيضاً الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات «إندفكو» الصناعية العالمية، هو نائب رئيس المؤسسة المارونية للانتشار وعضو مجلس أمناء تجمع الصداقة اللبناني للحوار المسيحي الإسلامي والرئيس السابق لجمعية الصناعيين.

كلمة الأستاذ نعمة افرام (ملتقى التأثير المدني)
الأمن القومي: مناعة داخلية تحمي المصالح الوطنية، وحصانة من الأخطار الخارجية تؤمّن الإستقرار والإزدهار

المهندس نعمة افرام

شَـهِدَت أوروبا علـى امتدادِ تاريخِها الطويـل، صِراعاتٍ دينيـةً وإتنيّةً وقوميَّة. واندلَعَت على أراضيها حروبٌ قاسيةٌ بين إمبراطوريّاتِها المُتناحرة، خلَّفَت الكثير الكثير من الموت والدَّمار. ضِمْنَ هذا السِّياقِ المُلتهِب، شكَّلت سويسرا علامةً فارقـةً واسـتثنائيّة. فعلى الرَّغْـمِ من التنـوُّعِ الدينيّ في مُكوِّناتِهـا الحضاريّةِ المتعدِّدة، اسـتطاعَت أن تُحيِّدَ ذاتَها، وأن تتجاوزَ حروبًا طائفيّة أوروبيّة عَصَفَت فـي جِوارِهـا ما بيـن العام 1618 والعام 1640. وعلى الرَّغْـم من تَعدُّدِ اللغات والقوميَّات في نسـيجِها المُجتمعيّ، تفادت سويسرا صراعَ المَحاورِ وتحاشَت الحُـروبَ الألمانيّةَ - الفرنسـيّة العـام 1880، والحربَ العالميّـة الأولى والحربَ العالميّةَ الثانية.

كان شـعبُها قـد أقسَـمَ اليمينَ علـى ميثـاقٍ وُقِّـعَ العـام 1291، عُرِف بإسـم «الميثاقِ الدائم». تمسَّـكَ الشـعبُ به طويلاً، فسـاندَ بعْضُه البعضَ وتعهَّد الجميـعُ الدِّفاعَ عن الأرْضِ وتحييدَهـا. وبعدَ الخَضّةِ الكُبرى التي أحْدَثها نابُليون في أوروبا في القرنِ السـابعِ عشَـر، طوَّرَ المواطنونَ السويسـريّونَ عقْدَهم الوطنـيّ وترجَمـوهُ في دُسـتورٍ للبـلاد العـام 1848، لا يَزالُ معْمـولاً بهِ إلى يومِنا هذا.

لقـد عَرَفت سويسـرا كيفَ تَصنَعُ الغِنى مِن التعـدُّد، بدلاً من أن يكونَ تنوُّعُها سـببًا للويْلات. وهي أسَّست لمفهومٍ عميقٍ متكاملٍ يَحفَظ مصالحَها وأمنَها واقتصادَهـا، كانـت تَرجَمتُـه تطويـرًا لحيـاة المواطنيـن وتحقيقًـا لرَفاهيّتِهـم وسعادَتِهم. هكذا صانت أمنَها القوميّ، فتألَّقت.

فـي المَقْلَـبِ الآخَـر مـن البَحـر المتوسِّـط، وفـي التوقيـتِ نفسـه للأحـداثِ الأوروبيَّة، عَقَد ثائرونَ مسـيحيّون ودروز وشـيعةٌ وسُنّةٌ مؤتمرًا في إنطلياس العـام 1840. وأقسَـموا اليمينَ علـى أن يَظَلّوا يدًا واحـدة وتعاهَدوا على أن

جوسلين عقل و ماريانا أبو سليمان

يُجابهوا ويُحاربوا معًا فيكونُ لهم استقلالُهم أو يَموتوا. فعرفت حركتهم هذه بالعامّيّة ودَخَلَت تاريخَ الوطن.

هو ربيعٌ لم يُزهِر يومَها، إذ سُرعان ما قُسِّمت البِلاد إلى قائمقاميّتَين، العام 1842. تسبَّب ذلك بتوسيعِ رُقعةِ الخِلاف بين الطوائف، حتى مذبحة العام 1860. وبعدَ عامٍ واحدٍ من الفِتنة الطائفيَّة، تمَّ الإتّفاق بين دول أوروبية وتركيا، على اعتبارِ لبنان ولايةً مُتصرّفيَّةً مستقلّةً، وَفْق ما عُرِف بنظامِ البروتوكول. ورَغم الاستقرارِ النِّسبي الذي شَهده الوطنُ مع هذا النظام، لم يَنجح اللبنانيّونَ في نسْجِ عقْدٍ وطنيّ يَقيهم سياساتِ المحاورِ ومصالحَ الدول، ولا في ردْمِ الهُوّةِ في ما بَينَهم.

ومع نهايةِ الحرْبِ العالميّةِ الأولى العام 1918، اشتدَّ الجدَلُ بين القوميّينَ اللبنانيّين والقوميّين العرَب في شأنِ هويَّةِ لبنان وحدوده. أعلنَ الانتداب الفرنسي قيامَ دولةِ لبنان الكبير، لتتّخِذَ هذه الدولةُ وجْهَ الجمهوريّة اللبنانية العام 1926. بعد الإستقلال العام 1943، وضع اللبنانيّون الميثاقَ والصيغةَ في مشروعٍ حضاريٍّ التقوا فيه على ثوابتَ الحُرّية، والمساواة في المُشاركة، وحِفظ التعدُّديّة. وتخلّى بعضُهم عن حُلُمِ الوَحدة مع سوريا مقابلَ قَبولِ بعْضِهم الآخَر بالهُويّة الوطنيّة العربيّة.

رغْم ذلك، فَشِلت البلادُ في بناءِ مناعةٍ وطنيّةٍ تجاهَ المُتغيّراتِ من حولِها. فأدّى قيامُ دولةِ إسرائيل بقوّةِ الاغتصابِ على أرْض فِلَسطين وتدفّقُ اللاجئين الفِلسطينيّين إلى لبنان، إلى انفتاحِ الجُرحِ بين اللبنانيّين على صدى تداعياتٍ كثيرة، بعضُها سياسيٌّ محليّ وإقليميّ ودَوليّ، وبعضُها اجتماعيّ- اقتصاديّ.

في ظلّ هذا المسار الانحداري، وبعد أزمة العام 1958، ورَغم صُعودِ الناصريّة أوائلَ الستّينيات وتَضارُبِ أهواءِ اللبنانيّين تجاهَها، أتت تجربة الرئيس فؤاد شهاب علامة فارقة في تاريخ لبنان. فاستطاع بحكمته استيعابَ التحدّياتِ الداخليّةِ والخارجيّة، والتأسيسَ لبناءِ دولةٍ حديثةٍ ومؤسّساتٍ مُنتجة، سرعان ما

اختفـت للأسـف مفاعيلها مع توقيـعُ «اتفاق القاهرة» الذي شـرَّعَ حريّةَ العملِ الفِدائيِّ الفِلسطينيِّ في جَنوبِ لبنان.
ثـم جـاءت أحداث «أيلول الأسـود» في الأردن.الأمر الـذي أدّى إلى تدفُّق كَمٍّ كبيـرٍ من المقاتلين الفِلسـطينيين، تسـبّب بصِداماتٍ مسـلَّحةً ما بين الجيش اللبنانـيّ والمقاومة الفلسـطينية العام 1973. انفجرت أزْمةً سياسـيّة داخلية اتّخذت طابَعًا طائفيًّا، تضارَبَت فيها شِعاراتُ الغُبنِ والحِرمان والوجود الحُرّ.
سـقَط لبنان في امتحانِ المناعةِ الداخليّة، فانفتَحت عليه أبوابُ الجحيم. هكذا اندلَعت حربُ داميةُ العام 1975، شـاركت فيها المنظّماتُ الفلسـطينيّةُ بقوة. فغرِقَ الكُلّ في ليلِ الحرْبِ وظُلْمتهِ الدامسـة. وتراكَمت الانعكاسـاتُ السلبيّةُ للأحـداثِ الخارجيـة علـى الوطن من يومهـا. دخَلَ الجيشُ السـوريّ لبنان العام 1976. زار الرئيـسُ المِصـريّ أنـور السـادات القُـدس العام 1977. غـزا الجيشُ الإسرائيليُّ الجَنوبَ وأنشأ «الشريطَ الحُدوديّ»، ثمّ احتلَّ بيروت العام 1982. انسـحبت «منظّمـة التحريـر». انعقـدَ مؤتمـران للحِوار الوطنيّ في سويسـرا العـام 1983 والعـام 1984. تـمَّ التوقيعُ على «وثيقةِ الوِفـاق الوطني» العام 1991. تحرَّرت الأرضُ اللبنانيّةُ العام 2000 بعد احتلالٍ إسرائيليٍّ دام 22 عامًا. وانسحب الجيشُ السوريُّ بالكاملِ بعد ثلاثينَ سنة العام 2005.
طـوال هذه السـنوات إلى يومنا هذا كانـت الجمهورية تحترق، إلى أن وصلت إلى الشلل التام وإلى حافة الانهيار الكبير. الحمد لله على أن قوانا المسلّحة بقيت خارج هذا التحلّل، وهي تبقى اليوم المعقل الأخير للفعالية والمأسسة في ما تبقى من جمهوريتنا .
لَـم يعـرِف لبنـان أن يحصّن نفسـه وأن يحفَـظ مصالحَهُ وأمنَـه واقتصادَه، ولا أن يُمتِّـن عقـدَه الوطنـيّ، لتكـون تَرجَمتُـه تطويـرًا لحيـاة المواطنيـن وتحقيقًا لرَفاهيّتِهم وسعادَتِهم.
إنّنا على عكسِ سويسرا، أضعنا العديدَ من الفُرصِ التاريخية لتأسيسِ مفهومٍ عميقٍ ومتكاملٍ لأمنِنا القوميِّ، فهَل نَستعيدُ مواعيدَ التاريخِ وننجحُ اليوم؟!
أيُّها الأحبّاء،
لِهـذهِ الأسـباب، كانـت مُبـادَرَةُ «مُلتقـى التأثيـرِ المَدنـيِّ» بالتَّعـاونِ الوَثيـقِ مع الجيـشِ اللُّبنانيِّ ممثَّـلاً بقائـدِهِ العِماد جـان قهوجي، للبحْثِ فـي العُمْقِ بمَفهومِ الأمْنِ القَوميِّ في لبنان.
إنّي باسـمِ «مُلتقى التأثيرِ المَدني»، وباسـمي الشخصيّ، أُوجِّه الشُّكْرَ إلى قيادةِ الجيش. وإلى ضُبّاطِ ورُتَباء وعَناصرِ قِوانا المسلَّحةِ كافَّةً ، الذين يَبذُلون الغالي والرَّخيصَ في سبيلِ حمايةِ لبنان.
الشُّـكرُ أيضًـا أوجِّهُـه إلـى كلِّ المُنظّميـنَ والمُشـاركينَ والسـفاراتِ الحاضرة، وإلـى كلِّ الإعلاميّيـن، مـع شُـكرٍ خاصّ إلـى مرْكـزِ البُحـوث والدِّراسـاتِ الإستراتيجيَّةِ في الجيشِ اللُّبناني.
أيُّها الأحبّاء، يجمَعُنا اليوم لبنانُ الرِّسالةُ والعيشُ معًا. يجمَعنا طُموحٌ إلى لبنانٍ مجـدَّدٍ علـى قواعدِ الاسـتقرارِ والنموِّ الاقتصادي الجامع، في عيشٍ مشـتركٍ منتجٍ بدلاً من عيشٍ مشتركٍ عقيم.
مـا عـادَ لبنـان يحتمِلُ التِباسـاتٍ في مفاهيمَ تأسيسـيَّةٍ غائبةٍ حتّـى اليَوم عن

مُستوى الرؤية، والأداء، والتقويم.

مـا عـادَ لبنان يحتمِلُ اسـتمرارَ الخللِ البِنيوي المُتمادي في نِظامِه التَّشـغيلي والاقتصادي والاجتماعي.

ومـا عادَ لبنان يحتمِلُ اللاتوازُنَ الـذي يحكُمُ العلاقةَ بين القِطاع العامّ والقِطاع الخاصّ والمجتمعِ المَدني.

ومـا عـاد لبنان يحتملُ أن تأسُـرَهُ مسـائِلُ إقليميَّة ودَوْليَّـة، لا علاقة لمصلحته الوطنيَّة العُليا بِها.

إنّنـا كمجموعـةِ ضغْطٍ فـي «مُلتقى التأثير المدَني»، نـرى أن المطلوب تغيير هـذا الواقـع والدخول في زمن جديد، نعالج فيه هـذه المواضيع بعمق. فهذا كلّه يؤسّس لمفهوم الأمن القومي اللبناني، ويؤمّن للبنان جهاز مناعة قادراً وفعّالاً، من دونه يكون أمننا القومي مجتزأً أو مرتهنًا.

إنّ الأمـنَ القومـيّ الحقيقـيّ يتطلّـب منّـا معرِفة عميقـةِ بمُختلَـف العناصر التي تشكّلُ القوّةَ الوطنيّة الشاملة، لحمايتِها، والمصادرِ التي تهدِّد قُدُراتِنا، لمواجهتِها.

لذلك، سنبحث في هذا اليوم، في اشكاليات أمننا القومي ومفهومنا لأبعاده الواسعة. وبعدها سنغوص في التفاصيل في طاولات مستديرة وعلى مدى عام كامل، باحثين في البُعْدين الاقتصادي والاجتماعي لأمننا القومي وفي الأبعاد الإيديولوجية والبيئية والإغترابية والسياسية والعسكرية لفكرة لبنان.

نحـن نعتبـر أنّنـا تأخرنا كثيرًا في تجسـيد مفهـوم كهذا. وقـد آنَ أوانُ بناء أمننا القومـي وفـق مُعادلةٍ لبنانيـة صَرْف، بشـجاعة وواقعية واحتراف، لنسـتعيد مواعيدَ لبنان مع التاريخ.

أهلاً بكم جميعاً.

الجلسة الأولى بعنوان

«الأمن القومي في لبنان – مدخل ومفاهيم»

تحدّث فيها كلٌ من: الأستاذ فيصل الخليل، القاضي غالب غانم، العميد الركن ابراهيم الباروك

تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري

الإعلامية دنيز رحمه فخري

الأمن القومي مفهوم علمي وعملاني في الوقت عينه وهو يرتبط بمصالح الدولة العليا ومصالح مواطنيها. في لبنان لم تكتمل يوماً عناصر هذا المفهوم لأسبابٍ تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والتركيبة المجتمعية. من هنا أهمية تحديد مفاهيمه.

"الأمن القومي في لبنان: مدخل ومفاهيم" عنوان الجلسة الأولى يديرها الأستاذ فيصل الخليل وهو عضو مجلس أمناء وإدارة ملتقى التأثير المدني، تابع الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت كما في جامعة «هارفرد»، رئيس شركة seven up bottling و continental beverages MAK holding في كلٍّ من غرب وشرق إفريقيا وهو أيضاً عضو في مجالس إدارة العديد من المدارس والمنظمات غير الحكومية، حاز على وسام officer of the Niger من قبل رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية وعلى وسام المغترب اللبناني من الجمهورية اللبنانية.

ويتحدث في هذه الجلسة أيضاً القاضي الدكتور غالب غانم: شغل منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس شورى الدولة ورئيس مجلس منظمة محاكم التمييز الفرونكوفونية، وهو أيضاً الرئيس الأوّل لمحكمة التمييز شرفاً.

ويعقّب في هذه الجلسة العميد الركن ابراهيم الباروك: رئيس مكتب العلاقات العامة في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة، حائز على إجازة في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية وماجستير في الدراسات الأمنيّة الإستراتيجيّة – مكافحة الإرهاب من جامعة الدفاع الوطني في واشنطن.

كلمة مدير الجلسة الأستاذ فيصل الخليل
مكونات الأمن القومي وشمولية المفهوم

الأستاذ فيصل الخليل

السيّدات والسّادة،

أبدأ بتوضيح بسيط، لقد عرّف العميد الركن غسان عبد الصمد أننا أكاديميون وباحثون، إنّما أنا مواطن لبناني أحسّ بالواجب وبالرغبة في تقديم أيّ مجهود ممكن ويصبّ في مصلحة لبنان وفي مصلحة المواطنين. فالشرف لي بأن أكون موجوداً على هذا المنبر للمشاركة في هذا المؤتمر الذي نأمل أن ينتج عنه قرارات عملية.

الأستاذ نعمة افرام أعطانا مقارنة مميّزة بالنسبة لسويسرا، كيف تمكّنت من التغلّب على المصاعب التي مرّت بها عبر القرون. وأودّ أن أُجري مقارنة ثانية عن «جورجيا»، اطلعت على دراسة عن هذا البلد والظروف التي مرَّ بها فقط منذ استقلاله عن الاتحاد السوفياتي العام 1991 . لقد مرّ على هذا البلد منذ استقلاله عدة حكومات وفي المرحلة الأولى كانت منهجية العمل هي تفشي الفساد وسوء الإدارة في كل معالم الدولة. من الوزارات إلى الإدارات الخاضعة لإشراف الدولة وسيطرتها ، وكان من إحدى ظواهر هذا الفساد وسوء الإدارة مثلاً ارتفاع نسبة غلاء المعيشة لتصل بمرحلة من المراحل إلى سبعة آلاف بالمئة. الفساد هو سيف مسلّط على رقاب الناس كلّها ولكن الذين يشعرون به هم بالطبع ذوو الدخل المحدود.

وعلى الرغم من محاولات الإصلاح كان واضحاً أنّ الإرادة السياسية ورغبة الدولة بالتغيير لم تكن جدّية أو صادقة على الإطلاق، ونتيجة هذا الفساد ظهرت أحزاب مضادة للدولة هدفها الأساسي محاربة الفساد قناعةً منها بأنّ الفساد هو العائق الأساسي لأي مشروع إصلاحي ولأيّ تطور في «جورجيا» مستقبلاً. هذه العناوين استقطبت حماس المواطنين مما أدّى إلى ثورة سمّيت بثورة «الورود» والتي أطاحت بالحكم مفسحةً في المجال لإدارة جديدة العام 2004 ممثلّة بمجموعة صغيرة وإنّما جادة وقوية مكوّنة

مـن وزراء عازمين على الإصـلاح وبالمضي قدماً في تنفيذ برنامجهم.
ومن الأمثلة المتعلقة بالإصلاح فقد بدأوا بموضوع «شرطة السير» الذي يوضّح أنّ الفسـاد كان مستشـرياً في الدولة بأكملها وكان الحل الوحيد هو فصل جميع أعضائها المكونين من 16000 عضو واستبدالهم بأعضاء جدد. الفساد كان مستشرياً في جميع دوائر الدولة، في دوائر تحصيل الضرائب وفي الدوائر الحكومية، الرشوة في امتحانات القبول في الجامعات، مصلحة الكهرباء... ولكن بفترة زمنية قصيرة اسـتطاعت «جورجيا» أن تقمع هذا الفسـاد، وبشـهادة مجموعات عديدة صنّفوا «جورجيا» البلد الأول في العالم في محاربة الفسـاد واسـتئصاله. كان هناك عدة عوامل اتخذها الفريق السياسي للنجاح بمهمته وإنّما العامل الأساسي كان عامل الإرادة السياسية لإتّخاذ القرارات الصحيحية وبالسرعة والصرامة اللازمتين، وعدم السماح لأيّ كان مخالفة هذه القرارات. وهذه هي المشكلة الأساسية التي نعانيها في بلدنا لبنان، بحيث أنّه لا يُخفى على أحد أنّه من دون تحقيق إصلاح سياسي سوف يكون من الصعب جداً أن نحقّق أيّ إصلاح اقتصادي أو اجتماعي.
يظهر أنَّ مفهوم «الأمن القومي في لبنان» جديدٌ علينا، فهذا المفهوم الموحّدُ للُّبنانييـن فـي تعبيره عن ثوابتهم في مصالِحهم المشـتركة ليـس واضحاً حتَّى السَّاعة، ولو أنَّه يتم التَّداول فيه، و»ملتقى التأثير المدني» منفتح على نِقاشه مع كُلِّ الجهات المعنيَّة لحماية لبنان.
وقد يبدو أيضاً مفهوم «الأمن القومي في لبنان» مُلتبِساً في المضمون بالإستناد إلى سياقٍ تاريخي وجُغرافي في العالم العربيّ الذي يربُطه بالأمن العسـكري حَصْـراً، وهـذا ليس موضوع نقاشـنا، فالأمـن العسـكريّ تُعنى به القيـادة العسـكرية عملانيّـاً ومـن خِـلال اسـتراتيجيَّة وطنيَّة مُتكاملـة، «الأمن القومي» أبْعَد من أن يُختَصَر بالبُعْد الأمني أو العسكريّ.
من هُنا كان تصميمُنا بالتَّعاوُن مع مركز البحوث والدراسـات الإسـتراتيجيَّة في الجيـش اللُّبناني على طرح هـذا المفهوم للحوار انطلاقاً من قناعتنا بمصلحة لبنان واللُّبنانيين.

عنـوان هـذه الجلسـة: «الأمن القومي فـي لبنان» – مدخـل ومفاهيم مُحاولة للتَّفكير في الأسُـس المُتكاملة الواجب أن نبني عليها مَسـاحةً وطنيَّة مُشتركة، فمُمارسـة الشـأن العامّ للخير العامّ جزءٌ مؤسِّـسٌ في الأمن القومي، وفاعليَّة إدارات الدَّولة جزءٌ مؤسِّسٌ في الأمن القومي، وإنتاجيَّة القِطاع الخاصّ وإبداعُه جزءٌ مؤسِّسٌ في الأمن القومي، والثروات الوطنيَّة والبُنية التحتيَّة جزءٌ مؤسِّسٌ فـي الأمـن القومـي، والإغتـراب اللُّبنانـي جزءٌ مؤسِّـسٌ في الأمـن القومي، والقِطاع الأكاديمي والتقنيّ حيثُ تَبرَع كفاءات اللُّبنانيين جزءٌ مؤسِّسٌ في الأمن القومي، والإعلام جزءٌ مؤسِّسٌ في الأمن القومي، واحترام الدُّستور والشفافيَّة وآليات الرَّقابة وتطبيق القانون جزءٌ مؤسِّسٌ في الأمن القومي، وإقرار سياسة عمـل ونُظـم تقاعُد وحماية اجتماعيَّة جزءٌ مؤسِّـسٌ في الأمـن القومي، وتبَنّي سياساتٍ تربويَّة واستشفائيَّة مُتكاملة جزءٌ مؤسِّسٌ في الأمن القومي.
«الأمـن القومـي في لبنان» -مدخل ومفاهيم، هو بحـثٌ في المبادىء المكوِّنة «للأمن القومي» من خِلال مُقاربة علميَّة هادِئة همُّها الأوَّل والأخير أن يجتمع من

خلالها اللُّبنانيُّون معاً على مساحَة مشتركة هي المواطنة الكريمة، وقيمَةٍ مشتركة هي الالتزام بلُبنان، ومصلحة مشتركة هي الاستقرار والإزدهار.

مـن هُنا لا بُدَّ من التسـاؤل: هل يُمكـن بناءُ مفهوم الأمن القومي في لبنان؟ من يُحدِّد مكوِّناتُه؟ ما هي مَسـاراتُ إعدادِ هذا المفهوم؟ أوليسـت المشـاكل الجيو-سياسية التي نعيشها في هذه المَرحلة تقتضي أخذ زِمام المُبادرة لبدء بنـاءِ هـذا المفهوم؟ وهل يُمكن الإكتفـاء بالتَّنظير والشِّـعارات؟ وإلى أيّ مدى يرتبط مفهوم الأمن القومي بمصالِح لبنان العُليا واللُّبنانيين بمعنى إنجاز آليَّة حماية هذا المفهوم من أيّ استغلالٍ أو مُصادرة؟ وما هو سُلَّم القِيم المشتركة الواجِب أن يحكُم بُنية هذا المفهوم؟

لماذا الحاجة إلى مفهوم للأمن القومي في لبنان؟ وما الذي يعوق إنجازه؟ وأيّ منهجيَّة هي الأفضل لبنائِه بالمعنى الإستراتيجي وليس التكتيكي؟ وهل يُمكن أن يُسهِم مفهوم الأمن القومي في تدعيم الهويَّة الوطنيَّة وترسيخ بنية الدَّولة؟ أذكُر من خلال الفِكرة التي انطلقت منها هذه النَّدوة، والتي عملنا على إعدادها معاً في «ملتقى التأثير المدني» ومركز البحوث والدِّراسات الإستراتيجيَّة في الجيش اللُّبناني، قناعتُنا الرَّاسخة بضرورة إنجاز أسُسٍ لمفاهيم الأمن القومي علـى قاعـدةٍ يتشـارَك فيها الجميـع لنتجاوز كُلَّ التبـاسٍ ونتطلَّع إلـى بناءٍ متين تتكامَلُ فيه فاعليَّة المؤسَّسات مع طموحات النَّاس واستدامة السِّياسات.

نحـن أمـام مَفهوم واسـع اسـتندنا فـي بحثنـا الأولي فيه إلـى دراسـاتٍ عدَّة وتجارب من دول أُخرى، ونعلم أنَّ هناك أيضاً مفهوماً أكثر شـموليَّة هو»الأمن الإنسـاني» (Human Security) إذ يأخُـذُ بعيـن الإعتبـار الأبعـاد الإقليميَّـة والدَّوليَّـة المؤثِّـرة فـي خيـارات أيِّ أمنٍ قومـي. وهُنا يجب التطـرُّق إلى كيفيَّة تلاقي شـموليَّة مفهوم "الأمن الإنسـاني" مع خصوصيَّة "الأمن القومي" لنذهب من خلالهما إلى منظومةٍ متينة.

فـي أيِّ حـال، نحـن أمـام مفهوم جديـد، يَدرُسُـه اللُّبنانيُّـون رُبَّما فـي جامعاتِهم ويسمعون به، ومن المُهم أن يبدأوا ببنائِه خِدمَةً لحاضِرهِم ومستقبل أولادِهم.

السيِّدات والسَّادة،

كُلُّ مفهومٍ نُريدُه في "ملتقى التأثير المدني" أن يستند إلى بُعدٍ علميّ ويقترن بأداءٍ عملي ويدخُل ضمير صانعي القرار، ويُعنى به النَّاس، ويأتي في قلب التَّاريخ وعلى الخارطة الجغرافيَّة.

وما يعنينا في هذه الجلسـة التأسيسـيَّة هو مقاربةُ إعلان مبادىء مكوِّنة للأمن القومـي فـي لبنان تُعْرَضُ للتَّداوُل وتُصبح قيمـة مُضافة. هذا طُموحُ "ملتقى التأثيـر المدنـي" الذي تبنّى في خياراتِه الإسـتراتيجيَّة شـعار: "نحـو عقدٍ وطنيّ جامِـعٍ ومنتـج" مؤكِّداً مُقاربـة ثلاثيَّة الأبعاد أوَّلها في الخلل البنيوي الذي يُصيب نِظامَهُ التَّشغيلي، وثانيها الخلل البنيوي في السياسات الإقتصاديَّة، وثالِثُها الخلل البنيوي في السياسات الإجتماعيَّة.

وقبل الغَوْص في هذا الخلل الثلاثي الأبعاد تأتي الجلسة التأسيسيَّة مع القاضي غالِب غانم متحدِّثاً رئيساً، والعميد الرُّكن ابراهيم باروك معقِّباً.

وشُكراً.

كلمة القاضي غالب غانم
الأمن القومي: المنهجية بين التنظير والتطبيق

القاضي غالب غانم

أتوجّه بالشكر إلى مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني وإلى ملتقى التأثير المدني اللذين نظّما هذه الندوة ودعواني للمشاركة فيها. كما أنني بالمناسبة أحيي الجيش اللبناني وأنحني أمام أرواح شهدائه.

بغية الدخول المباشر للموضوع أفترض أنّ للأمن القومي مفهومين متكاملين ومتماثلين من حيث الأهمية. في المفهوم الأول نعني بالأمن القومي العمل على حماية المجتمع الوطني وتعزيز منعته الخارجية بوسائل بعضها دبلوماسي وبعضها عسكري دفاعاً عن السيادة القومية. وفي المفهوم الثاني نعني بالأمن القومي حماية هذا المجتمع وتحصين منعته الداخلية، بوسائل بعضها سياسي، وبعضها اجتماعي، في سبيل ترسيخ سيادة القانون وعدالة الدولة. وإذا كان المفهوم الثاني الذي نتصدّى له عبر هذا المدخل يشدّ المسألة إلى المقاربة السياسية من دون المقاربة العسكرية، فإنّه ينفتح على ما هو أبعد من السياسة بمفهومها، باهتماماتها الأصلية الكلاسيكية كطبيعة النظام السياسي، والسلطات والمؤسسات والصلاحيات، ليطال حقولاً مختلفة تمسّ كل ما يتّصل بدائرة الأمان الكبرى، التي لا يسلم نظام سياسي ولا يزدهر ويستقر مجتمع، إلّا إذا تاق إليها ورسم الطريق السوي نحو بلوغها. ولا بدّ من لفت النظر في إطار هذا التمهيد، إلى أنّ المسألة مهما حاولنا تبسيطها تبقى مركّبةً ومعقدةً ومدعاة إلى طرح أسئلة عديدة، وإلى فتح آفاق تترك المجال وسيعًا للنقاش، والتبصّر، والتقصّي، وإعادة النظر، والإضافة، والحذف، ونشدان الأفضل، والأكثر ملائماً لمجتمعنا المعلّق على خشبتي الصراعات الإقليمية النارية، والانشقاقات الداخلية، المُنذرة بخطورة الحالة وحتميّة مواجهتها في آن.

يمكن أن تشتّق عن مصطلح الأمن القومي عبر نقطة الانطلاق التي

اعتمدناها، أي من زاوية الحصانة الداخلية للمجتمع، عناوين تجتمع هي أيضاً في فئات متعدّدة، ويمكن أن تحول دون تحقيقه عقبات الشائك منها يفوق الهيّن. ثمّ إنّ مقاربته تستتبع بالضرورة المبادرة إلى صياغة منهجية، تهدف إلى إبعاده عن فوضى مزدوجة، فوضى التنظير وفوضى التطبيق.

انطلاقاً من هذه الأضواء الأولى الملقاة على الطرح، نرى أنّه لا بدّ في المدخل الذي تصدّر موضوع هذه الندوة، من التوقّف أمام الأسئلة الأربعة اللاحقة.

- السؤال الأول ما العناوين الأساسية للأمن القومي.

- السؤال الثاني لماذا التوجّه إلى الإهتمام بالأمن القومي في لبنان.

- السؤال الثالث ما العقبات التي تحول دون تحقيق المبتغى.

- السؤال الرابع ما المنهجية المقترحة لصياغة مفهوم الأمن القومي.

إنّ الطرح خطير بطبيعته ومجمله وتفاصيله وزمنه إلى درجة أنّه على أيّ منّا ألّا يدّعي أنّ المفاتيح السحرية والسرية هي في يده وإلّا كان واهماً وضالاً سواء السبيل.

السؤال الأول، ما العناوين الأساسية للأمن القومي في لبنان؟

حاولت أن أصنّف العناوين في فئات ثلاث على التوالي: الوجه السياسي، الوجه الإجتماعي، والوجه الخاص بالتصدّي للأزمات. في الوجه السياسي نرى أنّ السعي إلى توطيد الأمن القومي في المجتمع اللبناني يتعثّر إن لم تتوافر فيه هذه المسلّمات أو هذه الوحدات:

- وحدة الانتماء إلى الأرض والوطن أي وحدة الهويّة.
- وحدة التطلّع إلى الأهداف العُليا أي وحدة الوجدان الوطني.
- وحدة معيار الانتساب إلى المجتمع السياسي أي وحدة المواطنيّة.
- وحدة الخضوع للمنظومة القانونية أي وحدة الشرعية في ظلّ دولة القانون.
- وحدة التمتّع بخصائل الديمقراطية أي وحدة العدالة في ظلّ حكم القانون.

هوية واحدة، وجدان وطني واحد، مواطنية واحدة، شرعية واحدة، وتتويج هذه الخصائص جميعاً بثمار العدالة الواحدة وإلّا كيف نتصوّر وطناً، بل كيف نبنيه وكيف نحصّنه.

ثانياً في الوجه الاجتماعي، نرى أنّ مفهوم الأمن القومي عندنا وعند الغير يمكن أن يغطّي حقولاً مختلفة منها على الأخص:

- الأمن الصحّي والبيئي حيث تتبلور فكرة الدولة الحامية.
- الأمن الاقتصادي والاجتماعي حيث تتبلور فكرة الدولة المنظّمة.
- الأمن القانوني والقضائي حيث تتبلور فكرة الدولة العادلة.
- الأمن التربوي والفكري حيث تتبلور فكرة الدولة المبدعة.
- الأمن التعاضدي والإنساني حيث تتبلور فكرة الدولة الحاضنة.

وإذا كنّا نضيف فكرة الدولة الحاضنة إلى مجموعة الأفكار الأخرى، فإنّ ذلك يحصل مع التشديد على أنّه في معرض الرحابة الإنسانية الصادرة عن

الدولة، ينبغي أن تبقى الأرض اللبنانية، والإنسان اللبناني، في رأس سلّم الإهتمامات، وإلاّ تعرّض الأمن القومي، بل الوطن برمّته للضياع.

ثالثاً بالوجه الخاص للتصدّي للأزمات يمكن أن نضبط كذلك عناوين إضافية للأمن القومي ومنها:

- تحصين السلم الأهلي، وتجنيب المجتمع التفكّك أو الإنحلال.
- مواجهة الظروف الإستثنائية بتدابير إستثنائية، قد تتّخذ هذه التدابير مسلكاً من هذين المسلكين إمّا إهمال الحريات وحقوق الإنسان، بحجّة تعزيز الشرعية ومواجهة الصعوبات، وهذا هو المأزق، وإمّا مراعاة الحريات وحقوق الإنسان، وأركان حكم القانون الأخرى، وإقامة التوازن بين حقوق الجماعة وحقوق الفرد، وهذا هو المبتغى.
- جعل المصلحة الوطنية العليا المعيار الأساسي لاتخاذ القرارات المصيرية أو البالغة الصعوبة. يوم طُلب إلى الجنرال "ديغول" العفو عن المرشال "بيتان" في مرضه وأواخر أيامه، قال الجنرال "ديغول": أنّه كان يوّد ذلك لولا تعارضه مع مصلحة فرنسا العليا، وسواء عفونا أم لم نعفُ كدولة، ينبغي دائماً مراعاة المصلحة القومية العليا للوطن.

السؤال الثاني لماذا التوجّه إلى الإهتمام بالأمن القومي في لبنان؟

تاريخنا وحاضرنا تلاقٍ وافتراق، تلاحم وتفكّك، تطلّع واحد وتطلّعات متغايرة، أرض واحدة وقوميّات متصارعة، مواثيق وخروقات، هذه كانت حال المجتمع اللبناني في الأزمنة المتأخرة، عنيت القرنين التاسع عشر والعشرين وهي حال لا تزال تنوء بكلكلها حتى الساعة.

إنّ هذا الواقع بوجهيه التاريخي والآني يجعل التوجه إلى الاهتمام بالأمن القومي في لبنان شأنا ملحاً ولا سيما إذا أخذنا بالإعتبار الأسباب المبررة لذلك.

1- إنّ الأمن القومي بمفهومه الداخلي وهو موضوع هذا المدخل يعتبر رافداً بل ركناً صلباً من أركان الأمن القومي بمفهومه السيادي الخارجي. إنّ حاجتنا إلى جيشنا الكثير الإباء والكثير البسالة تعادل حاجته إلينا. إنّ من يفتدي الحدود بدمه لصيانة أرض الوطن والذود عن إنسانه، يستأهل أن نعده بمجتمعٍ معافى، وأن نحمي بندقيته بالوحدة والعدالة والديمقراطية.

2- إننا على مفترق تاريخي خطير، وفي خضم تحولات إقليمية جارفة، ما يدعونا بإلحاح إلى تحصين مجتمعنا، انطلاقًا من التسليم بأنّ ثمة هويّة واحدة للبنانيين، هي الهويّة اللبنانية، وسيادة واحدة، هي سيادة الأرض وسيادة القانون.

3- إنّه لا بدّ ساعة اشتداد الأزمات، من اللجوء إلى الدستور وخصوصًا إلى الفقرتين (أ) و(ب) من مقدّمته:

أ- "لبنان وطن واحد سيّد حرّ مستقلّ، وطن واحد لجميع أبنائه، واحد أرضًا وشعبًا ومؤسسات، تردّدت كلمة واحد ثلاث مرات. في المرة الأولى سيّد حرّ مستقّل لأجل السيادة، وفي المرة الثانية

لأجـل المواطنية، وطن واحد لجميع أبنائه، وفي المرة الثالثة لأجل المجتمع السياسي الحصين.

ب- لبنـان عربي الهويّة والانتماء". إنّ اللجوء إلى الدسـتور، هو ذروة الميثاقية فضلاً عن أنّه ذروة الحكمة.

4- إنّ الأمن القومي يعزّز فكرة الحياة المشتركة، خصوصًا وأنّه يدفع الأذى عن اللبنانيين كمجموعة كبرى، لا كجماعات متفرّقة أو متصارعة.

الأمن القومي يمهّد السبيل لترسيخ دولة القانون أي دولة الشرعية والمهابة ولترسيخ دولة حكم القانون أي دولة العدالة وحقوق الإنسان.

أمـا الآن مـا العقبـات التـي تحـول دون تحقيـق المبتغـى وما السـبيل إلى تخطيها؟

علينـا التسـليم في هذا السّـياق، لأنّ ثمـة عوائق جمّة تؤدي إلى تعثّر مسـار الأمن القومي. هل هي ناتجة عن الطائفية وأربابها، عن المدارس السياسـية البالية، عن الثقافة الديمقراطية الناقصة، عن ممارسات الفساد، عن اللامبالاة إزاء القضايـا العامـة والمصيريـة، عن تقصيـر الدولة، عن مؤالفـة الخطأ، هذه الأمـور جميعاً وسـواها عقبات حقيقية. وأودّ في هذا المقام تسـليط الضوء على أربعٍ منها أساسية، مقترحاً بكل تواضع حلولاً لها، أو عناوين حلول، تحتاج إلى إرادة تغيير حقيقية وإلى إطلالة بشـائر نهضة، لا تزالان بعيدتي المنال.

أما العقبات الأساسية فهي:

- الانتمـاء إلى الجماعات الصّغرى وإلـى الطائفة لا إلى الجماعة الكبرى والوطن.

الانتماء إلى الفرد لا إلى المبادئ والمؤسسات السياسيّة.

تقديم المصالح الذاتيّة والسياسات النفعيّة على المصلحة العامّة.

التسليم بأنّ الغلبة هي "للشطارة" لا للجدارة، ومهادنة الممارسات الضالعة في الفساد.

أما تخطّيها فيتمّ على الوجه الآتي:

- تخطّي العقبة الأولى يكون بتعزيز ثقافة الدولة العصرية الدستورية.
- تخطّي العقبة الثانية يكون بتعزيز الثقافة الديمقراطية.
- تخطّي العقبة الثالثة يكون بتعزيز ثقافة التضامن الاجتماعي.
- تخطّي العقبة الرابعة يكون بتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة.

إن لـم تكـن الحلـول متوافـرة الآن، فالآمـال والإرادات الطيبـة، يقتضـي أن تصاحبنا في كلّ آن.

السؤال الرابع، ما المنهجية المقترحة لصياغة مفهوم الأمن القومي؟

أفهم بالمنهجية في هذا المضمار، رسم الخط البياني الذي يكون حدّه الأول نقطة الإنطلاق، وحدّه الأخير نقطة الوصول، وما بينهما الوسـائل المسـاعدة من ناحية والمراحل الواجب اجتيازها من ناحية أخرى. لو دمجنا الوسائل بالمراحل تسهيلاً لصيغة المنهجية المقترحة، لاستبان لنا أنّ ثمة مرحلةً تمهيدية، لا بدّ من اجتيازها قبل بلورة المرحلة الأساسية بمكوناتها جميعاً.

تهتم المرحلة التمهيدية بالشـؤون الآتية ولا سـيّما: القراءة المتأنيّة للواقع، رصـد المـآزق والعقبـات، اسـتذكار التجـارب السـابقة، الإطّـلاع علـى التجارب العالميـة، رصـد الوجـوه الإيجابيـة المتوافرة فـي البلد لإتخاذها مثـالاً وحافزاً لاستثمارها وتطويرها.

المرحلة الأساسيّة تنطوي على الآتي:

أ- الشقّ النظري ومن ظواهره: ضبط المفاهيم (ما نقوم به الآن جزء منه)، إشاعة ثقافة الأمن القومي (دراسات، ندوات مُتخصّصة، استطلاعات، نشرات دوريّة...).

ب- الشقّ القانوني ومن متطلّباته: رصد الحالة القانونية السّائدة، تحديد مواضيـع الخلـل واختيار ما هو أشـدّ حاجةً إلـى المعالجة، إطلاق مبادرة تشـريعيّة تأخـذ متطلّبـات الأمـن القومـي (بالمعنـى المقصـود في هـذه النـدوة) بعين الإعتبـار، وتتناول على الأخصّ، سـدّ الثغرات في المجالات والقضايا الآتية:

- ترسيخ مفهومي الدولة المدنية والمواطنية الجامعة.
- معالجة مسائل الهويّة والجنسيّة والإنتشار اللبناني بجرأة وعدالة.
- تنمية الريف وحماية الإنتاج الوطني.
- توسيع دائرة فرص العمل وتشجيع الأجيال الجديدة على البقاء في الوطن.
- إعادة النظر بالقوانين المتعلّقة بتملّك الأجانب.
- حفظ الثروات الوطنيّة وتسهيل استثمارها.
- تدعيم استقلال القضاء فعلاً لا قولاً.
- إيلاء شؤون الثقافة والتربية والإبداع الإهتمام اللازم.
- تعزيز حقوق الموظّف والعامل.
- حماية الحريات وصدّ الثغرات في ميدان حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة ومكافحة الفساد.

ج- الشقّ العملي والتنفيذي

- توفير الفرص المؤاتية لجعل اللبنانيين ينظرون إلى تاريخهم وقيمهم نظرة موحّدة.
- تفعيل القوانين التي تُحارب الفساد وتُطلق آليّة المحاسبة.
- تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون تطبيقًا تامًّا وفعليًا وإقصاء كلّ العوائق التي تحول دون ذلك.
- الإفادة من تجارب الأمم الأخرى في مجال الأمن القومي وتبادل الخبرات مع المحافظة على الخصوصيّة الوطنيّة.
- إطلاق يد القضاء وتحصينه وتعزيز ثقة المجتمع به.
- تعزيز دور المجتمع المدني في المراقبة وإبداء الاقتراحات.
- إنشاء مؤسسة رسمية تعنى بشؤون الأمن القومي بالمفهوم السياسي – الاجتماعي موضوع هذا الملتقى الحواري .
- السـعي التدريجـي للانتقـال مـن مرحلـة الدولـة المفكّكة إلـى مرحلة دولة القانون والشرعية والمؤسسات فإلى دولة العدالة وحكم القانون.

وبعد، فإنّ ما عرضناه ليس سـوى جولة في أفقٍ واسـع المدار وليس سـوى

أفكار مطروحة للنقاش.

وتبقى الأسئلة الآتية:

- هل سلّم اللبنانيون بأنّهم أبناء وطن واحد، وبأنّ الوطن الواحد هو لهم جميعًا؟
- هل يعتبرون لبنان ممرًّا لهم أم مقرًّا؟
- هل هم على استعداد لتقديم المصلحة العُليا على السياسات الصغيرة والمنافع العارضة؟
- هل أدركوا أنّ الدولة المفكّكة هلاك لهم جميعًا، وأنّ الدولة القويّة والسيّدة والعادلة هي الحصنُ والخلاص؟
- هل أنّ أيّ فئة منهم هي على استعداد لتقبّل الآخر ولاعتباره جزءًا من الجسد الواحد، والوطن الواحد وأنّ الآخر، بالتالي، هو جزءٌ من الذات؟
- هل يرضون بأن يجلس أرباب الفساد على الأرائك ويغتالون تحت الضوء الساطع دونما حساب.

الأسئلة تنهمر انهمارًا، ويبقى الجواب عليها رهنًا بالعمل وبالأمل كذلك!

كلمة العميد الرُّكن ابراهيم الباروك
الأمن مقياس تطوّر الشعوب

العميد الرُّكن ابراهيم الباروك

لقد تم مقاربة مفهوم الأمن القومي من جهة مفهوم الأمن الشامل بما له من أبعاد مختلفة ومترابطة ومتشابكة، ما طرح أسئلة عديدة، هامة وجوهرية تتطلّب الإجابة عنها دراسات وأبحاث معمّقة ومستمرّة، وتضافر الجهود من أجل الإحاطة ببعض جوانبها الأساسية، للتمكّن من حفظ الوطن وصيانته. كما وأنّه لم يكن هناك بالإمكان الإجابة عنها خلال وقت محدود أو جلسة واحدة. فإذا كان هاجس الأجيال المعاصرة التوصّل إلى مفهوم موحّد حول الهوية والإنتماء إلى وطن واحد جامع يلبّي طموحاتهم وآمالهم، فمن البديهي، بل من الواجب، العمل الدؤوب والحثيث على توفير هذا المفهوم للأجيال القادمة، وتجنيبهم تداعيات الصراعات والانقسامات، التي أدّت، وقد تؤدي، إلى الخلل في بنيان الدولة وأمنها الوطني والقومي وبالتالي إلى تفكّكها وانحلالها.

لقد علّمنا التاريخ وعلّمتنا التجربة بأنّ الحضارة لا تزدهر، والشعوب لا ترتقي ولا تتطور، إلّا في ظلّ الاستقرار، ولا استقرار إلا في ظلّ الأمن . ذلك أنّ الأمن هو الإحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان، وهو مقياس تقدّم الأمم والشعوب.

كما أنّ أمن الفرد لم يعد مقتصراً على حقوقه المنصوص عليها في القوانين الوضعية فقط، وإنّما يمتدّ أمنه أساساً لحقوقه ومبادئه وحريته التي تنادي بها القيم، وتتطلبها الأعراف، والمواثيق الدولية والعالمية المتجدّدة، النابعة من متطلبات العصر الحديث .

لقد أثبتت التجربة أنّ مفهوم الأمن يختلف من دولة إلى أخرى ، إذ إنّ لكلّ دولة مقومات يجب توافرها من دون ما يماثلها من الدول الأخرى، وذلك نابع من موقع الدولة وأهميتها الاستراتيجية،. وأهدافها ومصالحها الوطنية وقدراتها الذاتية وتحالفاتها .

فلقد أعادت معظم الدول النظر بسياساتها الأمنية وبخاصة في العقدين الاخيرين، وبدأت باعتماد استراتيجيات أمنية جديدة لمواجهة الأخطار الجديدة الناتجة عن نشاطات المجموعات الإرهابية والعصابات الإجرامية العابرة للقارات. بالنسبة إلى لبنان الذي يعيش في منطقة غير مستقرّة، فإنه قد تأثّر ومازال يتأثّر بالأخطار الجديدة على الصعيد الداخلي، وبخاصةٍ في مجال الإرهاب والجريمة المنظّمة، إضافة إلى التهديدات الخارجية والمشاكل التقليدية التي يعانيها، بحيث يمكننا القول إنّ الأمن هو مجموع الإجراءات الكفيلة بحماية الوحدة الوطنية والعيش المشترك (أي الحفاظ على الثوابت الوطنية)، والحفاظ على التعددية، والتنوع، والنظام الديمقراطي السليم، من أجل ضمان الاستقرار الذي يساهم في نموّ الوطن وتقدّمه وازدهاره.

المقومات الأساسية لتحقيق الأمن ودعائمه:

أولاً، الإيمان بالوطن والشعور والإحساس بالمواطنية والانتماء بين أفراد المجتمع الوطني، أي ترميم الثقة التي كانت بيننا نحن كلبنانيين وما تزال مفقودة والدعوة إلى التضامن بين أبناء هذا الوطن.

ثانياً، إعادة فهم المواطنة لأنّ المواطنة الصالحة هي أهم دعائم المجتمع، فهذه العملية تحتاج إلى برنامج استراتيجي كبير من الوعي والتنشئة السياسية، باشتراك جميع القوى والجمعيات الوطنية والأهلية، من أجل تحقيق هذا المفهوم ومن أجل إعطاء المواطن دوراً أساسياً في المشاركة الاجتماعية والثقافية، وصونه في نطاق سيادة القانون.

ثالثاً، وحدة المفاهيم. التوافق على المبادىء التي تنظّم صدقية المواطن وأخلاقيته والالتقاء حول جامع مشترك وقواعد ثابتة بعيداً من الأحقاد والمطامع الصغيرة والضيقة.

رابعاً، الحفاظ على الحقوق الدستورية والشرعية عبر حكمٍ عادل، رادع يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة أي احترام الدستور والقوانين ومرجعية الدولة.

خامساً، التمسك بمبادىء الديمقراطية، وأهمّها الحرّيات الأساسية ولا سيّما حرية التعبير والعقيدة والرأي.

سادساً، المشاركة السياسية في انتخابات حرّة ونزيهة، اعتماد آليات المحاسبة وعدم التمييز، الإستقرار السياسي الذي يتطلب دعائم أساسية تحقق الحقوق الأساسية للمواطنين في ظلّ مؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتتمثل بـ: أجهزة أمنية فعّالة وجاهزة للتدخّل، جهاز قضائي عادل وحاسم، تخطيط سياسي أمني متكامل، توافر الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وقدرة الدولة على التكيف مع متطلبات التطور وبناء شبكة تكاملية بين مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، تكون قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وأحد هذه الإقتراحات، إنشاء مؤسسة متعارف عليها في الدول المتقدّمة «مجلس الأمن القومي» تحدد مهامه وصلاحياته وارتباطه وهيكليّته بما يتوافق مع المصلحة الوطنية العليا مع الحفاظ على الخصوصية اللبنانية.

هل نحن مؤمّنون أم مؤمنون؟ برأيي المتواضع وأعتقد أنكم تشاركونني هذا الرأي أنّه من أجل أن نحصل على الأمان يجب أن نتحلّى بالإيمان بهذا البلد وهذا الوطن الذي اسمه «لبنان»

وشكراً.

أسئلة الحضور

الدكتور هلا هلال

أريد أن أشير إلى أمرين، من المهم جداً العنوان: ملتقى التأثير المدني: النزاهة تبني الوطن، الحضور نوعي ومدني، تمثيل طائفي، تمثيل حزبي، تمثيل سياسي، تمثيل مؤسسات. هل هناك قرار أو لدى هذه الأحزاب والهيئات المدنية الموجودة القدرة في التأثير على السياسيين من أجل انتخاب رئيس جمهورية؟ انتخاب مجلس نيابي المسمى مجلساً شرعياً؟ إذا كان هناك تصريح للدواعش أن يصبحوا في لبنان، إذا كان الأمن الغذائي مفقوداً، وكذلك الأمن السياسي ، أين الأمن القومي إذاً؟ إذا كان هناك غياب لتسليح الجيش فأين الأمن القومي؟ هل هناك قرار لتنفيذ الآلية المطروحة؟

القاضي غالب غانم نحترم ما تفضّلتِ بقوله ولكن يجب القول أنّ هناك إرادة وليس قراراً، لأنّه عندما نقول قرار أي ما يصدر عن المؤسسات الرسمية في البلد ولكن، يبدو أنّ الإرادة موجودة، إرادة المجتمع المدني وطبعاً إرادة الجيش اللبناني، إرادة القضاء، إرادة المؤسسات الفاعلة جميعها، ولكن يبقى تجميع هذه الإرادات والإيمان بأنّه إذا صمّمنا على الوصول إلى الهدف يمكن أن نصل، ولكن إذا بقينا في حالة الإحباط والانتقاد والذي يكون في بعض الأحيان مدمّراً وغير موضوعي، أتصوّر أنّه سينتج صعوبات أكبر لتحول دون بلوغ الهدف.

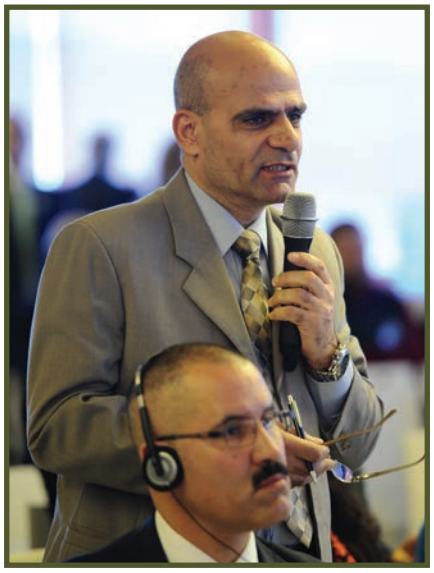

العميد المتقاعد هاني نخلة

بالحديث عن مفاهيم الأمن الوطني، بدايةً أعلم أن المصدر هو "National Security" بالغرب، وبالغرب ليس هناك اختلاف بتحديد مفهوم الأمن الوطني إنّما في الدول العربية تمّ ترجمته إلى مفهومين، الأمن القومي والأمن الوطني، هل نحن في مجال الحديث عن أمن وطني لبناني أم عن أمن قومي لبناني؟ أشار القاضي غالب غانم لموضوع الأمن الإنساني الذي يختصر كل أبعاد الأمن وأتمنى أن يتمّ التركيز والإضاءة عليه بشكل جيد خلال الندوات اللاحقة. وشكراً.

القاضي غالب غانم بشأن المصطلح هل نحن أمام أمن قومي أم أمام أمن وطني، قد تتغيّر المصطلحات بين دولة وأخرى، ولكننا بإطار التعريف ميّزنا بين الأمن القومي بمفهوم السيادة الخارجية وحماية الحدود وكرامة الوطن، وبين الأمن القومي بهذه المفاهيم السياسية الاجتماعية المتفرّعة إلى ميادين متعدّدة. هذا هو المقصود، أمّا من حيث المصادر كما أشار حضرة العميد نخلة بتحديد المصدر، وبالحقيقة ما قد كتبته لا يخلو من ثقافة عامة، ولكن تبصّر أو تقصّي لعناصر موضوع ليس غير محاولة في سبيل تحديد المفاهيم ورسم المنهجية.

الصحافية والأستاذة زينة منصور

بدايةً تحدثتم عن الأمن الجماعي أي فكرة الأمن الوطني انطلاقاً من أمن المجموعة. أودّ فقط الإشارة بخصوص الأمن الفردي المسلكي، نحن في بلد إذا ألقى زعيم سياسي كلمة، فإطلاق الرصاص ابتهاجاً يؤدي إلى خلل أمني وسقوط قتلى، نحن في بلد إذا حدث فيه غلوّ في التفكير على المستوى الفردي يؤدي إلى إشكالات وإلى خلل أمني، فحبذا لو نتحدث عن الأمن الفكري والاعتدال في ممارسة طريقة التفكير الضابطة للمسلك العنفي لأنّ الأمن الفردي يؤدي إلى استتباب الأمن الجماعي الذي تحدثتم عنه. وشكراً.

القاضي غالب غانم: أيضاً لقد وضعنا رافداً من روافد الأمن القومي، الرافد التربوي والإبداعي الذي يمكن أن يمتد إلى حقول عديدة تاريخية، تربوية، أو عن ثقافة إنسانية، ثقافة سياسية تدعو إلى التمسّك بالمبادىء الأساسية بالوطن من دون اللحاق بالأفراد الذين وإن كانوا في مواقع تجعلهم في الصدارة ويمثّلون الناس فهؤلاء يظلون أفراداً والعبرة هي للفكر وللمبادىء الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

العميد الركن عبد الكريم هاشم

لقد تحدث الأستاذ «نعمة افرام» عن التجربة السويسرية وأعتقد أنّها مشابهة لحالتنا لأنها أتت من بعد حرب طويلة، وتحدّث الأستاذ «فيصل الخليل» عن التجربة الجورجية، هل برأيك أستاذ خليل تطبق في بلدنا في ظلّ 8 و14 وما هي الأساليب والخطوات التنفيذية لكي نصل إلى التجربة الجورجية لأنّنا نعلم أنه ليس بإمكاننا أن نقوم بمثل التجربة السوسرية كون البلد مسلّحاً.

الأستاذ فيصل الخليل: أعتقد أنّ المكونات الاجتماعية والسياسية في بلدنا تختلف كثيراً عن «جورجيا». نحن امام ماراتون ويبدأ الماراتون اليوم في أول خطوة فالهدف من خلال هذه الجلسة هو أوّلاً تسليط الضوء على هذا الموضوع المهم جداً وأعتقد في نهاية الجلسة سيكون هناك مواد غنية جداً حيث طاولات الحوار ستعمل على مدى سنة مقبلة وتنتج اقتراحات وتوصيات عديدة. يجب ألاّ نكون متوقعين أنّه سيحصل تغيير بالشّكل الذي تمّ في «جورجيا» لأنّ المعادلة لدينا مختلفة جداً، إنما لدينا من النواحي الإيجابية ما يكفي لنبني عليه.

الجلسة الثانية بعنوان

«الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في النظام التشغيلي»

تحدّث فيها كلّ من: الدكتور زياد الصائغ،الوزير طارق متري، العميد الركن زياد الهاشم

تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري

الإعلامية دنيز رحمه فخري

يتـراءى لنـا عندما يجتمـعُ الأمن القومي بالخللِ البنيوي في النظام التشـغيلي أنّنـا أمـام عُنصرين مُتناقضين، فكيف يُمكن بناءُ منظومة لحماية مصالح الدولة والمواطنين في ظِلّ تعطُّل سـير الدسـتور وشللِ القوانين، والحقيقة أننا أمام عُنصرين متكاملين فلا أمن قومياً دون نِظام تشغيليّ فاعل.

«الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في النظام التشغيلي» عنوان الجلسة الثانيـة يديرهـا د. زياد الصائغ، المدير التنفيذي لـ«ملتقى التأثير المدني»، عملَ مستشـاراً في رسـم السياسـات والاستراتيجيات في رئاسـة الحكومة اللبنانية وبرنامـج الأمـم المتحـدَّة الإنمائي، ومستشـاراً وطنيّاً للسياسـات في منظمة العمل الدولية، ومنسّقاً لبرنامج الحماية الاجتماعية الطارئة الثاني بين وزارة العمل والبنك الدولي، كاتب وباحث خبير في قضايا اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين وسياسات العمل والحماية الاجتماعية.

ويتحدث في هذه الجلسة الوزير السَّابِق د. طارق متري، مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، رئيس مجلس أمناء مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية واللجنة المشـرفة على متحف نقولا ابراهيم سرسق، عضو في المجلس الاستراتيجي لجامعة القديس يوسف وفي مجلس ادارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كان الممثّل الخاص للأميـن العام للأمم المتحدة في ليبيا من العـام 2012 وحتى العام 2014، حائز على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باريس.

ويعقّب العميد الركن زياد الهاشم، رئيس مكتب القضايا القانونيّة والاستشاريّة في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة، حائز على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانيّة و ماجستير من «Naval Post Graduate School- California » .

كلمة الدكتور زياد الصائغ
الأمن القومي: تعدد الأبعاد ووحدة الهدف

الدكتور زياد الصائغ

لا ريب في أنَّ مفهوم «الأمن القومي في لبنان»، وبالأبعاد العامّة التي تمَّ التطرُّق إليها باستفاضة في الجلسة الأولى، مُرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بما يعني حُسن إدارة الشأن العام للخير العامّ، كما التمييز بين السياسة ذات سِمة المصالح الآنية، والسياسات ذاتِ سِمة المصالح المستدامة، على أنَّ السياسة ببُعدها النبيل تُشكّل خِدمةً للسياسات، والعَكسُ يُرتِّبُ انعكاساتٍ مدمِّرة على الدولة والمجتمع.

في أيِّ حال تبدو الأبعاد العامة المؤسِّسة لِـ «الأمن القومي» كثيرة، ومنها النظام التَّشغيلي موضوع هذه الجلسة الثانية. والنظام التَّشغيلي بحسب ما يَفهَمُه «ملتقى التأثير المدني» هو هذه المنظومة المُتكاملة لِـ «الحَوكمة السليمة» في كلِّ المرافق التي تعني المواطنين اللبنانيين كلّهم بغضِّ النظر عن انتِماءاتِهم أو التِزاماتهم، وبغضّ النظر عن هذا الفريقِ الحاكِم أو ذاك.

و»الحوكَمة السليمة» قد يعتَبِرها البعضُ تقنيةَ حمايةِ المصالح الخاصة والعامة على حدٍّ سواء، فيما هي في فلسفتها الأساسيّة تَستَنِدُ إلى عقدٍ وطنيٍّ واجتماعيّ مبنيّ على القِيَم المشتركة والمصالح المشتركة. هذا العقدُ الوطنيّ الاجتماعي كثيرُ الاعتِلالات وكثير الاختلالات في لبنان. إنَّها حقيقةٌ صعبة يجب مواجهتها بحكمة لتصويب مساراتِها.

هذه الاعتِلالات والاختلالات تؤدي إلى ضربِ فاعلية النظام التشغيلي لصالحِ مواجهاتٍ بنيوية، فتُرانا منذ أكثر من عامٍ بلا رئيسٍ للجمهورية، وأمام مجلسٍ نيابي ممدّد له خِلافاً لمقتضيات الدستور، وأمام حُكومةٍ الديموقراطية التَّوافقية فيها أقربُ إلى التَّعطيل منها إلى الإنتاج.

وبالاستِناد إلى الاستِنزافِ واللاّفاعليّة واللاّإنتاجية في ما يعني مُقدَّرات الدولة ناهيك عن تجاوز القوانين وشَلّ الدُستور، ثمة حاجة إلى البحث في ماهية

"النظام التشغيلي" القادر على التفوُّق على الاستنزاف والتجاوز والشّلل.

وهذا يستدعي طرح أسئلةٍ إشكاليّةٍ وهي: لِمَ تغيبُ الحَوكَمة السَّليمة في المؤسَّسات الدُّستوريَّة الأمّ؟ ولِم نستمرُّ في الضَرب عرضَ الحائط بالقوانين النافِذةِ المرعيّة الإجراء؟ ولِمَ نغفِل حماية ثرواتنا الطبيعيّة وكفاءَاتِنا البشرية بالاستناد الى سياسة مُستدامة؟ ولِمَ نتخاذل عن إقرار مشاريع قوانين أُخرى نحتاجُها كقانونَي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ واللاّمركزية الإدارية الموسّعة على سبيل المثال لا الحصر؟ ولِمَ نُصرُّ على عدم تمكين البلديّات واتّحادات البلديّات من تأدية أدوارِها وتحديداً على المستوى التنمويّ؟ ولِمَ أصول الدولة اللبنانية وممتلكاتُها غير مصنَّفةٍ حتَّى الآن ومركزيَّة المرجعيَّة؟ لِمَ استِمرار الفرزِ الدّيموغرافيّ الطائفيّ في الأحزابِ والإداراتِ العامة وبعض الإعلام وكثيرٍ من الجُغرافيا؟ لِمَ استمرارُ اللا وضوحٍ في سياسة لبنان الديبلوماسية؟ ولِمَ إغفال إدارةٍ جديَّة ومتكاملة لقضيّة اللاّجئين والنازحين؟ ولِمَ تجاهُل بلورة سياسة متكاملة للتعامل مع الحروب والأزمات المترتِّبة عنها كما الكوارث الطبيعية؟ ولِمَ استمرار التعاطي مع الاغتراب اللبناني على أنَّه طاقة تمويليَّة للبنان حصراً فيما أنَّ دور الاغتِراب أبعدُ بكثيرٍ من ذلك؟ ولِمَ الإبقاءُ على مُقاربةٍ إعلامية تستدعي في الكثيرِ من الأحيان مصالح السياسة بدل الاستِغراق في همومِ المواطنين؟ ولِمَ عدم إطلاق ورشة إعادة هيكلة قِطاعات الدولة وإداراتها بما يتلاءَمُ مع إبداعاتِ اللُّبنانيين وتطلّعاتِهم؟ ولِمَ تغييب إقرار قانون انتخابي يَسمَحُ للكفاءات المستقِلة الدُّخول في خدمة الشأن العام؟

نماذج من الخلل البنيوي في النظام التشغيلي: عام من دون انتخاب رئيس للجمهوريَّة، مجلس نيابي مُمَدَّد له، حكومة شبه مُعَطَّلة، سياسات غير منفَذة: السياسة التربوية 2010 / العقد الإجتماعي 2011 / السياسة الزراعية 2005 / السياسة الصناعية 2006 / السياسة السياحية 1996 / السياسة المائية 2011 / سياسة الكهرباء 2010 / سياسة النقل 2011 / السياسة البيئية 2011، كما تعطيل عمل المجلس الاقتصادي – الاجتماعي، عدم إقرار قانون انتخابي، عدم إنشاء مجلس شيوخ، سلسلة الرُّتب والرواتب، قانون الإيجارات، مسألة النفايات، الشغور في الإدارة العامة، 33 مشروع قانون أو اقتراح قانون إمَّا قيد النقاش، أو أُقِر ولم تُعَدّ وتُقرّ مراسيمه التطبيقيَّة، أو صدرت مراسيم تطبيقيَّة ولم تترجم بقرارات إداريَّة (مثال: قانون الشراكة بين القطاع العامّ والقطاع الخاص وقانون اللامركزية الموسَّعة وقانون العمل).

مُصطلحُ "النظام التشغيلي" جديد لكنَّه مُلِحّ لنفكِّر فيه معاً من مُنطلقِ أنَّ تجارِبَ الدُول المتقدِّمة، وبغضِّ النَّظر عن أيِّ فريقٍ يحكُم، تؤكّدُ على أن ثمَّة مصلحةً وطنية عُليا في احترام الدستور وتطبيق القوانين، والمُنافسة الديموقراطية تحكُمُها البرامِجَ المتكاملة في حقوق النَّاس وواجباتهم، لا الشِّعارات الحزبية أو الاستقطاباتُ الفئوية.

"الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في النظام التشغيلي" عنوان الجلسة الثانية يَهُمُّنا فيها إطلاقُ النقاش فيها حول مفهوم النظام التشغيلي كإدارةِ سليمة وحوكمة رشيدة للدولة، على أن نتطرَّق فيها للإشكاليات مع معالي الوزير الدكتور طارق متري متحدِّثاً رئيساً والعميد الرُّكن زياد الهاشم معقِّباً.

كلمة الوزير السابق الدكتور طارق متري
الحكم الرشيد ودوره في ترسيخ الأمن القومي

الوزير السابق الدكتور طارق متري

أشكر «مركز البحوث والدّراسات الإستراتيجيَّة» في الجيش اللُّبناني و «ملتقى التأثير المدني» على دعوتهم لي للمُشاركة في نَدوة «الأمن القومي في لبنان»، وفي تقديري، كما أعْرَبْتُ لِمُنظِّمي النَّدوة، أنَّ التفكّر في الموضوع محفوف بالصعوبات والالتباسات لجدّته وتعدّد مداخله ومخرجاته.

لم نعرف في لبنان يوماً مَفهومًا شاملاً و جامعًا للأمن القومي، لا في الوعي ولا في ممارساتنا. فبظلّ هشاشة البنى الوطنية، حتى الرمزية منها، لا غرابة في تعذّر الأمر. ذلك أنّنا تورّطنا في مواجهاتٍ مُدمِّرة مُباشرة وغير مباشرة من جِهَة، ورَهَنّا بلدنا وأهله لحسابات مصالح جعلت منه ساحة مفتوحة وأرض منازلة.

على خلفية ذلك تبدو مُناقشة الخلل البنيوي في النِّظام التَّشغيلي- وهو مِحوَر جلستِنا هذه – ضرباً من الكلام الإرادي و الوعظي حيناً والإفتراضي حيناً آخر، وفي هذه الحالات نجده معرّضاً لأن يأتي مجرداً، أي مبدئيًا أكثر من كونه عملياً. وهُنا لا بُدَّ لي من التوقُّف عند المصطلح الآتي من عالَم الأعمال حيثُ الفاعليَّة والإنتاجيَّة والتَّطوير المستدام وحسن استخدام الموارِد البشريَّة والطبيعيَّة والماليَّة واستبطانها في الإدارة والسلوكيات اليومية.

والمناقشة في المسألة أمامنا بالغة الحساسية في دولة تكاد تكون أقرب الى الدولة-الغنيمة، رغم أنّ ريعها قليل، وهي موضع تقاسم السلطة عوض أن تكون نصابًا مستقلاً عنها. أضف إلى ذلك أنّها، اليوم، بلا رأس وظيفته الأولى السهر على الدستور، مصدر الشرعية، ولا سيّما من خلال تأمين الفصل بين السلطات وتعاونها. ثم إنّ الحكومة عندنا، بل الحكومات منذ حين، لم تعد قادرة على وضع السياسات بل تكتفي، إذا وفقت باتخاذ القرارات، بالتوافق مرة وبالمقايضة أو المحاصصة مرات و في الحالتين وفق حسابات المدى القصير وموازينه.

وكيف لنا أن نَبْحَث في نِظامٍ تشـغيليّ والُحكومة لا تسـتند إلى توجهات عامة وخياراتٍ مبنيّة على المعرفة الدقيقة والترقّب والاستشراف وتمارس مهماتها مـن غيـر أن تتفق أو تبني على اتفاق حـول الصالح العام في علاقته بالمصالح الفئويـة علـى اختلافهـا؟ وكيـف لنـا أن نبحَـثَ فـي نظـام تشـغيلي وسـيطُه التشـريعيّ فـي صُلـبِ السـلطة التنفيذيَّة بحيث تنتفـي فيه مَسـاحَةُ الرَّقابة والمُسَـاءَلة، المتأتيـة مـن الفصل بين السـلطات، وهو لأسـباب أكاد أحسـبها عضوية يسـتنقع عشـرات من مشـاريع القوانين أو يقرّها ثم يعلّق إلى حين ، متعاوناً مع الشلل الحكومي أو التعطيل، بتأخير إصدار المراسيم التطبيقية.

وكيف لنا أن نَبحَثَ في نِظامٍ تشغيلي استُنزِفَت فيه مئاتُ الدِّراسات الاستشاريَّة بل الآلاف منها، بملايين بل بمليارات الدُّولاراتِ ربَّما، للتَّفكير في كيفيَّة إعادة هيكلة رؤية الدَّولة بوزاراتِها وإداراتِها لكي لا تتحسَّن كفاءَتُها في خِدمة مصالِح المواطينين، وكُلُّ ذلك من دون نتائج ما خلا بعض الإنجازات المحدودَة؟

وكيـف لنـا أن نَبْحَـثَ فـي نِظامٍ تشـغيليّ في سـياق يشـهد تشـتيت القوى واسـتفراداً وتفرداً وتضارُباً في احترام، أو بالأحرى عدم احترام، قواعد العمل العام، وفي هذا أمثلة كثيرة في كُلِّ الوزارات والإدارات العامَّة؟

وكيف لنا أن نَبحَثَ في نِظامٍ تشـغيلي والمعايير المعتمدة في الرَّقابة على الخدمات العامَّة للنَّاس غير موحَّدة ومُتناقضة في الكثير من الأحيان؟

هـذا غيـضٌ مـن فيضِ الأسـئلة التي تبـادَرت إلى ذهنـي « من بـاب «الخَلل البنيوي في النِّظام التَّشغيلي». ولعلّنا نحتاجُ إلى البحث في ارتباط «النِّظام التَّشغيلي» بفكرة الحكم الرشيد، التي جرت بلورتها ضمن الأهداف الإنمائيَّة للألفيَّـة الثالثة، والتي أطلقتها الأمـم المتَّحدة، والتي غالباً ما تقارَب انطلاقاً من ستَّة مؤشِّرات وهي:

1- التعبيـر عن الرأي والمسـاءلة. حريـة التعبير متراجعة فـي لبنان أما المساءلة فمتعذرة.
2- الاسـتقرار السياسـي: هو أمر مشـتهى عنـد اللبنانييـن أما غياب العنف فهو مؤقت.
3- فاعليَّة إدارة الحكم: وهي بالطبع تحت السؤال وأقصد بإدارة الحكم هنا جودة نوعية الخدمات العامة، وقدرة مؤسَّسات الخدمة العامَّة واسـتقلالها عـن الضغـوط السياسـية، ونوعية إعداد السياسـات وتطبيقها، ومدى التزام الحكومة بهذه السياسات.
4- سـيادة القانون: مدى ثقة الناس بالقوانين وتقيُّدهم بها، بما في ذلـك نوعيـة إنفـاذ العقود، واحتـرام الشـرطة، والمحاكـم، وكذلك التخفيف من احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
5- الحـدّ مـن الفسـاد: أي الحـدّ من مـدى اسـتغلال السـلطة لِمآرب خاصـة، بما فـي ذلك أعمـال الفسـاد الصغيرة والكبيـرة، وكذلك "اسـتحواذ" النافذيـن وأصحـاب المصالـح الشـخصية أو الفئوية على مقدرات الدولة.

وعلى أسـاس كل ذلك يتمتّع الحكم الرشيد بثمانية خصائص هي: المشاركة، والتوافـق، والمسـاءلة، والشـفافية، والاسـتجابة، والفاعليـة والكفـاءة،

والمساواة والشمولية، وحكم القانون.

بطبيعة الحال يبدو الاستنادُ إلى هذه المؤشّرات في لبنان شبه مُستحيل خُصوصاً في ظلّ غياب التوازن بين مطالب الناس المحقّة واستمرارية الحكم ووظيفة المؤسسات ووضوح السياسات.

ففي لبنان تغيبُ روحيَّة الاستمراريَّة في الحُكْم ، ولا أعني بهذا واجِب استمرار النَّافذين من الأحزاب والسِّياسيين في مواقِعهم، بظلّ تداول السُّلطة المُعطَّل في لبنان بفعل وجود حَلَقةٍ مُغلقة من مُتبادِلي المَصالِح، وهذا ينفي المراكمة على ما قام به الأسلاف المراكمة لذلك ليس من برامِج مستدامَةٍ في إدارة خدمات القِطاعات العامَّة كما السِّياسات الاقتصاديَّة – الاجتماعيَّة. ويعني ذلك أيضا تجاوز منطق التسويات الآنيَّة والصَّفقات الموسميَّة فلا تكون الدَّولة مقدِّماً للخدمات لفئات من الناس بدل أن تكون مشغِّلاً لخدماتِ جميع المواطنين، وفي هذا صُلبُ الخَلَلِ البنيوي في النِّظام التَّشغيلي غير الموجود أصْلاً في لبنان.

وقد يكون "مركز البحوث والدِّراسات الإستراتيجيَّة" في الجيش اللُّبناني مع "ملتقى التأثير المدني" قد أصابا في طَرْحِ هذه المسألة على بساط البحث لأنَّهُ من المُلِحّ أن نضع حداً للالتباس بين ظرفيَّة السياسة واستِدامَة السِياسات.

أردتم بهذه الندوة أن تقولوا أولاً أنّ الأمن القومي مسألة تتعدى الأمن الأمني وإن كان الأمن الأمني مدماكاً أساسياً له. واطلعتم على هذا النحو بمهمة وطنية بحق، ثقافية وليست سياسية فقط، فهي تشدّد على الروابط بين الأمن والسياسة الخارجية، والنمو الاقتصادي، وصحة المالية العامة، وسلامة الغذاء والاستشفاء والدواء، والحفاظ على البيئة وإرساء قواعد الاستقرار الاجتماعي القائم ليس فقط على تكافؤ الفرص بل على ترسيخ العيش معاً.

في خاتمة هذه المداخلة، لا بد لي من التذكير ببعض ما أحسبه من البدَهيات، من دون أن تعفيني بداهتها من الحاجة إلى تكرارها. يقوم الأمن القومي، في الوعي كما في الممارسة، على التمييز الواضح بين الدولة والسلطة. فلا تستولي الثانية على الأولى أو تستحوذ عليها، تغنمها وتتستتبعها وتتقاسمها فتفتّتها. ويقوم ثانياً على وحدة السلطة في تميّزها عن وحدة الدولة. فالسلطة عندنا موزّعة على مواقع في الدولة وخارجها ويحول تفرّق الجهات التي تمارسها دون تضافر الجهود في صيانة الأمن. ويقوم ثالثاً على التعاون بين الأجهزة، الأمنية وغير الأمنية، والمؤسسات وهو شرط لوحدة الدولة ووحدة السلطة وتعبير عنها. لكنّه أيضاً منظومة قيم وأساليب عمل لا ترضى أن تتحوّل الروح الخلاّقة عند الأفراد انفراداً أو تفرداً وترفض التذرع بخصوصيّة الأدوار لتبرير الانفصال أو التنازع وتسعى إلى ضبط التنافس كي لا ينقلب تنابذاً وتعمل للحدّ من اقتسام الفضاء العام أو الصراع على المساحات المشتركة وتناتشها. ويقوم أخيراً على الإشراف الديمقراطي على استخدام القوة الشرعية فتحتكر الدولة العنف وتمارسه وفق أحكام القانون لا خضوعاً لمصالح القوى أو جموح الزعامات.

المراجع

Baroud, Z., Z. Majed, Z. Abdel Samad, Z.Helou, R. Aadas (2004). Internal Governance for NGOs in Lebanon. Ministry of Social Affairs, the United Nations Development Program, nor Fredrich Ebert Foundation. Available at:
http://daleel-madani.org/sites/default/files/IntGov_en.pdf

MoE/UNDP/ECODIT (2011). State and trends of the Lebanese environment 2010. Beirut Lebanon. Available at: http://www.moe.gov.lb/getattachment/The-Ministry/Reports/State-Of-the-Environment-Report-2010/2-Environmental-Governance.pdf.aspx

New England Association of Schools and Colleges (NEAS). Available at: https://cis.neasc.org/standards-policies/standards-indicators/standard-2-governance

Salem, P. (2010). The Arab State: Assisting or Obstructing Development? Issue 21. Working papers. Carnegie Endowment for International Peace.

Sustainable Governance Indicators. Available at: http://www.sgi-network.org/2014/

The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank (2007). A Decade of Measuring the Quality of Governance. Available at: http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCOR/Resources/1740479-1150402582357/2661829-1158008871017/booklet_decade_of_measuring_governance.pdf

The First Lebanese Code of Corporate Governance: Addresses Good Governance and Challenges to Investment (2007). Available at: http://www.lacpa.org.lb/Includes/Images/Docs/TC/newsletter29/14.Governance.pdf

UNDP. Democratic Governance. Available at: http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/ourwork/democraticgovernance/overview.html

UNDP (2009). The National Human Development Report 2008-2009: Toward a Citizen's State. Available at: http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/democratic_governance/the-national-human-development-report-2008-2009--toward-a-citize0.html

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. What is Good Governance? Available at: http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

United Nations Millennium Development Goals. Available at; http://www.un.org/millenniumgoals/

Worldwide Governance Indicators Homepage. Available at: http://www.govindicators.org

World Bank Institute Governance Homepage. Available at: http://www.worldbank.org/wbi/governance

Governance Diagnostic Capacity Building. Available at: http://www.worldbank.org/wbi/governance/capacitybuild

كلمة العميد الركن زياد الهاشم
الحكم الرشيد: لبنان بين الواقع والمرتجى

العميد الركن زياد الهاشم

نشكر معالي الوزير طارق متري على كلمته والدكتور زياد الصايغ على إداراته لهذه الجلسة.

تعقيباً على ما ورد في كلمة معالي الوزير لا بد من إظهار بعد الأرقام التصنيفية للبنان دولة وشعباً من ضمنها المؤشرات الست :

صنف لبنان في ال "Democracy Index " في المرتبة 98 /167 المؤشر الذي أعدته

"Economist Intelligence Unit" عام 2013.

صنف لبنان في المرتبة 127/ 178 عام 2012 و136 عام 2014 حسب مؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية.

(Transparency International)

صنف لبنان وفق مؤشرات البنك الدولي عن " فاعلية الحكومة" في المرتبة 147عالمياً من أصل 213 (2009) [1]

تصنيف لبنان في المؤشرات الست للحكم الرشيد	دولياً	إقليمياً
Government Effectiveness	147	14
Political Stability	194	15
Voice and Accountability	137	2
Regulatory Quality	105	11
Rule of Law	145	14
Control of Corruption	163	14

[1] تم اختيار ٢٠٠٩ كونها كانت سنة جيدة على لبنان امنيا واقتصاديا ..... واتت بعد اتفاق الدوحة لتفتح مرحلة جديدة من الحكم في لبنان (افتراضا)

الحـد الأدنـى للأجور في لبنـان رفع الى 868 الف ليرة لبنانيـة والأجر اليومي إلى 33 ألف ليرة (2012) .

صنفت بيروت من قبل مؤسسة Mercer الإستشارية المدينة الأعلى كلفة في المنطقة العربية لمعيشـة الأجانب من أصحاب الأجور المرتفعة نسـبياً و 63/211 عالمياً (2014) .

أما في المسح الثاني الذي أجرته الأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضى[1] بين الشعوب فقد صنف لبنان بالمرتبة 97/ 156عام 2012[2].

وفق دراسـة معهد غالوب العالمي الشـهير للدراسات الاحصائية اعدها العام 2013 احتل لبنان المركز العاشر/10 138 في التعاسة[3].

عـدم إقـرار مشـروع القانـون المعـروف ب ATI أي الـذي يسـمح بالوصـول إلـى المعلوماتAccess To Information وذلك منذ العامين 2001-2000 حتى تاريخه.

الا يجب أن تدفع هذه التصنيفات ودلالات أرقامها الطبقة السياسية اللبنانية واللبنانييـن بشـكل عام بالاضافة الى مختلـف الجمعيات الاهلية والمنظمات غيـر الحكوميـة للمبـادرة باتجـاه معالجـة مـا يعانيـه لبنـان وشـعبه فـي هـذه المجـالات؟. هـل قدّر للبنانيين العيش بين معدل أقل من وسـطي للسـعادة والرضـى و المعدل المرتفع للقلق والتعاسـة؟ هل قـدر للبنانيين العيش بين تغير السياسـات عند تغيير من في السـلطة السياسـية؟ أم نحن بحاجة لهيئة ناظمـة لـكل قطـاع مـن القطاعـات الاقتصاديـة أو التكنولوجيـة أو المتعلقـة بمواردنا الطبيعية أو البشرية....؟ هل قدّر للبنانيين أن يعيش فسم منهم ب 868 الـف ليـرة لبنانيـة او ب 33 ألف ليرة لكل يوم عمـل فيما تصنف عاصمة بلدهم بيروت الأغلى في المنطقة العربية للأجانب العاملين فيها؟

هـذه المؤشـرات والأرقـام اضافة الى مـا طرحه الدكتور صايغ من اشـكاليات ومعالي الوزير متري من خلال مناقشة الخلل البنيوي في النظام التشغيلي الحالي يدفعنا الى قول ما يلي:

يجد اللبنانيون انفسهم امام الخيارات الآتية:

اما الابقاء على ما هو قائم من النظام الحالي وبالتالي ابقاء لبنان في مرتبات دنيا بين الدول.

امـا ترقيع النظام التشـغيلي القائم حاليا أي وضـع قطعة قماش جديدة على ثوب قديم وبالتالي تأجيل الحل المرتجى لمشاكل لبنان.

امـا عقـدٍ وطنيٍّ واجتماعيّ مبنيّ على القِيَم المشـتركة والمصالح المشـتركة للبنانييـن كما يقول الدكتور صايغ يتمتع حكمه الرشـيد بثماني خصائص هي: المشاركة، والتوافق، والمساءلة، والشفافية، والاستجابة، والفاعلية والكفاءة،

1 - بدأ عدد متكاثر من الدول بقياس مدى تقدمها بالرجوع الى سعادة مواطنيها.

2 - يرتكـز على قياس مدى شـعور الفرد بالسـعادة والرضـا والتفاؤل في حياته إضافـة إلى عوامل أخرى مسـاعدة مثل الدخل الإضافي والدعم الاجتماعي، وغياب الفسـاد ومسـتوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد، لكنه اكد بأن الثروة المالية ليسـت السـبب الاول والاساسـي للسعادة بل الحرية السياسية و غياب الفساد

3 - اعتمـد على اختبـارات لقياس المشاعر السلبية مثل الغضب والاضطراب والضغط النفسي والقلق والحزن والإجهـاد ، وغيرها من المشـاعر المأسـاويـة السلبيـة السوداء التى يتعرض لها المواطنون في كل دولة ..

والمساواة والشمولية، وحكم القانون كما جاء في كلمة معالي الوزير.

أخيرا" لا بد من التشديد على أن أي مدخل لنظام تشغيلي جديد هو اقرار قانون انتخاب ديمقراطي يحقق المساواة بين اللبنانيين ويشعر أي لبناني بأهمية صوته في العملية الانتخابية . بعيد اقرار قانون كهذا واجراء انتخابات على اساسه تنطلق في ظل قبة هذا البرلمان ورشة عمل تشريعية تلاقي هواجس اللبنانين وتؤمن لهم أمنا قوميا يشعرهم بالأمان الأمني،السياسي ، الاقتصادي، والاجتماعي في ظل حكومات تتغير دون تغيير السياسات العامة الضامنة لهذا الأمن.

الغاء الطائفية من لبنان لانها تحد من فاعلية العملية الديمقراطية.

الدفع باتجاه اعتماد المواطنة كجامع موحد للبنانيين وأن لا عودة عن اعتبار لبنان وطناً نهائياً لجميع ابنائه.

نشر الوعي بين اللبنانيين لأهمية اقامة نظام تشغيلي جديد.

هذه الحلول تتطلب إرادة وطنية جامعة تؤدي الى تضحيات وتنازلات من مختلف الافرقاء اللبنانيين للصالح العام على ان يقوم قادة وزعماء الافرقاء كافة باقناع مؤيديهم بتأييد هذه الخيارات.

اضافة الى تفعيل مؤسستين وصونهما وبصورة فورية:

القضاء لأنه يحكم بين الناس, وقوى الأمن الداخلي المولجة تنفيذ أحكام القضاء والتي هي على احتكاك مباشر مع الناس (بشكل خاص)

المراجع

The Economist Intelligence Unit's Democracy Index 2013 available at: www.eiu.com/democracy2013

Corruption Perceptions Index 2014: Results available at: http://www.transparency.org/cpi/results 2014

في مؤشرات البنك الدولي عن "فاعلية الحكومة": لبنان في المرتبة 147 عالمياً والمرتبة 14 إقليمياً توافر على: http://arabanticorruption.org

Celebrating Happiness Day With The Happiest (And Saddest) Countries, available at: http://fivethirtyeight.com/datalab/celebrating-happiness-day-with-the-happiest-and-saddest-countries /

World happiness report 2013, available at: http://unsdn.org/wp-content/uploads/2014/02WorldHappinessReport2013_online.pdf

2014 Cost of Living Rankings - 10 July 2014 US, New York, available at: MERCER http://www.mercer.com/content/mercer/global/all/en/newsroom/cost-of-living-survey.html

World Is Becoming Slightly More Negative Gallup, available at: http://www.gallup.com/poll/171419/world-becoming-slightly-negative.aspx

أسئلة الحضور

لينا علم الدين

سؤالي موجّه لحضرة الوزير طارق متري. هل في لبنان من مركزية في توثيق المعلومات لكي تصبح هذه المعلومات المعروفة بالداتا الناعمة عندنا تتواجد تكون كالدولة القوية؟

الوزير السابق طارق متري: الجواب نظرياً نعم. فعلياً لا. هناك مؤسّسة للمحفوظات الوطنية يفترض أن تكون جميع محفوظات الدولة لديها ولكن عموماً لكلّ مؤسسة محفوظاتها معظمها غير منظّمة حتى تنظيم بدائي وهناك أمر آخر في لبنان غريب يحصل في الوزارات أنّ هناك جزء من المحفوظات يذهب مع الوزير. معالجة هذه المشكلة ليست صعبة ولا سيّما إذا أقرّ القانون المُستنقع في المجلس النيابي منذ سنوات والذي لسوء الحظ يحاول رئيس المجلس في كلّ مرّة أن يتحدّث به ويحثّ النواب على مناقشته ولكن ليس هناك اهتمام لأنّ صدور قانون من هذا النوع يسمح للمواطنين بالمساءلة، تصبح حقّ من حقوق المواطنين والمؤسسات. يصبح هناك قدرة على المساءلة الفعلية، لأنّه يكون هناك معلومات فعلية ولا يلجأ لألاعيب بعض وسائل الإعلام. المساءلة الحقيقة تصبح ممكنة عندما تُفتح المحفوظات أمام جميع الناس ما خلا طبعاً أسرار الدولة الكبيرة الأمنية وغير الأمنية. الوصول إلى المعلومات مهم ليس كقضية حرية رأي فقط بل كوسيلة فاعلة من وسائل المساءلة.

العميد عادل مشموشي

سؤالي لمعالي الوزير. ألا تعتبرون إلى حدّ كبير اعتماد مبدأ الحكومات التوافقية هو تقويض للنظام الديمقراطي في لبنان؟ ألا ترون في الفساد السياسي غطاءً أو مظلّةً للفساد على كامل وجوه إدارات الدولة ومؤسساتها؟ وما هي الخطوات التي يمكن في ظلّ الظروف الراهنة اعتمادها للحؤول دون تقاسم المغانم بين رموز السلطة السياسية في البلد؟

الوزير السابق طارق متري: هذه أسئلة كبيرة لكن الحكومات تقدر أن تكون حكومات فيها أكثرية تحكم وأقلية تعارض وتقدر أن تكون حكومة وفاق وطني. الأمران مستساغان بكلّ الأنظمة الديمقراطية في العالم. العيب ليس بحكومة الوحدة الوطنية ولا العيب بحكومة أكثرية تعارضها أغلبية، بل العيب بهذه النزعة نحو نظام مجلسي أي عندما تكون حكومة وحدة وطنية وكأنّها مجلس نواب مصغّر، هذه مشكلة. المشكلة الأخرى، صحيح أنّ الدستور واضح بأنّ هناك قرارات تحتاج إلى الثلثين وأن قرارات تحتاج إلى الأكثرية العادية وصحيح أنه قبل طرح أي مسألة على التصويت يجب السعي إلى التوافق داخل الحكومة ، وهذا أمر برأيي جيّد. المشكلة لا تكمن في ان هناك حكومة وحدة وطنية تسعى إلى التوافقات بل إن المشكلة هي أنّ الانقسام السياسي في البلد وصل إلى حدّ وجود «فيتو» مُسبق يمارسه طرف ضدّ طرف آخر مرّة والطرف الآخر ضدّ الطرف الأول مرّة أخرى يعطّل قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات مهمّة ويمنعها من رسم سياسات. بشكل مؤكد كنت في أربع حكومات وفي كلّ

مـرّة يُطرح موضوع السياسـة العامة مثلاً السياسـة الخارجية هنـاك من يذكّرنا أن فـي مجلس الـوزراء عدة أطراف يملكون حقّ «الفيتو» فمن الأفضل إغلاق الموضوع. فإذاً إنّ حقّ النقض هو المشكلة ليست المشكلة الثلث ولا التوافق ولا حكومة الوحدة الوطنية.

الفسـاد السياسـي، طبعـاً هو بـاب الفسـاد ومحرابه والإصلاح هو سياسـي ولكنه أيضاً ثقافي أي الثقافة بالمعنى العام وليس بمعنى الموسيقى والفن فقط بل بمعنى الوعي والقيم. محاربة الفسـاد هي بالطبع مسـألة سياسـية تشـريعية يجب إنشـاء مؤسّسـات تسـاعد على كبح جماح الفاسـدين إلا أنّ لها أيضاًعلاقة بالناس وبوعيهم. أكثر من مرّة يشـعر الشـخص بأنّه مضطر والكثير من المواطنين يعرفون أنّهم لا يستطيعون أن يأخذوا موعداً من وزير ما لطلب خدمة يستطيع أن يحصل عليها من أيّ موظّف في الإدارة خلال خمس دقائق ولـم يصدّقنـي عندمـا أقـول أنّ هـذه الخدمة حقّ لـه وبإمكانه الحصـول عليها مـن دون أي وسـاطة، لمـاذا أتيـت لطلبها مني؟ لماذا أضعـت من وقتك ومن وقتـي؟ كان مـن الصعب كثيراً هـذا الموضوع لأنه بثقافتنـا ليس هناك فكرة أنّـه بالإمكان من دون أن أفسُـد وأُفسِـد أن أنال حقـي وهذا يتطلّب الكثير من الجهـود على العقـول وعلى الوعي ولكن هذا لوحده ليـس كافياً، يجب محاربة الفساد السياسي بتشريعات، بنظام فعلي للمساءلة ، وإنَّ مجرّد التنسيق بين الوزارات والأجهزة يخفّف من الفساد. كثير من المرات تشعر أنّ هناك مقاومة للتنسيق لأنّ لكل واحد نوعاً من الإقطاعية بإمكانه أن يتصرّف بموجبها.

الدكتور عامر مشموشي

عندما تلقيت الدعوة وجدت فيها التباسـاً حسـب اعتقادي لأنّه يتناول «الأمن القومـي» ولكـن بعدمـا اسـتمعت إلـى المحاضرين فـي الجلسـتين الأولى والثانيـة زدت اقتناعـاً بـأنّ هـذا العنـوان ملتبـس وبالتالـي هنـاك اختـلاف بيـن الأمـن القومـي أو مفهـوم الأمـن القومـي ومفهـوم الأمـن الوطني. المحاضـرون تحدّثـوا عن الأمن الوطني ولم يتحدّثـوا قطعاً عن مفهوم الأمن القومي ثم تحدّثوا أيضاً عن النظام وإشـكالية النظام والمشاكل القائمة في النظام، هل هو نظام عادل أم نظام فاسـد؟ وبالتالي هذه أيضاً لا علاقةً لها بمفهـوم الأمن القومـي. نحن نريد كمدعوّين الحصول علـى إجابة عن الأمن القومـي. لأنّـه عندمـا كنّا من عدة أيام في شـرم الشـيخ كان عنـوان المؤتمر «الأمـن القومـي العربي» ونحن في الهوية وفي الدسـتور اللبناني ننتمي إلـى هويـة عربية وبالتالـي الأمن القومي عندنا ليس هو أمنـاً لبنانياً بل أمن قومي عربي.

د. زياد الصائغ: سوف نعود إلى بيان القمة العربية الذي تناول موضوع «الأمن القومـي العربـي» حيـث توقّف عند أربعة أبعاد هي الآتية: الأمن العسـكري، الأمـن الاقتصـادي، الأمن الاجتماعي والأمن السياسـي من ضمن منظومة متكاملـة تحافظ على الخصوصية الوطنيـة. فإذاً، المفهوم الذي أُطلقت على أساسه الدعوة هو بناء هذه المنظومة المتكاملة. التعبير في اللغة الإنكليزية يلقـي مزيـداً من الضـوء بحيث يُترجم إلى «أمن وطنـي» «National Security". ولكن بالمفهوم الأكاديمي ليس هناك شيء اسمه أمن وطني. ذلك

ان للأمـن الوطنـي تعبيراً هـو أقرب إلى الإتجاه العسـكري والأمني. فالأمن القومـي هـو الذي يختـزل في بعـده الأكاديمي كلّ هذه الأبعـاد الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسـية والأمنية والعسـكرية. الدعوة ليسـت ملتبسـة أبداً والمطلـوب فـي لبنـان أن ننتقـل من ممارسـة الأمـن الوطنـي الضيّق إلى ممارسة أمن قومي بأبعاده الشاملة.

رائدة حمدان

وأريد هنا أن أشكر جميع المداخلات ولا سيّما مداخلة الدكتور زياد الصائغ الذي تكلّم على ضرورة اعتماد اسـتراتيجية أمن قومي لبناني لا وجود لها للأسـف منذ أن أُنشئ لبنان ولذلك علينا العمل على الوصول إلى عقد اجتماعي وطني وجامع. ولكن، كيف لنا أن نصل إلى هذا العقد الذي يشكّل ضرورة قصوى في الوقت الذي يهيمن بعض السياسـيين على السـلطة السياسية ولديهم رؤية مختلفة سـواء كان ذلك بالنسـبة إلى المسـتقبل او الى التاريخ ولديهم أيضاً رؤية مختلفة للمصالح الحيوية للبنان وللشعب اللبناني. لكلّ واحد رؤيته الخاصّة بالمصالـح الحيويـة، المصلحـة العليا ولا سـيّما سـلطات سياسـية متموضعة بمصالح إقليمية مختلفة جداً.

د. زياد الصائغ: توصيف الواقع الذي نعيشه على مستوى الأفرقاء السياسيين وتنازعهم على هذه المصالح وارتباطهم أيضاً ربما بأبعادإقليمية أو دولية يجب ألا يجعلنا في موقع المتذمّر أو اليائس. المجتمع المدني مدعو إلى أخذ زمام المبادرة ولكن بالمشاركة البناءة مع كلّ المكوّنات السياسية في لبنان ومع كل شـركاء العقد الاجتماعي. الانتقال من حالة المواجهة إلى حالة البناء المشـترك أساسـي، ولكن هذا يتطلّب تغييراً للمفاهيم قبل تصويب المسـارات. تحديد المفاهيم في البداية هو الذي يصوّب مسـارات العمل. من أجل ذلك، الندوة الحواريـة اليـوم كمـا ذكرنا هـي بدايـة، إذا كنا نريـد أن نعتقد أننا اليوم سـوف نغيّر منظومة المصالح التي تعطّل البلد سواء كانت مصالح خاصة أو ارتباطات بمصالح أكبر منها نكون في وضع السـخرية على أنفسـنا. ولكن، هذه المبادرة تـمّ اتخاذ قرار حاسـم بشـأنها وكقـول أحد أعضـاء مجلس الأمناء الدكتـور منيّر؛ المجتمع المدني من خلال ملتقى التأثير المدني اتخذ قراراً حاسماً وصارماً ببدء تصويب المفاهيم لتغيير المسـارات وهذا يحتاج إلى نهج تشـاركي وليس نهج مواجهة.إذ ليس هناك مواجهة مع المكوّنات السياسية أو الهيئات الاقتصادية أو النقابات وسـوف أعطي مثلاً بسـيطاً، إنّ الطريقة التي أديرت بها سلسـلة الرتب والرواتب كانت خطأ، ليس المشـرّعون من يحدّد ماذا سـيُزاد للموظفين. الخبـراء والعلماء من يحدّدون. ليـس المجلس النيابي المكان التي تناقش فيه الأرقام بل هو المكان الذي يتم فيه التوافق على الأرقام. لو كان لدينا مجلس اقتصادي-اجتماعي غير معطّل كان النقاش سـيكون في المجلس الاقتصادي-الاجتماعي. وكنّا سـننتقل من خيار الصدام في الشـارع بين النقابات والهيئات الاقتصادية الذين ورّطهم بها السياسيون إلى مرحلة النقاش البنّاء مع بعضهم البعـض مـن أجـل الذهـاب إلـى أفضل حيـاة كريمـة للمواطنيـن . فـإذاً، النهج التشـاركي هـو الـذي نطلقه من هذه المبـادرة في ملتقى التأثيـر المدني مع

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية وهذه النقطة التشاركية تحتاج إلى هدوء ومراكمة وصبر، أهمية الصبر والهدوء، المهم أن نبدأ من مكانٍ ما.

الوزير طارق متري: بالطبع هناك التباس كبير وبكلّ المصطلحات هناك الحاجة للتوضيح. إنّما عندما قرأتُ الدعوة وعرفت أنّ الحديث سيكون الأمن القومي، لم أفهم أن الداعين للمؤتمر يعتنقون قومية لبنانية منافية للقومية العربية، ليس هذا هو الموضوع. استخدموا عبارة «قومي» بالمعنى الذي أشار إليه الدكتور زياد الصائغ، بمعنى أشمل من الوطني لأنّ الوطني للناس أيّ الاهتمام بالأمن الأمني. فاستخدموا عبارة أشمل «القومي» وليس افتراضاً إيدولوجياً.

العميد الركن المتقاعد هشام جابر

بدايةً أشكر معالي الوزير الذي وضع الخطّ والحدّ الفاصل بين السلطة والدولة. أنا أكيد أنّ هذه المقرّرات ستصدر مع توصيات مهمة جداً إنّما لن تكون موضع تنفيذ لأنّ لا السلطة الحالية ولا السلطة التي ستأتي ستعمل على تنفيذها إطلاقاً إلاّ بعد بناء الدولة. بناء الدولة لن يتمّ لأنّ لكلّ طائفة في لبنان «أمير» أو «أمراء» لا مصلحة لهم أن تُبنى الدولة لأنّ المواطن ينتقل من حضنهم إلى حضن الدولة قيبقون بدون عمل. وإذا كان لبنان يتأثّر بالمحيط أريد أن تدلّوني على دولة إقليمية واحدة لها مصلحة أن يكون لبنان دولة ذات سيادة. الخطوة الأولى تكون بقانون انتخابات ذكره حضرة العميد، إذا لا يوجد قانون انتخابات فعلاً تمثيلي صحيح لا يوجد ترهيب وترغيب، ليس بالتقسيم بل يجب أن يكون نسبياً، إذا لم نبنِ مجلساً نيابياً تمثيلياً ومنه تنطلق ورشة عمل لبناء الدولة، أعتقد سننتظر عقوداً من الزمن. وشكراً.

الدكتور كليب كليب

تأسيساً على مداخلات المحاضرين وبعض الحضور. يتّضح أنّه بات من الملحّ توحيد مفهومي الأمن الوطني والأمن القومي في لبنان لأنّ استمرار التفريق بين المفهومين أتاح ويتيح لبعض المؤسّسات ما دون الوطنية ومنها مؤسسات المجتمع الوطني تجاوز المستوى الوطني وإقامة علاقات وقبول هبات ومساعدات من دول أخرى من دون المرور بقناة الدولة وهي حالة فريدة في العالم. قد يكون لبنان البلد الوحيد في العالم الذي تستفيد فيه بعض هيئات ومؤسّسات المجتمع المدني من هبات ومساعدات خارجية من دون المرور بقناة الدولة. أرى أنّه يمكن حالياً توحيد هذين المفهومين في الوقت الحاضر ويمكن لهذه الورشة أن تكون بداية. وشكراً.

الوزير طارق متري: من حقّك المطالبة أن لا تنال مؤسّسات المجتمع المدني مساعدات من الخارج وهذا مطلب حقيقي ولكن القول بأنّ لبنان هو الدولة الوحيدة التي نجد فيها مؤسسات عائدة إلى المجتمع المدني تتلقى مساعدات من دول أخرى هو قول غير صحيح.

د.زياد الصائغ: تمويل ملتقى التأثير المدني تمويل ذاتي. العميد هشام

جابـر افترض الفشـل الحتمي. افتراض الفشـل الحتمي هـو الذي يجعل لبنان بهذا المستنقع من 1943 حتى الآن. نحن لسنا أمام ورشة عمل ستصدر عنها توصيـات تقليديـة، إنّما نحن أمام بداية مسـار لإطلاق منهجية تواصل بين كل شـركاء العقـد الوطنـي والاجتماعي في لبنـان وتنفيذ مسـار التوصيات يعيد لبنـان إلـى ذاته ويُخرجه من المحاور كلّها. يجـب ألّا نفكّر بأنّهم يؤثّرون علينا ولا نريـد أن نقـوم بـأي خطوة. آن الأوان أن نقول لهم مـاذا نريد القيام به وعليهم هم أن يلحقونا. مثلاً، الدعوة لندوة الأمن القومي في لبنان بقينا ستة أشهر نناقشـها ، ونقـول أنّـه آن الأوان أن نعيد منظومة الأمـن القومي في لبنان. ليس صحيحاً أنهم سيبقون يؤثّرون علينا, آن الأوان كي ننقل تجربة سليمة لهم ونصبح نحن من يؤثّر عليهم.

الوزير السابق محمد بيضون

أولاً أريـد أن أشـكر المحاضريـن علـى مـا أدلوا به من أفـكار مهمّـة وبنّاءة.وقد استمعت الآن إلى خطط الطريق التي توصلنا إلى الأمن القومي، ولكن أعتقد كمـا قـال الدكتور زياد الصائـغ أن علينا أن نصوّب المفاهيم. أولاً، أعتقد أن نبدأ بمفهـوم الديمقراطيـة، إذ ليـس لدينا ديمقراطية في لبنـان لأنّ الديمقراطية هي محاسبة ومساءلة. ومن سنة 1943 لغاية اليوم نرى أن هاتين المسألتين غائبتـان كليّـاً. ثانيـاً، الديمقراطيـة بالنسـبة للـدول المتقدمة طبعاً مثـل أوروبا الغربية وأميركا، هناك حزب يحكم وحزب معارض. ليس عندنا حزب يحكم وحزب معـارض، من هنا أصبح المجلـس النيابي والحكومة واحداً وبالتالي لم نتوصّل إلى أي نتيجة. التجربة التي كنا بها سنة 1943 كان آنذاك حزبان، الكتلة الوطنية والكتلة الدسـتورية. وأنا لا أرى حياة سياسـية جديدة في لبنان إذا لم نعد إلى فكـرة الحزبيـن أو الثلاثـة بحيـث يكـون الثالث وسـطياً. فهذان الحزبـان يقومان بالانتخابات في كلّ لبنان، بمشاركة الطوائف كلّها، كما حصل سنة 1943 حيث تشكّلت لائحة واحدة ضمّت جميع الفئات السّياسية وعندها لا يكون هذا العمل السياسـي الخاطـىء الذي يرتكبـه النواب. بحيث لا يقومون بتشـريع أو رقابة. فنحن نريد تصويب المفاهيم الديمقراطية. وبالمناسـبة أريد أن أحيي الجيش اللبناني على اتخاذ المبادرة بإنشاء مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية.

الجلسة الثالثة بعنوان

«الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الاقتصادية»

تحدّث فيها كلّ من: الدكتور منير يحيى، الأستاذ رائد شرف الدين، العميد الرُّكن سعيد القزح

تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري

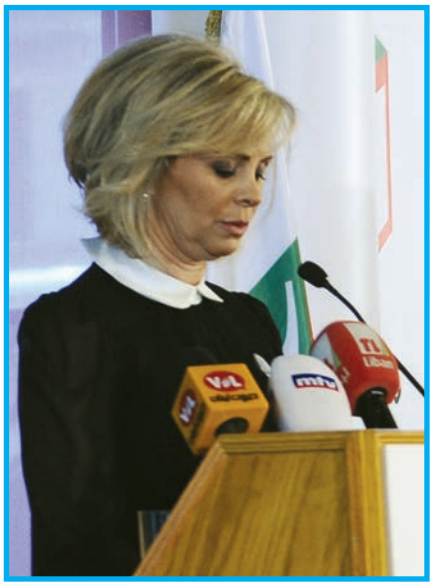

الإعلامية دنيز رحمه فخري

الاقتصاد ينزِفُ. المديونيةُ العامة تستَنزِفُه. اللاّإستقرارُ الدُستوري والخوفُ الأمني يُنهكانِه. الخدمات الأساسية من ماءٍ، وكهرباء، ونقل، ومواصلات، واتصالات ليست على أفضلِ حال. القطاعات الاقتصادية هرِمَة بفِعل هذه العوامل، لكنَّ الإبداع اللبناني دائماً أقوى.

«الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الاقتصادية» عنوان الجلسةِ الثالثة يديرُها الدكتور منير يحيى:

- عضو مجلس أمناء ومجلس إدارة «ملتقى التأثير المدني»
- رئيس مجلس إدارة شركة نيدز (Needs) للهندسة والتنمية
- مستشار سابق في هيئة مياه وكهرباء أبوظبي - الامارات العربية المتحدة
- أستاذ سابق في الجامعة الاميركية في بيروت
- مؤلف كتابين وأكثر من 70 ورقة عمل.

ويتحدث في هذه الجلسة الأستاذ رائد شرف الدين، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، ويعقّب فيها العميد الركن سعيد القزح، رئيس مكتب الدراسات الوطنيّة في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة، مجاز بالأركان والعلوم الإستراتيجيّة والإداريّة من كليّة الحرب في باريس

كلمة الدكتور منير يحيى
مكونات الأقتصاد اللبناني وإشكالياته الأساسية

الدكتور منير يحيى

أ - مدخل

سأحاول في بداية الحلقة طرح الإشكاليات الأساسية في الاقتصاد اللبناني ومكوناته من خلال الأرقام والحقائق، وسيقوم الإستاذ رائد شرف الدين بتقديم تحليل معمّق حول واقع الاقتصاد اللبناني من خلال التجربة الأكاديمية والمصرفية والاجتماعية الواسعة، وبعدها سيعرض العميد الركن سعيد القزح انعكاسات الخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني على الأمن القومي ومدى الترابط العضوي بين الأمن والاقتصاد. تشكّل هذه التداولات إطاراً لتحضير مواضيع طاولات الحوار المزمع عقدها في عام ٢٠١٥.

وعليه يمكن حصر أبعاد الاقتصاد اللبناني في إتجاهات ثلاثة: المكونات الاقتصادية، البنى التحتية، البعد المالي والمصرفي، حيث تواجه هذه الإتجاهات عناوين أساسية هي:

- مكونات النظام الاقتصادي: (الزراعة، الصناعة، الإنشاآت....) والتي تتسم بفقدان كامل للبرامج الاقتصادية مع خلل مركزي في النسب المئوية لمكونات الاقتصاد.
- البنى التحتية: (الكهرباء، المياه، المواصلات، الإتصالات...) والتي تعتبر بنى تحتية عاجزة عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات مع أعلى كلفة وأقل نوعية.
- البعد المالي والمصرفي: (المديونية العامة، الموازنات، والمصارف) فنحن في بلد ذي مديونية عامة مرتفعة ضمن تزايد تصاعدي لخدمة الدين مع فقدان موازنة سنوية للدولة.

ب- الإشكاليات الكبرى في الاقتصاد اللبناني:

أما في الأرقام والحقائق، فيتميز الاقتصاد اللبناني بأنه:

- اقتصاد ريعي: القدرة الإنتاجية دون ٣٠٪ فيما يشكل قطاع الخدمات ٧٠٪ من الاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP): الزراعة ٤,٦٪ - الصناعة١١٪
- اقتصاد إستهلاكي: يتجاوز الإستيراد ٢١المليار دولار وتختصر الصادرات بـ ٤ مليار دولار مع عجز ١٧ مليار دولار- ٩٠٪ من إستهلاك اللبناني مستورد.
- اقتصاد تراجعي: تراجع تدريجي للصادرات الصناعية والزراعية والتي تجاوزت ١٥٪ في الشهر الأول من هذا العام مقارنةً مع العام الماضي. أمّا الصادرات الصناعية ولا تتجاوز الـ ٢٥٠ مليون دولار

تشكل هذه الأرقام ملحقاً يؤكد أن لبنان يسير نحو الهاوية في ظل اقتصاد وبيئة عمل غير شفافين حيث أن لبنان هو في الربع الأخير من الدول الأكثر فساداً في العالم.

ت- الإشكاليات في البنى التحتية:

إذا كانت الخدمات تشكل 70٪ من الاقتصاد اللبناني فهي تتطلب بنى تحتية سليمة، أما الواقع فهو:

الكهرباء:

- كلفة الإنتاج عالية جداً في ظل ٥٠٪ من الإنتاج على الديزل و٥٠٪ على معامل تجاوزت الـ ٣٠ عاماً، مع استعمال واسع للمولدات الفردية للمؤسسات والمنازل.
- معدل ٣-٦ ساعات من إنقطاع كهربائي مع كلفة ٢,٥ مليار دولار للانقطاع على الاقتصاد الوطني، ومساهمة تزيد عن 2 مليار دولار من ميزانية الدولة.
- خسائر فنية وغير فنية تتجاوز الـ ٣٥٪.

المياه:

- أقل من ٨ ساعات من التغذية الحالية - ٤٨٪ من خسائر مائية في الشبكات.
- ١٧٪ من الإمكانات فقط مستغلة، استغلالاً حقيقيّاً وقد قدم الملتقى مشروع ال "Blue Gold" كنموذج وطني جامع، لمحاولة الإنتقال الى مرحلة الإكتفاء الذاتي وتصدير المياه.

المواصلات:

- ٣٠ ٪ من ميزانية الإستهلاك المنزلي تذهب لتأمين مواصلات العائلة.
- ٢-٣ ساعات معدل الوقت للإتصال بين المدن اللبنانية (٤٠-٦٠ كلم).

إن لبنان في هذا المحور أيضاً يسير نحو الهاوية، حيث أنه صُنّف في المرتبة ١٢٢عالمياً من أصل ١٤٤ العام ٢٠١٣ في تقويم البنى التحتية، وفي المرتبة ١١٣ بعد السنغال في القدرة التنافسية.

ث- البعد المالي:

فـي هـذا البعـد، أترك الإسـتفاضة الى الأسـتاذ رائد شـرفالدين مشـيراً الى الأرقام الآتية:

- مديونية الدولة اللبنانية تجاوزت الـ ٦٥ مليار دولار
- مديونية القطاع الخاص ١٠٠٪ من الناتج المحلي
- الكلفه الإستهلاكية تشكل ٥٠٪ من مدخول العائلة
- يشكل قطاع الكهرباء 52٪ من عجز الموازنه السنويوما يزيد عن ٤٢٪ من الدين العام
- تراجع زيادة الودائع المصرفية ٣٦٪ بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤
- فـي هذا البعد أيضاً لبنان يسـير نحـو الهاوية في تناقضات يصعب لأحـد قبولهـا. فهل يمكـن أن تصدق أن يكون هنا كإنعكاس سـلبي لتراجـع سـعر النفـط فـي بلـد مسـتورد للنفـط !!! حيـث أن ٧٠٪ من الواردات تعود لتحويلات اللبنانيين من الخارج

ج- في إطار الواقع الإقليمي والدولي:

لا بدّ من قراءة متأنية لمحطات أساسية في الاقتصاد العالمي:

- سقوط النظام الاقتصادي الشمولي (الشيوعي) العام ١٩٩١
- تعـرّض النظام الاقتصادي العالمي الـى إهتزاز في صيف ٢٠٠٨ مع إفلاس كبار المصارف الأميركية والعالمية في أقلّ من عشر سنوات بعد سقوط النظام الشيوعي
- تراجع قدرة الاقتصاد العالمي على النهوض لأكثر من ٨ سنوات في ظلّ مفارقات كبرى: يمتلك الـ"City Group" ما يزيد عن ٥٠٠ بليون دولار وكذلـك تمتلـك Apple ١٥٠ بليون دولار مـع قدرة لكل منهما على شراء دول بكاملها.
- الانقسـام الحـاد فـي الإتجـاه العالمي، مزيـد من الغنـى ومزيد من الفقر والمديونية.
- تفاقم ظاهرتين في السنوات الأخيرة: تقلبات أسعار البترول صعوداً وهبوطاً بشكل غير طبيعي، واستمرار تقلبات أسعار العملات.

ح- في المقاربة مع العدو الإسرائيلي*:

لا بدّ في هذه الحلقة من الغوص مع ما يجري حولنا، خصوصاً أننا نعاني وجود عدو يمتاز اقتصاده بالمناعة والقوّة:

- الزراعـة المحلية تؤمـن الجزء الأعظم من حاجات الإسـتهلاك المحلي (ما يزيد عن ٩٠٪).
- سـجلت إسـرائيل أكبر عدد من الشـركات في سـوق ناسداك (NAS-DAK) المالية بعد الولايات المتحدة وكندا.
- تشـكّل حصـة الإنفاق على نشـاط البحـث والتطويـر ٤,٧٧٪ من الناتج المحلـي الإجمالي والأعلى في العالـم (اليابان ٣,٤٧٪، كوريا ٣,٣٦٪، أميركا ٢,٨٤٪)

- يساهم قطاع تقنية المعلومات والإتصالات (ICT) بـ ٣٠٪ من التصدير وبـ ١٢,٤٪ من الاقتصاد.

تشكّل مؤسسة الجيش الإسرائيلي القاعدة الأساسية في بناء الحاضنة التكنولوجية وتحديداً نسج الشبكات المهنية في صناعة الـ "ICT" وتعزيز الرأسمال الاجتماعي (Social Capital) وميدان لبناء الرأسمال البشري (Human Capital)

***المرجع: كتاب الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في اسرائيل**

خ- الحوارات المفتوحة بعد الجلسة:

يهمنا أن نؤكد أن هذه الجلسة هي محطة إنطلاق لحملة من الحوارات المفتوحة تستند إلى ما ورد أعلاه ضمن استنتاجات واضحة:

- الإشكاليات الرقمية في الاقتصاد أكثر من مأساوية.
- الاقتصاد في مراحل الإنهيار غير المرئي: المعجزة اللبنانية مقولة مرفوضة.
- التحليل في العمق ضروري خارج الإطار التقليدي.
- معالجة التحديات من خلال جلسات حوارية مستقبلية (٣-٤ جلسات) مع برمجة علمية للموضوعات.
- تكوين ملف متكامل: أكثر من رؤية، أشمل من سياسات، أدق من برامج، ملف يشكل أرضية مواجهة شاملة في سبيل تحقيق الإستقرار الاقتصادي.

نهاية لا بدّ من تأكيد هذه المعادلة الواضحة: لا أمن يعني لا اقتصاد، وكذلك لا اقتصاد يعني لا أمن، فهذه هي المعادلة المزدوجة المطروحة للتحليل والنقاش.

كلمة الأستاذ رائد شرف الدين
ظاهرة الأمن القومي وأهمية التكامل والتناغم بين أبعادها المتنوّعة والمتعددة

الأستاذ رائد شرف الدين

مقدمة: شكّلت آخر ضربات معاول العمال المصريين في أعماق قناة السويس عام 1869 مفارقة تاريخية على مستوى الأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي والأمن الدولي. ففي حين مثّل شقّ القناة هبة اقتصادية جيوسياسية استراتيجية لمصر والوطن العربي والعالم بتوفير طريق بحري للملاحة البحرية العالمية بين الشرق والغرب، فقد كان المشروع بمنزلة استثمار كارثي بسبب شروطه التعاقدية المجحفة في ذلك الوقت، بما في ذلك غياب أي حرصٍ من الطبقة السياسية المصرية الحاكمة آنذاك على حماية السيادة المصرية على القناة، وصيانة المكتسبات الاقتصادية والتنموية المصرية، وحفظ حقوق الشعب المصري الذي شقّ القناة بسواعده، وتأكيد اكتساب التكنولوجيا أو التعاقد من الباطن مع أطراف محلية. وقد استُخدم المشروع كأداة رئيسة في تفويض القوى الاستعمارية للأمن الوطني المصري والقومي العربي لعقود طويلة. إنّ هذه الخطوط التاريخية المختصرة توضّح تعقيدات التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والقرارات السياسية والعلاقات الدولية والأمن القومي، بحيث تتحوّل ثروة وطنية في بلدٍ متخلّف سياسياً وتنموياً واقتصادياً إلى أداة لارتهان أمنه الوطني.

تظهر هذه المفارقة التاريخية أنّ ظاهرة الأمن القومي إنّما هي ظاهرة شمولية، لا تقتصر على البعد العسكري - السياسي لدولةٍ ما، على أهمية هذا البعد، إنّما تشمل الأبعاد الاقتصادية - الاجتماعية - التنموية والغذائية والصحية والتكنولوجية والبيئية وحتى الثقافية. وبالتالي فإنّ حماية الأمن القومي لأي دولة يتطلّب رؤية متكاملة تؤلّف بين هذه الأبعاد جميعها، دون مقايضات زائفة بين بعض العناصر على حساب البعض الآخر، وبوصفها هدفاً واحداً لا يقبل التجزئة، وإن كان يقبل التمرحل الموضوعي في التطبيق.

ولتقديم نظرةٍ موضوعية تكاملية للأمن الوطني اللبناني، لا بد من إيلاء البعد الإقليمي القومي العربي الأهمية التي يفرضها التفاعل العضوي بين هذين المستويين، خصوصاً في ظلّ التحوّلات والأزمات التي يشهدها المسرح الإقليمي .فهذه التحولات تلقي بتداعياتها وأثقالها على الأمن الوطني للبنان، وعلى أوضاعه الاجتماعية الاقتصادية بشكلٍ خاص.

إنّ الأمن الوطني اللبناني بأبعاده المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية منها بخاصة، يواجه في أيامنا هذه تحدّيات وإشكالياتٍ مفصليةً ومصيرية، الأمر الذي يتطلّب أدواراً ومبادرات استثنائية .وما دور مصرف لبنان في مقاربة هذه التحديات سوى محطّة إضافية للتعبير عن تصميمٍ والتزامٍ تجاه الواجب الوطني والمسؤولية المهنية والفكر المؤسساتي التي طالما تميّزت بها هذه المؤسسة على اختلاف العهود والتحديات، تماماً كما عوّدتنا المؤسسة العسكرية الوطنية التي نلتقي في رحابها اليوم.

وقبل الشروع بالبحث لا بدّ لي من توضيح الفرق في استخدامي لتعبيرَي «الأمن الوطني» و«الأمن القومي» في الحالة اللبنانية. ففي حين أقصد «بالأمن الوطني » الأمن على الصعيد الوطني اللبناني، أعني «بالأمن القومي» الأمن على الصعيد الإقليمي العربي.

أولاً ، دور البعد الاجتماعي الاقتصادي البيئي في الأمن القومي

في المفهوم

عندما اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP منذ عقدين من الزمن مفهوم الأمن البشري، كان ذلك إيذانا بتحوّل عالمي في مفهوم الأمن على مستويين: المستوى الأول هو الانتقال من التركيز الحصري على الأمن الجغرافي الإقليمي إلى تكثيف التركيز على أمن الناس. والمستوى الثاني هو الانتقال من الأمن بواسطة السلاح حصرياً إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية المستدامة. فالأمن البشري، إذاً، ليس مفهوماً دفاعياً كالأمن العسكري، إنّما هو أمن تكاملي تكافلي جماعي. حسب مفهوم ال UNDP فهناك سبع فئات

مـن الأمن البشـري العام: الأمن الاقتصادي، الأمـن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الاجتماعي، والأمن السياسي لغايات هذا البحث المعني بدور السـلطة النقدية في الأمن البشـري، نعرض للأبعاد الثلاثة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

أولاً البعـد الاجتماعـي: إنّ عناصر الأمن الاجتماعي هي تلك التي تحفظ أمن

النسـيج الذي يصـوغ الروابط المجتمعية في بيئةٍ ما وسـلامته. وعندما نتكلم على وجود 1,7 مليون سوريين، فهذه أزمة، عدا عن 400 ألف من الفلسطنيين. أي فوق المليوني شـقيق ولاجىء ضيف في الأراضي اللبنانية. أزمة تفاقم الأمـن الاجتماعي قائمة وواردة على مسـتوى العالـم ككل. ففي حين يعيش أكثر من 1,5 مليار شخص، أي خمس سكان العالم، في بلدان متأثرة بالنزاعات، بلـغ عـدد النازحين قسـراً بفعل النزاع أو الاضطهاد في أواخـر العام 2012 ، 45 مليـون شـخص وهو الرقـم الأعلى في غضـون 18 عاماً. إنّ بنـاء منعة الأمن الاجتماعـي والحدّ من مخاطر اهتزازه يتطلّب التزاماً على المسـتويين الوطني والعالمـي بثلاثـة أطر: أولاً، تأمين الخدمـات الاجتماعية للجميع، حيث اتضح أنّ اسـتثمارًا أوليًا بنسـبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية، كما الفقيرة، يحقّق من الفوائد ما يتجاوز بكثير قيمة الاستثمار. ثانياً، تعزيز الحماية الاجتماعية المترافقة مع تنظيم سوق العمل. ثالثاً، تأمين التشغيل الكامل.

ثانيـا، البعـد الاقتصـادي، ويمكن تناول البعـد الاقتصادي مـن الزاوية الفردية للمواطن، كما من الزاوية الجماعية للوطن.

الأمن الاقتصادي للفرد، باختصار، إنّ الأمن الاقتصادي للفرد، حسـب منظمة الأمم المتّحدة، يتطلّب امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحيا حياةً مسـتقرّة ومشـبعة من خلال امتلاك ما يكفي من الدخل لإشـباع الحاجات الأساسـية، وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسـية والتعليم والمياه النظيفة ومن متطلّبات الأمن الاقتصادي الفردي أيضاً، توفير التمثيل

القانونـي والنقابي، الحرص على التناسـب المهنـي، صيانة الأمن الوظيفي إلـى مـا هنالـك. أما مـن ناحية البعـد الاقتصـادي الوطني الجماعـي، فالأمن الاقتصادي يسـتوجب القدرة على حماية أو تطوير المصالح الاقتصادية لدولةٍ ما، يتطلّب أكثر من تضخيم الرخاء الاقتصادي الحالي، ليصل إلى تخفيض عدم اليقين وتأمين الاستقرار تجاه الرفاهية الاقتصادية المستمرّة.

ثالثـاً في البعد البيئـي، الأمن البيئي فهو همّ عالمي، قوامه الضغط الهائل الـذي تتعـرّض لـه الأرض بسـبب كثافـة التصنيـع والنمـوّ السـكاني السـريع. وبالإضافة إلى التردي البيئي على المستوى العالمي، فإنّ التهديدات البيئية التي تتعرّض لها البلدان ناتجة عن تدهور النظم البيئية المحلية. وتشكّل الندرة المائية أحد أهمّ التهديدات البيئية كما التلوّث الهوائي أيضاً.

ثانياً: شواهد وأمثلة وتجارب تاريخية

1. تجربـة شـرق آسـيا، كيـف التوجـه إلى اقتصـاد غير مناسـب والـذي ورّطهم بمشـاكل فـي مراحل لاحقة سـنة 1998 بخاصـةٍ على اقتصاد الـدول: تايلند، ماليزيا، اندونيسا وكوريا الجنوبية وقد تفاعلت كل دولة بطريقة مختلفة.

2. تجربة آسيا الوسطى التي تلت انهيار الإتحاد السوفياتي من الأهمية بمكان أن تلقـى اهتمامـاً مميـزاً. 3. تجربـة الحراك العربـي الذي نراه ولا نعيشـه، لم نتأثّـر بـه حتى الآن. لم يصبح لدينا حـراك عربي أو حراك لبناني. ولكن، أهميته أنّ البعـد الاجتماعـي والاقتصـاي هـو بعـد أساسـي باسـتمرار يلحـظ جوانب قانونية وجوانب سياسية بحقّ قائمة بوجه مؤكّد. انما الإشارة تقضي إلى ان الشـعارات التي كانت تدلّ على أنّ الناس يريدون أن يعيشـوا بكرامة اجتماعية وبحرية، هناك حرية بالتأكيد ضمن الديمقراطية التي نتناولها ولكن هناك كرامة اجتماعية وفرص عمل. يقع ما يقارب ال 55 في المئة من السكان تحت سن ال 24 والثلثين تحت سن ال 30. أمّا نحن فنعيش في بلاد عربية النمو السكاني فيهـا كبيـر جداً ومتوقع أن تبلغ الزيادة السـكانية خـلال العقدين المقبلين إلى 150 مليون شخص.

ثالثا: البعد القومي العربي للأمن الاجتماعي الاقتصادي اللبناني

إن النظـرة الموضوعيـة للأمن الاقتصادي- الاجتماعـي الوطني اللبناني لا بدّ وأن تُقـرن مع مجالـه الحيوي، ألا وهو بعده القومي العربي. فهذا البعد يمثّل بالنسـبة لدولـة صغيرة المسـاحة ومتواضعة المـوارد كلبنـان، الرئة المصلحية والعمق الإسـتراتيجي، والذي من خلاله يمكن له أن يسـتثمر طاقاته البشـرية وإمكانياته الثقافية- الفكرية الوقّادة في الآفاق العربية الرحبة المشـعّة بالإرث الحضـاري والثـروات الطبيعيـة والفرص الاسـتثمارية. وما يجعـل لبنان مؤهلاً للعب دورٍ تحفيزي وريادي مؤثّر في المنطقة العربية، وقابلاً في الوقت نفسه للتأثر بالأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية الأمنية العربية، هي العوامل االآتية:

أولاً، وجود عددٍ كبير من اليد العاملة اللبنانية في الدول العربية، بخاصةٍ النفطية منها، تتراوح ما بين 360 ألف و 500 ألف لبناني، حسب التقديرات المتداولة، كمـا وأن هنـاك ما يقارب ال 15 مليون لبناني مهاجر في العالم ولكن الحقيقة تكمـن بالتسـاؤل كم مـن هؤلاء المهاجريـن يتفاعلون فعلاً مع لبنـان. أمّا في الخليـج أو فـي أفريقيا فنرى أن هذه النسـبة من اللبنانيين الذين يتفاعلون مع البلد الأم هي أكبر بكثير.

ثانيـاً، ارتبـاط اللبنانييـن بأعدادٍ هائلة مـن الجالية اللبنانيـة المهاجرة في أصقاع العالم.

ثالثـاً، قـدرة الكـوادر الاقتصاديـة والثقافيـة اللبنانيـة علـى بنـاء الجسـور مـع الاقتصادات العالمية لما يُعرف عنها من انفتاحٍ ومهارةٍ في التواصل والتأقلم.

رابعاً، حيوية البيئة الوطنية اللبنانية وأهليتها لتكون ساحة تلاقٍ وتفاعلٍ إيجابي حضاري ثقافي علمي إقتصادي بين طاقات الوطن العربي.

خامسـاً، حساسية الساحة اللبنانية وقابليتها اجتماعياً وسياسياً وجغرافياً للتأثر بانعكاسات الأوضاع العربية السياسية والأمنية، سلباً أو إيجاباً.

انطلاقاً من هذه المعطيات، فإنّ أي نهضةٍ عربية سوف تفتح آفاقاً لا محدودة للاقتصـاد اللبنانـي وللطاقات البشـرية اللبنانية. وكيف نقـوم بالتحضير لهذه النهضة وإمكانيات نجاحها تتوافر في:

أولاً، إيلاء الأولوية لتوفير الفرص الاقتصادية للشباب اللبناني، المساهمة في اقتصادٍ معرفي تنافسي، بحيث تتطابق احتياجات السوق مع البرامج الأكاديمية والمهنية.

ثانياً، تحديث القطاع العام وإشراك القطاع الخاص،.

ثالثاً، كسب ثقة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي.

رابعاً، إطلاق تحول من الدولة والاقتصاد الريعيين إلى الدولة والاقتصاد القائمين على الإنتاج والمعرفة والابتكار.

خامساً، الاستفادة من الفرص التي تتيحها المشاريع والأسواق والمؤسسات الإقليمية والعالمية.

سادساً، إطلاق الفرص التنموية المستقلة.

الشّق الآخر من كلمتي أتكلم فيه على تحديات الأمن الاجتماعي الاقتصادي في لبنان وإشكالياته ودور مصرف لبنان، نرى اليوم أن هناك انتقاداً لمصرف لبنان على أنّه يؤدّي دوراً أكبر من دوره، هذا صحيح، وهناك سببان لهذا الدور. أولاً، لا أحد يقبل الفراغ، ولا سيما التاريخ ، ونحن لا يمكننا أن نقول أنّه لا دخل لنا ولا يمكننا أن نقول أننا لا نريد أن ندخل في سجالات تحفيزية لتحفيز الاقتصاد اللبناني ونرفع الطلب الداخلي. وبذلك فإنّ الاقتصاد يتحفز بوسيلتين: إمّا عن طريق الاستثمار في البنى التحتية، وهذا لا يمكن أن يحصل في ظل العجز والمديونية، أو عن طريق تفعيل الطلب الداخلي المنتج. وثانياً، نحن نتحرك بشكل قانوني، فهذا ضمن قانون النقد والتسليف الذي يحدد إطار عملنا وهذا ما يخولنا للنجاح.

يعاني مشهد الأمن الاجتماعي الاقتصادي في لبنان جملة تحديات استراتيجية، بدءاً بعبء الدين العام، مروراً بعجز الموازنة وانخفاض نسبة النمو والبطالة والفساد الإداري والخلّل في العمل المؤسساتي والعمالة غير المنظمة والإقصاء المالي، وصولاً إلى انعدام الاستقرار الأمني.

من ناحية العمالة، شهد لبنان تراجع اً في نموّها) 1,1 في المئة(فعلى الرغم من النموّ السريع نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1997 و2007

)3,7 فـي المئـة) والـذي بلغ متوسـط 8 فـي المئة بين عامـي 2008 و2010. وهـذا يـدّل على ضعف المرونة في نموّ العمالة) 0,2 في المئة فقط(، وهو أقلّ بكثير من مرونة نموّ العمالة في بلدان عربية أخرى.

يعانـي سـوق العمل في لبنـان ارتفاع معدلات البطالة، التي سـجّلت 11 في المئة في العام2010 ، وتمتدّ غالباً مدةً طويلة. إنّ هذه المعدلات ترتفع بشكل خـاص في أوسـاط النسـاء (18في المئة (والشـباب (34 فـي المئة(. وتكمن المفارقة في أنّ معدلات البطالة ترتفع مع ارتفاع معدلات التعليم.

أمـا الديـن العـام، فيبلـغ حالياً حوالـى 66 مليـار دولار، وبذلك يكـون الارتفاع السـنوي للديـن هـذا العـام حوالـى 5 فـي المئة، مع نسـب نموّ فـي الناتج المحلـي الإجمالـي لا تزيد عن 2 في المئة. إنّ نسـبة الديـن العام إلى الناتج المحلـي فـي العـام 2006 تخطّت ال 180 فـي المئة نتيجة الأوضـاع الأمنية الصعبـة، لكنّهـا تراجعـت الـى 133 فـي المئـة فـي العـام 2011 مع تحسـن الأوضاع وارتفاع نسب النموّ الاقتصادي. أمّا اليوم، فقد وصلت هذه النسبة الـى أكثـر من 140 في المئة. ومن المتوقّع أن يرتفـع الدين العام في العام 2015 بنحو أربعة مليارات دولار.

فـي ضـوء هذه التحديـات، أثبت مصرف لبنـان امتلاكه للرؤيـة والمثابرة على الرغـم مـن الظروف الصعبة التي تواجـه الوطن. وهذا نابع من قناعة جذرية أنّ الأزمات تشكّل المناسبات الأكثر أهمية لإطلاق المبادرات، كما يمكن أن تكون فرصاً لإنجازات مستقبلية. وقد أثبتت عناصر هذا النهج، يوماً بعد آخر، جدواها وفعاليتهـا ونجاحهـا، بحيـث أضحت نموذجاً يُحتـذى به في المصـارف المركزية العالمية. ومن أهم ملامح هذا النهج:

1. المحافظة على الإستقرار النقدي

علـى صعيـد الاسـتقرار النقـدي، لقـد أرسـت السياسـة النقدية التـي يتبعها مصـرف لبنـان منـذ أكثر من عقدين نظاماً نقدياً مسـتقرّاً من خلال إبقاء سـعر صرف الليرة اللبنانية ضمن هوامش مناسبة كما هو الحال منذ العام 1999.

أ- المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخّم ضمن إطار الهدف المنشود وهو 4 في المئة.

ب- تعزيـز موجـودات مصرف لبنـان بالعمـلات الأجنبية حيث وصلـت قيمتها، باسـتثناء الذهب (الذي تسـاوي قيمته حاليا حوالي ال 12 مليار دولار وفق أسـعار السـوق(، إلـى أكثر مـن 38 مليـار دولار، وهو رقم قياسـي مقارنة بحوالـى 3 مليـار دولار في العـام 1993 وبالمقارنة مع المصارف المركزية فـي المنطقـة، كالبنـك المركزي المصـري)حوالى 14 مليـار دولار (وبنك الكويت المركزي)حوالى34 مليار دولار).

ج . تحقيق مناعة السوق المالي حيال المخاطر السيادية.

د- إدارة السـيولة التـي حقّقـت فائضـاً تجـاوز ال 16 مليـار دولار، حيـث يمكـن الاسـتفادة منهـا بإقامة المشـاريع المشـتركة بين القطاعين العـام والخاص وبمعادلة تؤمّن الربح للجميع.

ه- المحافظة على مستويات الفوائد التي تحقّقت بقوى السوق، حيث انخفضت هذه الفوائد الى مستويات مريحة للأسواق ومناسبة لتصنيف لبنان.

و- المحافظة على الثقة الائتمانيّة للبنان من خلال الحرص على ملاءة الدولة وسمعة لبنان.

ز- المساهمة في خفض الدين العام، وذلك من خلال فعالية إدارة مصرف لبنان لتمويل الدين العام والمبادرات التي تمّ الالتزام بها في مؤتمري باريس2- وباريس- 3 لخفض كلفة المديونية.

ح- إنشاء «وحدة الاستقرار المالي» المنوطة بمراقبة الوضع المالي والمصرفي في لبنان والعالم، واستشراف المخاطر والازمات المحتملة.

2. المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي وذلك في مستويين:

• تطوير القطاع المصرفي:

- الحرص على سيولة مرتفعة
- تدعيم مسألة الرسملة والتعويل عليها
- اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوّط من مخاطر التسليف
- الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار
- عدم السماح بإفلاس أي مصرف
- تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف،
- تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل

• المخاطر الخارجية وتنظيم القطاع المالي

أ- بناء الهيكلية التشريعية الكاملة لسدّ أيّ ثغرات تشريعية كما أقرّت لجنة العدل النيابية مؤخّراً مشروع قانون يتعلّق بنقل الأموال عبر الحدود، بانتظار إقراره في الهيئة العامة.

ب- تنظيم عمل مؤسسات الصرافة

ج- الحرص على وضوح المؤسسات المالية وشفافيتها وغيرها من الوسطاء الماليين

د- التشديد على تطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة

ه- الالتزام بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

و- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال

ز- التوسّع والتعمّق في تطبيق الرقابة والسلطة التنظيمية

ح- تعزيز الشفافية والإدارة الرشيدة والتحكّم

• تحصين الأمن الاجتماعي الاقتصادي البيئي من خلال البرامج التحفيزية للمصارف. أطلق مصرف لبنان رزمة تحفيزية في بداية العام 2013 تهدف الى تحفيز النموّ عن طريق تحريك الطلب الداخلي. وقد أدّت هذه المبادرة إلى تعزيز التسليف بالليرة اللبنانية من خلال منح المصارف 1،46 مليار دولار بفائدة 1 في المئة بغية إقراضها للقطاعات القيّمة والمنتجة مثل الإسكان والتعليم

والبيئة والطاقة البديلة وزيادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة.

هذا وقد قام مصرف لبنان بتقديم المزيد من اجراءات الدعم في العام 2014 لمساعدة الاقتصاد الوطني المتضرر من استمرار الأوضاع السيئة المحيطة بنا، بالإضافة إلى الاضطراب الداخلي. فترجم ذلك بإصدار تعاميم سمح فيها للمصارف بالاستفادة من الأرصدة المتبقية من حزمة التحفيز السابقة، إضافة الى مبالغ توازي ال 900 مليون دولار. وفي العام 2015 ، بادر مصرف لبنان إلى إطلاق رزمة حوافز جديدة بقيمة توازي المليار دولار، إضافة الى المبالغ المتبقية من العام 2014

آثار البرامج التحفيزية على الأمن الاجتماعي

تؤدي هذه البرامج إلى تعزيز فرص التعليم لحوالى عشرة آلاف طالب عن طريق توفير قروضٍ تعليمية، فضلاً عن المساهمة في تأمين الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم عن طريق توفير المسكن لحوالى مئة ألف عائلة.

آثار البرامج التحفيزية على الأمن الاقتصادي

لقد تبيّن أنّ 50 في المئة من النموّ في الناتج المحليا العام 2013 يعود إلى آثار هذه الرزم التحفيزية. أمّا بالنسبة للتضمين المالي فهو لا يزال منخفضاً نسبياً ويبلغ نسبة 37 في المئة، وهي من أعلى النّسب في المنطقة العربية التي يبلغ متوسط التضمين المالي فيها 18 في المئة. لذلك قام مصرف لبنان بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء مخيمات تحفيزية (boot camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية. هذا بالإضافة إلى فرص التدريب التي يتيحها مصرف لبنان للطلاب الجامعيين.

وفي آب من العام 2013 أصدر مصرف لبنان تعميماً وهو قطاع اقتصاد المعرفة، الذي نعوّل عليه لتوفير فرص العمل وتأمين مردود على الاقتصاد الوطني ككّل. وبناءً عليه، تمّ ابتكار هندسة مالية تضع بتصرّف هذا القطاع نحو 400مليون دولار.

آثار البرامج التحفيزية على الأمن البيئي

استطعنا التوفير في قطاع البناء والذي تجاوز ال 100 مليون دولار لأشياء متعلقة بالقروض البيئية من خلال آلية معيّنة لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة. ومن المبادرات البيئية التي قام بها مصرف لبنان أيضاً إنشاء «السطح الأخضر" في مركزه الرئيسي في بيروت.

- نظرة مستقبلية

إنّ أيّ نظرة مستقبلية للأمن الاجتماعي الاقتصادي للبنان ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مكامن القوة -ونقاط الضعف والتهديدات الداهمة والفرص المتاحة في المشهد اللبناني. هنا سأذكر سريعاً ما أعتبره فرصاً وآفاقاً وأفكاراً ينبغي البناء عليها وتطبيقها بالبناء على نقاط القوة، للتغلّب على نقاط الضعف ومواجهة التحديات.

أول هـذه الفـرص، هو مخـزون الغاز والطاقة النفطية اللبنانيـة الكامنة ودورها في الأمن الاقتصادي اللبناني. ينبغي أن تعامل هذه الثروة على أنها فرصة تاريخية للنهوض بالاقتصاد اللبناني والانتقال به من اقتصادٍ ريعي وخدماتي بدائي بمجمله إلى اقتصادٍ إنتاجي معرفي. إذ تؤكد إحصاءات اليونسكو العام 2004 أنّ الدول العربية مجتمعة خصّصت للبحث العلمي ما نسـبته 0.3 ٪ من الناتج القومي الإجمالي.

ثاني هذه الفرص، هو تطوير اقتصاد المعرفة والاستثمار فيه، وهو ما بدأ به مصرف لبنان من خلال مبادراته التحفيزية. إن بناء اقتصاد المعرفة يتمثّل في بناء رأسمال بشري راقي النوعية، وهو ما يتميّز به لبنان في المنطقة العربية، عن طريق التدريب والتطوير والتخطيط المهني والشـروع في عملية التعميق التكنولوجي ودعم أنشطة البحث والتطوير.

ثالث هذه الفرص، هي الجاليات اللبنانية المنتشرة في أنحاء العالم، وإطلاق دورها في إرفاد الاقتصاد اللبناني بطاقاتٍ علمية واستثمارية وتنموية لا حصر لها.

رابع هذه الفرص، هو الاسـتثمار في المجال الحيوي العربي، من خلال إطلاق المشـاريع الإقليمية التكاملية على أسـاس تكامل الميزات التفاضلية للبلدان العربية. وفي مقدمة هذه االمشـاريع مثلاً، إنشـاء السـوق العربية المشـتركة الغنية عن التعريف، وإنشاء شبكات إقليمية للتغذية بالطاقة الكهربائية، وإنشاء شبكات القطار السريع.

خامس هذه الفرص، هو تطوير آليات حسن الإفادة من الطاقة المائية.

سـادس هـذه الفـرص، هو إطـلاق مشـاريع واسـتحداث أنظمةٍ لحمايـة البيئة اللبنانية التي تشكّل إحدى الميزات التفاضلية للوطن.

خلاصة

اعتبر العرّاب الروحي للفكر العسكري الحديث في العالم الغربي، القائد البروسي القديم من الحروب النابليونية، كارل فون كلاوزفيتز، أنّ جوهر الحرب أشبه بوضع يشوبه الضباب، ويعطّله الإحتكاك، وغالباً ما يسيطر عليه عن طريق الصدفة. ومنذ نشر كتاباته العام 1831 ، أنفقت المؤسسات العسكرية في جميع أنحاء العالم جهوداً جبارة لإنقشاع ضباب الحرب، والحدّ من الإحتكاك في الحرب، والتقليل من أهمية الصدف في نتيجة الصراع. لكن جهودهم أنتجت نجاحاً جزئياً في أحسن الأحوال، رغم أن التطوّرات التكنولوجية الحديثة توحي بالنجاح في التخفيف من ضباب الحرب ودور الصدف، لكن المفارقة أنها تزيد من فرص الإحتكاك.

وإذا أسقطنا نظرية كلاوزفيتز على عالم الأمن الاجتماعي - الاقتصادي، نرى أنّ هيكلية هذا الأمن يشوبها أيضاً الضباب، ويعطّلها الإحتكاك، وتتأثّر بالصدف والأقدار. فما علينا إذاً إلاّ أن نوظّف كلّ طاقاتنا وإمكاناتنا لنقشع غشاوة الضباب، ونتجنّب تعطيل الإحتكاك، ونتغلّب على الصدف، كي نمتلك مستقبلنا، ببساطة. وشكراً.

كلمة العميد الرُّكن سعيد القزح
الأمن الإقتصادي جوهر الأمن القومي

العميد الرُّكن سعيد القزح

في البداية لا بد لي ان اشكر كلاً من الاستاذ رائد شرف الدين والدكتور منير يحي على مشاركتهما في هذه الندوة.

1. للتطرق الى الموضوع الاقتصادي ودوره في الامن القومي فان ما اورده سابقا المحاضران الكريمان يؤكد ان البعد السياسي والذي يتمثل بالحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا لها، والبعد الاقتصادي، الذي يؤدي إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة للفرد، اجزاء مترابطة ترمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء للوطن.
2. بات مفهوم الأمن القومي يتصدر أجندات العديد من الدول خصوصا بلدان الشرق الأوسط بسبب التطورات الخارجية حيث بات هذا العنوان أكثر وضوحا بعد الحادي عشر من أيلول واحتلال العراق وتصاعد وتيرة أعمال العنف والإرهاب في المنطقة، والحفاظ على الأمن والاستقرار أمر في غاية الأهمية ويتصدر الأولويات والاهتمامات الوطنية والحديث عن الأمن الوطني أو القومي يشمل الحديث عن الأمن كمنظومة شاملة يشكل الأمن الاقتصادي والاجتماعي جزءا من ركائزها والتي لا يمكن أن يتحقق بعيدا منها.
3. يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعائم الأمن البشري او القومي، نظراً إلى ما لعامل الإقتصاد من أهمية وتداخل في مجالات الحياة شتى. فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الإقتصادي يأخذ أبعادًا مختلفة عن تلك التي كانت

موجودة في السابق. ففي ظلّ عولمة الإقتصاد أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، مما يؤدي الى حتمية إتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الإقتصاديّة، وبالتالي العمل على تأمين الإستقرار تجنبا للانعكاس السلبي على الأمن البشري.

4. للأمن الاقتصادي أهمية عظمى حيث يكتنف بين طياته أمنياً بدنياً وصحياً وثقافياً وغذائياً. ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوافر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم.
5. العلاقة بين الأمن القومي والامن الاقتصادي تبقى مثار جدل كونها علاقة تشابكية وتكاملية، ويظل طرح الأسئلة متواليا حول ماهية العلاقة بإطارها الكلي وجزئياتها، وتأثير انعكاس الأمن الاقتصادي على الأمن القومي، وما الرابط بينه وبين الاستثمار؟ وما أهمية البيئة الاقتصادية وجذب الاستثمار النابعة من تأمين الموارد الاستراتيجية لتحقيق أعلى درجات الأمن الوطني. استفسارات كثيرة تطرح حول سعي، صانعي القرار في بلد ما، لتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال توفير بيئة تشريعية شفافة وتوزيع عادل لمكتسبات التنمية.
6. يولد التوزيع العادل لمكتسبات التنمية وسيادة القانون والبيئة التشريعية الشفافة شعورا بالاطمئنان، فارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وما يصاحبها من احباطات نفسية تشكل بيئة خصبة للعنف والتطرف ولا تعتبر الإجراءات الأمنية المحضة كافية لتنجح في تحقيق الأهداف المتوخاة في ما يتعلق بالأمن الوطني بل لا بد من أن يرافقها امن اقتصادي وآخر اجتماعي. ويعتبر الاستقرار الاقتصادي من العوامل الرئيسة، التي تأتي في مقدمة متطلبات الحصول على التقدم الاقتصادي وخلق بيئة اقتصادية ملائمة.
7. إن الأمن الاقتصادي بعيد المنال في عالم اليوم للأغلبية العظمى من عمال العالم.ولكن وجوده يعزز النمو والتنمية، وهو يدعم الاستقرار الاجتماعي. ويحفظ استقلال الدول ووحدتها ، ويخفف أشكال التبعية للخارج والعجز بميزان المدفوعات والحاجة الى الدين الخارجي.
8. إن عدم تحقيق الأمن الاقتصادي يؤدي الى مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، أهمها الحروب والصراعات والكثير من الحروب والصراعات والحركات الاجتماعية قامت بدعاوى التهميش التنموي أو عدم عدالة التوزيع العادل للثروات.
9. يرى بعض الخبراء أن ثمة دروسا غنية في الفكر الاستراتيجي الحديث والمعاصر مفادها، أن جوهر الأمن القومي لأي مجتمع ولأي أمة ليس الأمن العسكري وحده وإنما الأمن الاقتصادي والغذائي، وذلك فإن الحروب والصراعات في الغالب تكون نتيجة للتدهور التنموي. وإن الاستقرار والأمن

صنوان متلازمان، لا وجود لأحدهما دون الآخر، يتحققان بالتوازي والانسجام، اذ لا استقرار من دون أمن، والأمن لا يُرتجى الا لهدف الاستقرار.

لذلك وبناء لما تقدم وسبق عرضه نرى أنّه من الضروري استكمال حلقة اليوم في حلقات حوارية مقبلة كما هو مقرر تتركز على:

أ- العمل على دراسة السياسات الاقتصادية واستقرارها ، وايجاد منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة، وتبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.

ب- توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وتشجيع الإنصاف في الأسواق المالية وأسواق العمل وأسواق المنتجات.

ج- إعادة هيكلة مكونات الاقتصاد اللبناني وذلك عبر:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساندة القطاع الخاص ومساعدته على زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل، والسعي الى إزالة جميع العقبات التى تعترض إقامة مثل هذه المشروعات وتحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- إنشاء مناطق صناعية، مجهزة بالمستلزمات الضرورية كلّها للتصنيع الحديث، في الارياف وخصوصاً في محافظتي بعلبك الهرمل وعكار وفي المناطق الحدودية الجنوبية، لتثبيت السكان في أرضهم والحد من الهجرة والنزوح من الريف.
- معالجة الأمن الغذائي، بتغيرات هيكلية في القطاع الزراعي، بإتجاه تعظيم إنتاج الغذاء، فضلاً عن إعتماد سياسات اقتصادية زراعية تؤدي الى تحفيز تزايد معدلات العرض من الغذاء.
- تطوير اقتصاد المعرفة والاستثمار فيه. إن بناء اقتصاد المعرفة يتمثل أولاً في بناء رأسمال بشري راقي النوعية، وهو ما يتميّز به لبنان في المنطقة العربية، ودعم أنشطة البحث والتطوير وربط التعليم بالمنظومة الإجتماعية والاقتصادية، وإقامة شراكة تربوية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

تحديث البنى التحتية من كهرباء واتصالات ومواصلات واقامة مشاريع عملية مثل تحويل مطاري الرئيس الشهيد رينيه معوض في القليعات ورياق، الى مطاريين تجاريين للشحن، وانشاء سكة حديد حديثة، لتسهيل التصدير ونقل البضائع وتنقل المواطنيين مما يخفض كلفة الانتاج الصناعي والزراعي ونزوح السكان الى المدن.

وفي الختام أشكر لكم حضوركم الجلسة الثالثة متمنياً أن نكون قد أضأنا على المشاكل الاقتصادية وعلاقة الأمن القومي بالأمن الاقتصادي.

أسئلة الحضور

منير حمزة

بالنسبة إلى إنجاز الفصل الذي قمتم به بين مصارف الاستثمار والمصارف الانتاجية هو إنجاز عظيم، ولكن كما تعلم أنّ هناك يوجد محفزات، فما هي الحوافز التي قمتم بها والتي شملت برنامجكم بالنسبة لهذه المصارف لأنّ لها في الخارج دوراً كبيراً وهذا أمر الذي لم أره في لبنان؟

العقيد المتقاعد فادي الدمشقي

إن هذا المؤتمر هو أفضل مؤتمر أقيم عن الأمن القومي. نؤيد نظرياً ما تفضلتم به ولكن عملياً فإن الاقتصاد يحتضر. تفضلت سعادة نائب الحاكم بالاعتراف بأن مصرف لبنان أخذ أكثر من دوره وهذا قانوني، إنّما هي فكرة متقادمة قانوناً، قانون متخلّف، أقّر مصرف لبنان قانون 331/ 2013 حول رسملة الشركات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة. 10 سنوات بعد تقديمنا للندوة برعاية الوزير باسل فليحان رحمه الله وأقررتم أن نجاح اسرائيل يُدين بإسم اقتصاد المعرفة، أكّد الراحل الكبير الوزير فليحان طروحاتنا في أحد المؤتمرات، ومواقعنا على الانترنت هي الأكثر نجاحاً. قال الرئيس الحريري رحمه الله في مؤتمر المصارف وكنا نتكلم على الدين العام، قال لي توجه إليّ فأنا أفضل من رياض سلامة والرئيس السنيورة مع حفظ الألقاب. قلنا لسعادة حاكم مصرف لبنان بأن وزارة المالية كافية للمالية ومصرف لبنان كافٍ لحماية النقد ولكن لا يوجد مؤسسة في لبنان لحماية الاقتصاد وقلنا له لا يمكن مواجهة العولمة واقتصادنا الأعرج واقتصاد المعرفة والأمن القومي – الاقتصادي وتوسيع رقعة اقتصاد المعرفة، فكرته خلاقة إنّما بحاجة إلى أدوات عملاقة. رغم أنّنا نتواصل منذ أكثر من 5 سنوات مع مصرف لبنان ورغم أن مشروعنا هدية الفكر العسكري للجيش اللبناني باعتبارنا أحد أصغر ضباط هذا الجيش الحبيب، إنّما مصرف لبنان لا يزال يُخطئ في التعامل مع مشروعنا الكبير، مشروع بنك لبنان الدولة لتحويل النظرية إلى تطبيق ويكون لمصرف لبنان ذراع اقتصادية خارجية باعتباره قانوناً لا يمكن أن يكون خارج لبنان حالياً وهذا المشروع هو ذراع لمصرف لبنان. السؤال هو: ما هو السبب؟

العميد الركن عبد الكريم هاشم

تكلّمتم على عجز 2,5 مليار في الكهرباء وعن كلاوزفتز مع العلم أنّه يذهب إلى الآخر ليسحق العدو. لدينا تجربة الكهرباء الناجحة في زحلة والتي أقدم عليها السيد أحمد، السؤال هنا لماذا لا تعمم هذه التجربة؟

محمد عبدالله

حول دور مصرف لبنان، القروض التي هي أيضاً جزء من الأمن القومي والتي هي للشباب اللبناني لكي يؤمن مسكناً، يقال أن هذه القروض أُعطيت لمن لديه ملاءة مالية وقادر على تأمين رهونات عقارية، سؤال توضيحي: هل فعلاً الشباب اللبناني حصل على المسكن الذي يريده من القروض المدعومة من مصرف لبنان؟

الدكتور هلا هلال

لماذا لم يتدخل مصرف لبنان في عملية ضبط الأموال والقروض حتى لا تصل المديونية إلى 66 مليار دولار، كما قيل أن فوائد إيداعات البالغة 40% استحوذت عليها الدويلات الفدرالية بالدولة الطارئة على النظام اللبناني ولم تستخدم في عملية الإنتاج، هل هذه المقولة صحيحة؟ كما أن القروض التي تكلمت عليها من قروض زراعية أو اقتصادية بشكل عام والقروض التعليمية فلم يصل منها لأصحاب الشأن إلّا القليل! في ندوة من الندوات قيل للوزير السنيورة عندما كان يشغل كرسي وزير المالية أن الدين العام سوف يصل إلى هذا الحدّ، فلماذا حتى الآن يغيب مصرف لبنان عن المراقبة والمحاكمة المالية وإدارة الأموال؟ شكراً.

فرحان صالح

مـن المعـروف أنّ اتّفـاق الطائـف سـنة 1990 تقريبـاً تمّت صياغتـه من خلال عنصرين أساسيين: انهيار الإتحاد السوفياتي آنذاك وهزيمة إيران في صراعها مـع العـراق، التوازنـات الاقليمية والدولية بشـكل أو بآخـر أدّت إلى ثنائية ربما تبلـورت فـي عام 2005 ولكن هـذه الثنائية لا يمكن إلّا رؤيتهـا قائمة على ال س – س في ما بعد. فهذه التوازنات وضعت لبنان ضمن هذا المحور الثنائي «سوريا والسعودية»، فإنّ التوازنات ولسوء الحظ لم يتم التطرق اليها. النقطة الثانيـة نلاحـظ أنّ في سـنة 1970 تحوّل لبنان إلى سـلّة مهمـلات للصراعات العربيـة والإقليميـة والدوليـة ومن هنا يمكن رؤية مسـار الحـرب الأهلية في لبنـان، فـي حيـن مرحلة ما قبل سـنة 1970 تقريبـاً كان هناك حماية واشـارات لهذه المرحلة فكان لبنان في وجه نقد موجّه له فكان في هذا المجال ردّ إيجابي عربـي تجـاه لبنـان وقد اضطلع لبنـان دور ايجابـي في ما يتعلـق بالتعامل مع معظـم التوازنـات العربيـة والدولية والاقليمية وبالتالي فقـد كان هناك غطاء لـكل المسـائل الايجابية التي حصلـت وتمّ من خلالها بناء مؤسسـات الدولة. أود أن أشـكر ملتقى التأثير المدني ووزارة الدفاع بشـخص العميد الركن غسان عبـد الصمد وبشـخص الأسـتاذ نعمة افـرام لتأديتهم دوراً فـي تصويب رؤية وطنيـة للحالـة التي نمـر بها وبهذا الإطـار ولو وضعنا هذه الرؤيـا التي تجلدت بها المحاضرات المتتابعة سـوف نلاحظ أنّه بشـكل او بآخر الأحزاب السياسـية متخلفة في طرح رؤيا وطنية وقومية. وشكراً.

الأستاذ رائد شرف الدين

أستاذ حمزة بالنسبة إلى الفصل بين المصارف التجارية والاستثمار، المصارف الاسـتثمارية إلـى اليـوم فـي لبنـان لا تأخذ دورهـا الفعّـال أو الحيّـز الذي نحن حريصـون أن تأخـذه لكـن عن طريق الكثير مـن الأفكار والمبـادرات نأمل أم تأخذ حجمها بالشـكل المناسـب. أمّا بالنسـبة للعميد الدمشـقي فإنّ مصرف لبنان ليـس مسـؤولاً علـى أن يكون لديـه ذراع خارج لبنـان، مصرف لبنان هو مشـرّع للقطـاع المصرفـي وليس مـن المفروض أن يكـون لديه فروع خـارج لبنان. أمّا بالنسـبة لوجود وزارة لحماية الاقتصاد، في العادة فإنّ مصرف لبنان مسـؤول عن السياسة النقدية، وزارة المالية مسؤولة عن المديونية العامة لكن بالنسبة للاقتصـاد فهنـاك حكومـة بأكملهـا مسـؤولة عنـه فعندمـا يكـون هنـاك رؤى اقتصادية تكون منبثقة عن مجلس الوزراء مجتمعاً. أستاذ عبدالله بالنسبة إلى قروض المسكن أعطيت للذي لديه ملاءة مالية بالعكس فإنّ المسكن بحد ذاته يشكّل ملاءة مالية وضمانة مالية، أمّا بالنسبة للقروض التعليمية فبالنسبة لنا فهنـاك مـا يفـوق ال 10 آلاف وليس من واجبنا ان نبحث عن الأشـخاص الذين يـودون الحصـول على القروض التعليمية، فإنّ القـرض التعليمي هو القرض الوحيـد الـذي قـام مصرف لبنان بتحديـد فائدة له وهي 3%. أمّا بالنسـبة إلى الفوائـد وارتفاعهـا فتكـون وفـق المخاطر المحيطـة بالقـرض. الآن هناك حاجة للاسـتدانة للدولة لتمويل حاجاتها، المشكلة ليست بالدين بل بالعجز الحاصل.

مصـرف لبنـان يحمل عـبء 30% من المديونيـة العام وهذا واجبنـا ولا يمكن الإستغناء عن هذا الدور.

الدكتور منير يحيى

السؤال المتعلق بالكهرباء في زحلة، لا نريد أن نحوّل الندوة إلى تفصيل حول هـذا الموضـوع ولكن يمكنني القول أنّ المقاربة ليسـت دقيقة جداً، في زحلة يتـم شـراء الكهربـاء من الدولـة بـ 50 ليرة بينما يجب أن تؤخذ بـ 90 ليرة وتباع بـ 120 ليـرة فلذلـك يمكـن القـول أنّ هناك عمليـة غير نظيفة بالنسـبة للكهرباء فـي زحلـة. يجب أن يتم الموضوع بشـكل آخـر فيكون هناك سياسـة كهربائية سـليمة مـن ناحية الإنتاج والنقـل والتوزيع وطبعاً تجربة زحلـة هي تجربة ناجحة ورائـدة فـي خدمة الزبائن ولكن الخلفية المالية لهذه التجربة غير عادلة بالنسـبة للمواطـن اللبنانـي. الأمـر الثاني يقـال أنّ هناك عجزاً فـي الكهرباء يصل إلى 2,5 مليـار دولار، ولكـن لنميّـز بيـن أمريـن أنّ ال 2 مليـار دولار همـا العجز على الخزينـة اللبنانيـة و2,5 مليـار دولار هـي إضافـة إلـى ال 2 مليار وهـي الكلفة علـى الاقتصـاد اللبناني. الناحية الثالثة، نحن كملتقـى التأثير المدني لم نرَ أن المحور الاقتصادي مستقل عن المحاور الأخرى، نحن حددنا ثلاثة محاور: المحور الأول وهو النظام التشـغيلي، المحـور الثاني هو المحور الاقتصادي والمحور الثالـث هـو المحور الاجتماعي، اليوم هناك 16 مليار ويمكن للقطاع الخاص أن يعمـل بها لتمويل الكهرباء ولكن النظام التشـغيلي سيسـقط القطاع الخاص في طبيعة إدارته لهذا التمويل.

الأستاذ رائد شرف الدين

فاتنـي أن أذكـر أنّه بالنسـبة لموضـوع القروض السـكنية، نحـن حريصون قدر الإمـكان على أن يكون لكل مواطن مسـكن ولذلـك لقد ميّزنا بين الفئات منها الرديئـة الحـال، ومنهـا المتوسـطة الحال ومنهـا الغنية الحال فبالتالي مسـاحة القروض واسـعة ونعمل على دعم جهاز الإسـكان عن طريق مصرف الإسـكان والمصـارف الأخـرى بالإضافة إلـى القروض التي نقـوم بدعمها في مصرف لبنـان والدليـل أيضـاً أنّ هناك حوالى ال 100 ألـف عائلة لبنانية أصبحت تملك مسكناً خلال السنوات الأخيرة الماضية. وشكراً.

الجلسة الرابعة

«الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الإجتماعيَّة»

تحدّث فيها كلّ من: الأستاذ أنطوان واكيم، الوزير السَّابق العميد مروان شربل،
العميد الركن البحري عزمه دندش

تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري

الإعلامية دنيز رحمه فخري

الناسُ موجوعون. بطالةٌ وهجرة. لا ضمان صحيّاً شامِلاً ولا نِظام تقاعد وحماية اجتماعية. المدارس الرسميّة والجامعة اللبنانية كما المدارس والجامعات الخاصة ليست بافضلِ حال. الاقتصاد إن لم يُترجَم حماية لتماسك المجتمع يبقى مبتوراً أو عاجزاً.

«الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الاجتماعية» عنوان الجلسة الرابعة يديرها

الأستاذ أنطوان واكيم:

- عضو مجلس أمناء ومجلس إدارة «ملتقى التأثير المدني»
- خبير إكتواري – متخصص في التأمين وإدارة المال من جامعة لوزان
- عضو في جمعية الإكتواريين في سويسرا وفي جمعية الإكتواريين العالمية
- رئيس سابق لمجموعة Alliance في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- عضو مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وعدة مؤسسات في لبنان والخارج محاضر في جامعات لبنان

ويتحدث أيضاً في هذه الجلسة الوزير السابق العميد مروان شربل، ويعقّب فيها العميد الركن البحري عزمه دندش.

- رئيس مكتب الدراسات الإقليميّة والدوليّة في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة
- حائز على ماجستير في اللغة العربيّة ودكتوراه في الجغرافيا من الجامعة اللبنانية

كلمة الأستاذ أنطوان واكيم
الضمان الإجتماعي وسياسة العدالة الإجتماعية

الأستاذ أنطوان واكيم

الموضوع: الضمان الاجتماعي وسياسة العدالة الاجتماعية

يعتقد البعض أنّها قضية اجتماعية فقط. اود أنّ أذكر أربعة عظماء في هذا العالم اعتمدوا سياسية العدالة الاجتماعية كمرتكز أساسي لاستراتيجية بلادهم.

أولاً، بسمارك سنة 1883 عندما كانت ألمانيا تتوحّد، كان بسمارك أول رجل سياسي في العالم أدخل نظام الشيخوخة والنظام الصحي للمتقاعدين.

سنة 1941 كان "Lord Beveridge" في المملكة المتحدة عندما كانت أكبر وأعظم دولة صناعية في العالم لتحصين متانة المجتمع الإنكليزي، أدخل نظام التقاعد والنظام الصحي.

الجنرال شارل ديغول في فرنسا بعد الحرب العالميَّة الثانية لم يُعرف الجنرال ديغول كمخطط عسكري. إنّ فكر الجنرال ديغول كان اجتماعياً أدخل فكرة الضمان الاجتماعي في فرنسا سنة 1945، لأنّه في تلك السنة كان الاتحاد السوفياتي بأوْجّ عزّه يغزو أوروبا باشتراكيته وشيوعيته، الطريق الأفضل كانت له لصد قوة الاتحاد السوفياتي، الفكرية في تلك الأيام، كانت في إدخال سياسة عدالة اجتماعية فأدخل نظام الضمان الاجتماعي. عظماء ثلاثة في أكبر الدول الأوروبيّة. أمّا في لبنان، الرئيس الجنرال فؤاد شهاب كان متأثرا بفكر الجنرال ديغول . حقبة الرئيس فؤاد شهاب كانت حقبة النظام الاشتراكي الذي غزا العالم العربي. وكان على حدودنا في سوريا وبدل جميع الأنظمة العربية. كان من أساس سياسية الرئيس فؤاد شهاب العدالة الاجتماعية فأنشأ سنة 1963 الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وكان يمتاز بفكره العسكري الاستراتيجي وقد نظّم أيضاً إدارة الشؤون الاجتماعية التي أصبحت وزارة سنة 1991.

من هنا فإنّ الذي أودّ قوله أنّ سياسة العدالة الاجتماعية سياسة أساسية في

استراتيجيات البلاد وهي أساسية في تثبيت الأمن والعدالة الاجتماعية. لسوء الحظ نحن في لبنان منذ سنة 1975 عند بدء الحرب أهملت سياسة النظام الاجتماعي. اليوم لا يوجد خطاب سياسي في العالم المتقدم، سواء في أميركا أو فرنسا أو أوروبا إلّا ويَبدأ بنقطة البطالة والسياسة والعدالة الاجتماعية، الشفافية الضرائبية، يبدأون بهذه القضايا ولا ينتهون بها. نحن في لبنان نجد أن الخطاب السياسي غائب كلياً عن هذا الموضوع الأساسي. نحن في بلد تساوي نسبة البطالة فيه بين 13 و 30% من دون العنصر النسائي. لم أكن أتخيّل طوال فترة عملي كرجل أعمال ورئيس لأكبر شركات المنطقة، مدى الفقر في لبنان ومدى قيمة المئة دولار التي كانت ترمى على الطاولة كيفما كان في مجتمعنا. السياسة الاجتماعية والشفافية الضرائبية هي من صلب سياستنا المستقبلية ولن يكون هنالك استراتيجية صحيحة في لبنان إذا لم تدخل في الخطاب السياسي وتصبح أساسية في مجتمعنا. لن أطيل في هذا الموضوع سأترك الحديث لمعالي الوزير وحضرة العميد، وإنّما أودّ أنّ أقول: سُئِل غاندي في وقت من الأوقات ما هو العدو الأكبر للهند والشعب الهندي، فأجاب: اللامبالاة. نحن في لامبالاة في هذا الموضوع الخطر جداً. انغلوساكسون (Anglo-Saxons) يقولون أنّ أفضل طريقة لإستشراف المستقبل هي في صنعه. أعتقد اليوم بين ال "CIH" وبين وجودكم اليوم ممكن أن تكون هذه أفضل طريقة لنستشرف العشرة أو العشرين سنة القادمة وأعتقد أن ال "discipline" وإرادة الجيش والمثابرة لدينا، قد تؤدي إلى نتيجة. أخيراً نحن كمجتمع مدني أتمنى أن نثابر بكثافة وقوة لأنّ السياسيين متحكّمون في هذا البلد وهم سياسيون بدوام كامل لحماية مستقبلهم. لذلك يجب أخذ موضوع العدالة الاجتماعية والشفافية الضرائبية كأساس ومنطلق لأي عمل بنّاء.

كلمة الوزير السَّابق العميد مروان شربل
الأمن القومي في لبنان وسبل حمايته

الوزير السَّابق العميد مروان شربل

إنّ مداخلتنا بعنوان: «الأمن القومي اللبناني والخلل البنيوي في السياسات الإجتماعية»، فلا بدّ من الإنطلاق من واقع التمييز بين الأمن الوطني اللبناني، ما هو الأمن الوطني القومي والأمن الوطني اللبناني؟ الأمن الوطني القومي مرتبط بالأمور الأمنية أو الأخطار التي تأتي من الخارج إلى الداخل. وهذا طبعاً من خصائص الجيش اللبناني في حماية الحدود بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية. أمّا حماية الأمن اللبناني، فهو من إختصاص الأجهزة الأمنية ومخابرات الجيش وقوى الأمن العام وأمن الدولة. هذا في الشقّ الأمني في ما يتعلّق بالأمن القومي. يوم أمس في آخر اجتماع عُقد بين رؤساء الدول العربية الذي انعقد في مصر – شرم الشيخ أصدروا قرار تأليف قوة عسكرية لحماية الأمن القومي العربي، وبذلك نتمنى أن يكون للبنان حماية داخلية. عندما نقول الأمن القومي، فهو لا يتعلّق فقط بالأمن، فالكهرباء، والماء، والطرقات وزحمة السير، والمدارس والجامعات، وتوزيع المخدرات، والمستشفيات، هي كلّها أمن قومي، والأكثر من ذلك هو ما يؤمّنه وزير الصحة من أمن غذائي، هذا أيضاً أمن قومي. كلّ شيء ممكن أن يؤثّر سلباً على الأمن الداخلي إنّه يدخل ضمن نطاق الأمن القومي. هناك أيضاً الأمن الذاتي ويتألف من شرطة البلدية الذين لا يقتصر دورهم على حماية شخص رئيس البلدية بل لديهم واجبات أمنية. أمّا الشيء الذي أرفضه رفضاً تاماً فهو الأمن الذاتي غير الرسمي. فهذا الشيء وعند اعتماده في كلّ منطقة من لبنان يؤدي إلى حروب وإلى نزاعات قد تبدأ ولا نعلم كيف يمكن أن تنتهي.

نشير إلى أنّ الأمن القومي اللبناني، يكتسب أهمية مضاعفة لحفظ الإستقرار وإحترام التعدّد والتنوع، وتستباح الحدود، وتشوّه مفاهيم القيم، وتحرق الأجساد، وتنحر الرقاب، وتهدر الدماء برايات الحقد والتخلّف والتباغض،

لذلـك فإنّ المسـؤولية الوطنيـة توجب على كلّ المسـؤولين والقيادات وضع إسـتراتيجية لمواجهـة الإرهاب وخطر الصراعـات المذهبية بعد دخول لبنان في عيـن العاصفـة، إذ بـات يتأثّـر بمـا يجري في المنطقـة أكثر مـن أيّ يوم مضى خصوصًا وأنّ ما نشهده في سوريا وفي بعض البلدان العربية، ينبئ بمخاطر جسـيمة ووجودية، ويشـي بإعادة رسم حدود العديد من دول المنطقة بشكل جـذري. وهـذا هو الصراع القائم اليوم في الـدول العربية. فإن داعش لم توجد لكي تسـيطر وتسـتمر في السـيطرة، داعش وجدت لتحديد نطاق دولة سـنيّة موجودة في العراق. وأنا مسؤول عن كلامي. وينتهي دور داعش عندما تنتهي حدود الدولة السـنيّة والدولة الكردية والدولة الشـيعية، وهذا ما سيحصل في سـوريا مـع التمني بعـدم حصوله. ولكن الـذي أقوله إنّ في لبنـان لن يحصل ذلـك لأنّـه من حسـنات إتفـاق الطائف، هناك نوعـان من التقسـيم في البلد: تقسيم جغرافي أو تقسيم مصالح وتوزيع نفوذ. في إتفاق الطائف وُزِّع النفوذ والمصالح على الطوائف، وبذلك لم يعد هناك داعٍ لتوزيع الأقسام الجغرافية. فهـذا التقسـيم هو مـن الأساسـيات الحاميـة للبنان، أمّـا ثانياً: ولو اسـتمعنا إلـى تصريحـات الدول المؤثّرة على السـاحة البنانية، فلبنـان محمي من الخارج باستقرار ليس لمصلحة لبنان، وإنّما لمصلحة الدّول التي يهمّها الاستقرار في لبنـان، لأنّ لبنان سـيكون مقراً لكلّ الشـركات التجاريـة والاقتصادية والمعامل التي سـتتواجد لإعادة تعمير الأراضي السـورية والأراضي العراقية، أمّا ثالثاً: التفاهـم السياسـي فـي لبنـان، والذي تـوّج بالحـوار القائم بين السياسـيين، فبمجـرد الجلـوس مـع بعضهم توّلد الطمأنينة، فالحوار شـيئ مهـم جداً. في المرحلـة السـابقة عندمـا كنت أنـا وزيراً للداخليـة كانت هنـاك صعوبات. ففي طرابلس كنت أسـهر الليالي لحلّ الخلافات القائمة والتي كان ضحيتها الجيش اللبنانـي وقـوى الأمـن، والذي كان سـببه الخلاف السياسـي، أمّـا الآن وبعد تأليف هذه الحكومة توقفت الصراعات وانسحب المسلحون، وماذا عن ال 200 قتيل؟ ولكن ليس هناك من يحاسب. لقد سمعت الآن كلام الأستاذ رائد على الاقتصاد اللبناني وهو كلام جوهري ولكن لم نعلم لماذا وصلنا إلى 64 مليار دولار ديـن؟ أنا لسـت ضدّ المصـارف، ولكن كم هي حصـة المصارف اللبنانية مـن الديـن المتوجّب علـى الدولة اللبنانيـة. هل 80% أم أكثـر؟ هل المصارف اللبنانية غير لبنانية؟ لا يمكنهم مساعدة الدولة اللبنانية من أجل أن نحسم كلّ سنة ملياراً؟ بدلاً من أن يكون آخر بنك في لبنان ومصنّف بالدرجة الثالثة، فإننا نجد أرباحه 12 مليوناً و14 مليوناً. مصارف الدرجة الأولى، ستون مليون دولار أرباح سنوية! كم تأخذ الدولة ضرائب؟ لا تأخذ الدولة شيئاً يذكر بل إنّها تأخذ من الفقيـر! يأخـذون مـن الذي بحوذته 20 ألف دولار بالبنـك فائدة 5%، ومن الذي بحوذته 100 مليون 5%! ضريبة تصاعدية محكمة! أنا أقول لكم أنّ كلّ شـيء مدروس في هذا البلد!

يجـب الـكلام علـى الهـدر والفسـاد! أتكلّم بهـذا الأمر منـذ 3 سـنوات تقريباً، قضيتها في وزارة الداخلية.

أتعلمون كم تدفع الدولة اللبنانية إيجارات أبنية مسـتأجرة للدولة اللبنانية؟ بين الأربعين والخمسـن مليون دولار سـنوياً. لماذا هناك رواتب عالية جداً ورواتب

متدنيّة؟ هناك موظّفون بالاسـم! ومـدراء عامون يقبضون رواتبهم وهم في منازلهم! يوجد مؤسسات إنمائية لا أحد يعلم بوجودها! هناك تقارير عن وجود الغاز والبترول في لبنان، ولكن لماذا لا نكتشـف الغاز والبترول؟ هناك سـببان لعدم الاكتشاف. الخلافات الطائفية حول البلوكات وخلافات خارجية، تمنع لبنان مـن أن يكـون غنياً مـن أجل أن نبقى متسـوّلين للخارج! فإذاً الأمـر مدروس أن يبقى الدين قائماً.

نسـبة الجرائـم فـي لبنـان خـلال عامـي 2014 و 2015، وأيضـاً حوادث السـير والطرقـات هـي جزء مـن الأمن القومي في لبنـان. عدد القتلـى في حوادث السـير سـنة 2014 بلغـت 315 قتيـلاً، محاضـر تعاطـي مخـدرات وأغلبهـا في الجامعـات وفـي المدارس- بعض الجامعات يهتم برفع الأقسـاط ولا يهتم إذا كان التلميذ يسـيء لسـمعة الجامعة أو لسـمعة المدرسـة- لسـوء الحظ لدينا 1318 محضراً تتناول موضوع تعاطي المخدرات ومحاضر أخرى عديدة.

المناطـق الأكثـر فقـراً هـي المناطـق التـي ينبـت فيهـا الإرهـاب. فـي أغلب المخيّمات السـورية هناك أشـخاص مسلّحون لحماية هذه المخيّمات، وهذا ما نـراه في عرسـال، حيـث يتواجد الجيـش اللبناني لتطويق هـذه المناطق، هذه خطـورة أمنيـة. هناك خطورة اقتصادية أيضاً، فما يقـارب ال 30% من البطالة فـي لبنـان وهجـرة الأدمغـة إلى الخـارج. إذ لا خطة ولا دراسـة مـن الدولة تتيح للمتخرجيـن مـن الجامعات ولو بنسـبة 1% على الأقـل أن يتوظّف في بلده، ولكي يحصل ذلك يجب أن يكون منتمياً إلى حزب معيّن أو طائفة قوية.

سأتحدّث الآن عن القضاء اللبناني وأنا أؤيد الاستقلال التام للقضاء اللبناني. فحالة السجون حالة يرثى لها وفيها الكثير من المشاكل.

في المقابل إن ما يدير البلد محصور بثلاثة أمور: القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعليه يجب أن يكون هناك شـراكة بين هذه الأمور الثلاثة. إنّما لسوء الحظ نحن نخاف من القطاع الخاص بسبب تواجد ما يقارب 40% من المسؤولين في القطاع العام لديهم حصص في القطاع الخاص. وفي النهاية آسف أن أقول أنّنا نعيش مشروع سلطة وليس مشروع دولة. وشكراً.

كلمة العميد الرُّكن البحري عزمه دندش
الأمن الأجتماعي: حجر الزاوية في الأمن الوطني والقومي.
منظومة الحماية وخارطة طريق الحلّ.

العميد الرُّكن البحري عزمه دندش

يقول «روبرت مكنمارا» وزير الدفاع الأميركي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه «جوهر الأمن»، إنّ الأمن يعني التطوّر والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظلّ حماية مضمونة. واستطرد قائلاً: «إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدّد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقيةً في كلّ المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل. فإذا كان الأمن القومي في بعده السياسي يتمثّل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وفي بعده الاقتصادي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء بإحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدّم والرفاهية له، فإنّ الأمن القومي وبعده الإجتماعي يهدف ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء للوطن. من هنا يجب أن يرتكز الأمن القومي اللبناني إلى إستراتيجية تكون لمصلحة مشروع الدولة القوية والقادرة التي تعكس وحدة اللبنانيين، وإلى مشروع الاعتدال الذي يحمي البلد من التطرّف الديني عبر تعزيز المواطنية والتربية عليها. فالأمن في بعده الاجتماعي ينبغي أن يعتمد سياسة التنمية ولاسيّما في مناطق الحرمان التي تشكّل بيئة حاضنة للجريمة والعنف والإرهاب بكل أشكاله، لأنّ الظلم الاجتماعي والحرمان، هما أقصر الطرق لتدمير الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فالأمن الاجتماعي هو حجر الزاوية في الأمن الوطني والقومي. وعلى هذا الأساس لا بدّ من بناء منظومة حماية اجتماعية وطنية بحيث تشكّل مدخلاً أساسياً لمنظومة الأمن القومي، فهذه المنظومة تكون من خلال صياغة رؤية جديدة تحفظ كرامة الناس في حاجاتهم الأساسية، وفي تمتين التماسك الإجتماعي، والتخفيف من التوتّرات، وتوسيع المساحات المشتركة، فهذه الرؤية والتي من المفترض

أن تمثّل خارطة طريق الحلّ يجب أن ترتكز على:

أولاً، الإسراع في توسيع قاعدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليصبح ضامناً لأكبر شريحة من اللبنانيين وغير اللبنانيين العاملين في لبنان. وكذلك النظر بتركيبة نظام نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي للعبور إلى نظام التقاعد وضمان الشيخوخة وصولاً إلى تعويض البطالة.

ثانياً، تفعيل الإنماء الإنساني الاقتصادي المناطقي المتوازن الكفيل بخلق هوية لبنانية جامعة والسعي لإنجاز مشاريع من شأنها المساهمة في تنمية المناطق، وخلق فرص عمل إضافية للحدّ من مشكلة البطالة. ومن الأمثلة على ذلك:

- القيام بأسرع وقت ممكن في تنفيذ قانون المنطقة الحرة في طرابلس.
- القيام بإنشاء منطقة حرة في البترون.
- إنشاء منطقة حرّة في البقاع لتصنيع المواد الغذائية للمنتجات اللبنانية والسورية والخاصة للتصدير.

ثالثاً، تطبيق اللامركزية الإدارية التي نصّ عليها إتفاق الطائف لتحسين مستوى التنمية المحلية البنيوية التي توفّر فرص عمل.

رابعاً، اعتماد سياسة إسكانية منظّمة.

خامساً، تطوير التعليم الرسمي بمختلف مراحله، وحثّ الجامعات اللبنانية على إنشاء فروع جديدة متخصّصة يحتاج إليها سوق العمل اللبناني.

سادساً، معالجة حركة النزوح السورية الكثيفة، لأنّ هؤلاء النازحين بأعدادهم المرتفعة يتقاسمون مع اللبنانيين الخدمات الصحية والإستشفاء والتعليم والكهرباء والمياه والسكن والغذاء والبنى التحتية والمرافق العامة، بالإضافة إلى المزاحمة الشديدة من قبل العمالة السورية على فرص عمل اللبنانيين وما يزيد من أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل.

سابعاً، الإسراع في إصدار قوانين الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث يتوقّع أن ينتج عنه بحسب الدراسات ما لا يقلّ عن 250 ألف وظيفة. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثّل إحدى الطرق لبناء بنى تحتية جديدة من دون شلّ الاقتصاد الوطني، حيث تتمّ دعوة الشركات الخاصة للعمل الى جانب الدولة بهدف تطوير البنى التحتية المطلوبة. كما أن مشاريع الشراكة لا تتعلّق بتأجيل الدين فقط، بل إنّها عقود طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص وتهدف إلى تقديم خدمات عامة وإنشاء البنى التحتية عن طريق الاستفادة من كفاءات القطاع الخاص وإمكانياته المالية وخبراته. وهذه الشراكة ليست شراكة على مستوى الرأسمال أو الأرباح، بل هي شراكة في المخاطر. فعلى سبيل المثال، قد يتحمّل القطاع الخاص مخاطر التطوير والتصميم والتنفيذ والتشغيل والاستكشاف والتمويل والتضخّم، بينما يتحمّل القطاع العام مخاطر البيئة والتنظيم والسياسة والتعرفة.

أسئلة الحضور

العميد الركن عبد الكريم هاشم

ما معنى الإكتوارية؟

الأستاذ أنطوان واكيم

الإكتـواري: نحن نـدرس رياضيات متقدمة وإحصائيات تطبّـق على الإفتراضات في مجمل حقول: التأمين – الصناعة.

زينة منصور

شكراً لكل المداخلات القيّمة. إذا وصلنا الندوة السابقة بالندوة الحالية، القائمة على إظهار الخلل في السياسات الاقتصادية - الاجتماعية ولا بدّ أن ننعي في هاتين الجلستين الطبقة الوسطى في لبنان مع احترامي للمطالعة المهمة جداً التي تقدّم بها الأستاذ فؤاد ولكنها لم تلحظ الطبقة الوسطى، الأمن الوطني يرتبط بالطبقى الوسـطى فإذا سـألنا جميع الحضور هنا ماذا تريدون في قرارة أنفسـكم، نريد نصف قسـط مدرسة، نصف ثمن شـقة، نريد مواصلات تصل عكار ببيروت وحاصبيا وراشيا ببيروت والبقاع ببيروت، نريد سكك حديد فإذا كانت الطبقى الوسطى في حالة وفاة سريرية لا يمكن الحديث عن أمن وطني، الحرب الأهليـة اندلعـت في لبنان عندما تفكّكت الطبقى الوسـطى، واليوم نحن في مجتمع نعيش حالةً فقراء جداً وأغنياء جداً، وهذه بحدّ ذاتها حالة تنتج حروباً خطيرة. رجاءً، لتكن اسـتراتيجيتنا الوطنية في الأمن الوطني حماية الطبقى الوسـطى وتعزيزها وتعزيز أبنائها لأنّها هي ضمانة الأمن الوطني. شكراً.

الوزيـر مـروان شـربل: أنـا أحـبّ أن أقـول لـك أن الحرب لـم تكن بسـبب الطبقة الوسطى، بل الطبقة الغنية التي اشترت الأسلحة والذخيرة للطبقى الوسطى وطالبتهـا بالقتـال وأعطتهـا الأموال لذلـك. الطبقة الغنية يهمّهـا وجود الطبقة الفقيرة لكي يستعملوها في هذه الأشياء وأنا كنت قد ذكرت ذلك خلال كلمتي.

أثار انتباهي التباس في مفهوم وتعريف الأمن الوطني ما بين الأمن الوطني والأمـن القومي، الكلمة المعتمدة هي الأمن القومي ولكن أنا أقترح أن يَتِم دراسة هذا الموضوع على مستويات أربعة: الأمن القومي للمواطن، للوطن، للإقليـم، والأمـن القومي العالمي (مجتمع دولي). وبعد ذلك أضيف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، البعد الحضاري خصوصاً ونحن نواجه حالياً إبادة حضارية لبعض مكتسبات الشعوب.

المقدم المتقاعد الدكتور أحمد سـيف الدين

الدكتور زياد الصايغ

معالي الوزير، لقد التبس لدي بمضمون كلمتك ارتباط الأمن القومي بمفهوم العدالة الاجتماعية، كنت أتمنى إذا كان المدخل الجريمة والإرهاب والتطرف أن نعالج هذا الموضوع من منطلق ارتباطه بمضمون الحماية الاجتماعية في البلد فهذا ما لم نسمعه، كنت أتمنى أن تتطرق أكثر لهذا الموضوع لأن الأرقام التي ذكرتها في الجريمة مهمة جداً لارتباطها بالحماية الاجتماعية.

محمد بسام

لـدي ملاحظتـان صغيرتـان تعقيبـاً علـى كلام الوزير. ذكـر رقـم مليونين ومئة أعتقد أن هذا العدد هو عدد النازحين السوريين والفلسطينيين فقط وبالتالي السودانيين والفيليبيين...

الوزير مروان شربل

إنّ عدد السوريين اليوم أصبح أقلّ في لبنان بسبب الإتفاق السياسي وبالتالي أقفلـت الحـدود. إنّ الأمـن القومي في لبنان يختلف عـن الأمن القومي في كلّ البلـدان الأخـرى، نحـن نسـيج 18 طائفة، ولكل طائفـة خصائصها، تقاليدها وعشـائرها وميولهـا، متفرقـون حتى ضمـن الطائفـة الواحدة. إنّ اسـتنتاجي هـو أن الأمـن فـي لبنان هو أمن سياسـي، الاقتصاد في لبنـان هو اقتصاد سياسـي، السـياحة في لبنان هي سـياحة سياسـية، إذا لم يكن هناك توافق سياسي فلن يكون هناك أيّ شيء في لبنان. هذة هي خصائص التعدّد في لبنان.

محمد بسام

حتى أنّ الوجود السـوري والوجود الفلسـطيني يمكـن التّعاطي معهما على انهمـا فرصـة للعاملين في المجتمع الأهلي. وعند عودة النازحين السـوريين إلى سـوريا يجب أن يكونوا أصدقاء للشـعب اللبناني لكي لا يزيد عدد أعداء لبنـان فلذلـك يجب أن يؤخذ هـذا الموضوع كفرصة فيكون هناك مبادرات من قطاع التربية وقطاع الثقافة حتى نكسب بعض الأصدقاء عندما يعودون إلى بلدهـم. والنقطـة الأخيرة في خصوص ال 21000 موقـوف حيث يمكننا نحن كمدنييـن وعسـكريين أن نعمـل حملة ضغط لكي نخفف عـدد الموقوفين غير المتوجب توقيفهم.

العميد عادل مشموشي

أنـا أعتقـد أن معالجة هـذا الخلل تقتضي اعتماد خطة اسـتراتيجية وطنية تنفذ على مراحل، بعيدة ومتوسطة وقريبة الأجل.

الوزير مروان شربل

هناك كتاب كنت قد قرأته لكاتب فرنسي وكان حول دراسة عن الدول المنتشرة حول حوض البحر المتوسط، بلدان عربية وأفريقية وأوروبية، يقول فيه: ما هو القاسـم المشـترك بينها حتى تأكل أنواع الأسماك نفسها وتسبح في المياه نفسـها حتـى وصل إلـى لبنان وتسـاءل هل لبنـان بمختلف طوائفـه هو من السـلالة الفينيقيـة. الفينيقيـون بنوا مدنـاً وليس دولاً، نحن منذ سـنة 1943

حتى اليوم لم نبنِ دولة بل بنينا أحزاباً طائفية، إذاً نحن من السلالة الفينيقية.

الأستاذ أنطوان واكيم

إن الطبقة الوسطى في خطر كبير، إنّ انعدام الطبقة الوسطى هو انعدام للمجتمع بأكمله. أحب أن ألفت النظر إلى نقطتين مهمتين: أولاً، أتمنى أن يقوم الجميع ببحث على الانترنت ويجروا مقارنة عن دخل النائب في لبنان ومعاشه التقاعدي، مجلس النواب في لبنان لديه أكبر كلفة في العالم في ما يعود للتقاعد والحماية الاجتماعية. إنّ أكبر خطر في لبنان هو التقديمات الاجتماعية القائمة في مجلس النواب لذلك فإن الإحساس في الطبقة الوسطى معدومة. إنّ القضايا الاجتماعية مهمّة في الخطاب السياسي وكم نحن في لبنان بعيدون عن هذا الخطاب.

وليد غريزي

معالي الوزير سؤالي موجّه إليك، بحديثك وجدنا نظرة تشاؤمية، في ظلّ الوضع الحالي الذي نعيش فيه من مشاكل طائفية ومن ولاء لغير الوطن بل هو ولاء للطائفة، ما هو طريق الأمل الذي من الممكن أن نضع يدنا فيه لكي ننطلق في برنامج من الممكن تنفيذه وليس بالكلام فقط بل أن يكون هناك حلول.

الوزير مروان شربل

أساس بناء المجتمع اللبناني هو قانون انتخاب يمثّل الشريحة الأكبر كلّ أربع سنوات في الدولة اللبنانية. كلّ سنة تجري انتخابات نيابية تكلّف الدولة ما بين 15 و 20 مليون دولار حيث يَتِمّ إعادة انتخاب النواب ذاتهم أو يتغيّر اثنان أو ثلاثة منهم. لذلك أطلب منكم التظاهر لأجل هذا الموضوع وليس أي شيء آخر.

جلسة ختامية وإعلان توصيات

تقديم الإعلامية دنيز رحمه فخري

الإعلامية دنيز رحمه فخري

لسنا الآن أمام جلسةٍ خِتاميَّة وإعلان توصياتٍ تقليدية، بل إنّه وانطلاقاً من هذه الجلسة تبدأ ورشة عملٍ على مدى عامٍ في طاولاتٍ حوارية يُعلَن عن كُلٍّ منها في حينه، بالاستناد إلى المحاور الثلاثة التي عالجناها في الندوة الحوارية «الأمن القومي في لبنان».

الجلسة الختامية مع مدير «مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية» العميد الركن غسان عبد الصمد والمدير التنفيذي لـ«ملتقى التأثير المدني» د. زياد الصائغ.

كلمة الدكتور زياد الصائغ

الدكتور زياد الصائغ

«الأمـن القومـي فـي لبنـان» – نـدوة حواريـة لـ «مركـز البحـوث والدراسـات الإستراتيجية» في الجيش اللبناني بالتعاون مع «ملتقى التأثير المدني»

برعايـة قائـد الجيـش العمـاد جـان قهوجـي، عقـد «مركـز البحـوث والدِّراسـات الإستراتيجيَّة» في الجيش اللُّبناني بالتَّعاون مع «ملتقى التأثير المدني» ندوة حِواريَّـة تحـت عنوان «الأمن القومي في لبنـان» في مُقاربة ثُلاثيَّة الأبعاد بين النظـام التشـغيلي والسياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة الجامعـة "نحو عقد وطني جامع ومنتج" لتحصين مناعة لبنان، في ظلّ التصدُّع الجيوبوليتيكي الذي تعيشه المنطقة.

افتتحت الندوة بكلمة مدير "مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيَّة" في الجيش اللُّبنانـي العميـد الرُّكـن غسـان عبـد الصمـد، ثُـمَّ ألقيت كلمـة "ملتقـى التأثير المدني" من قبل الأستاذ نعمة افرام عضو مجلس أمناء ومجلس إدارة الملتقى.

بعـد افتتـاح الندوة بدأت الجلسـة الاولى وعنوانها «الأمـن القومي في لبنان – مدخـل ومفاهيم» أدارَها الأسـتاذ فيصـل الخليل، وتحدَّث فيها القاضي غالب غانم والعميد الركن إبراهيم الباروك معقباً. أما الجلسة الثانية وعنوانها " الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في النظام التشغيلي" أدارها د. زياد الصَّائغ، وتحدَّث فيهاالوزير السابق الدكتور طارق متري والعميد الركن زياد الهاشم مُعقِّباً.

ثـم الجلسـة الثالثـة وعنوانها: « الأمـن القومي في لبنان والخلـل البنيوي في السياسـات الإقتصاديّة» أدارها د. منير يحيى وتحدَّث فيها الأسـتاذ رائد شـرف الدّيـن والعميد الركن سـعيد القـزح معقِّباً. أما الجلسـة الرابعـة والأخيرة فكانت بعنوان: «الأمن القومي في لبنان والخلل البنيوي في السياسات الإجتماعيّة» أدارهـا الأسـتاذ انطـوان واكيـم، وتحدَّث فيها الوزير السّـابق مروان شـربل وكان العميد الركن البحري عزمة دندش معقِّباً.

سلطت هذه الجلسات الضوء على مفهوم «الأمن القومي» بأبعادِه المُتكامِلة، طارحَـةً الإشـكاليّات التـي يُعانيها لبنـان، وأكّد فيها المُشـاركون ضـرورة إطلاق منهجيّـة عمل تشـارُكيّة لبنـاء منظومة «الأمن القومي في لبنـان» على قاعدة إعـادة التّـوازُن بين القِطاعين العـامّ والخاصّ والمجتمع المدني من خِلال احترام طموحات النّاس وتفعيل عمل المؤسّسات وبناء السياسات المُستدامَة وتفعيل آليات رقابة ومُسـاءَلة أكيدة، على أنّ أي بُنية للدّولة لا تسـتقيم في ظلّ غياب الاستقرار الأمنيّ في ظلّ الحاجة لصَون الدُّستور وتطبيق القانون مترافقين مع أمن اقتصادي – اجتماعي موثوق.

كلمة العميد الركن غسان عبد الصمد

العميد الركن غسان عبد الصمد

قـرَّر «مركز البحوث والدِّراسـات الإسـتراتيجيَّة» في الجيـش اللُّبناني بالتَّعاوُن مـع «ملتقى التأثير المدني» اسـتكمال النَّـدوة الحِواريَّة «الأمن القومي في لبنان» بسلسـلة من الطاولات الحِواريَّة تُعالج المفاصل الأساسـيَّة المتعلقة بالخلـل البنيـوي فـي النظـام التشـغيلي كما فـي السياسـات الاقتصاديـة والسياسـات الاجتماعية في مقاربة أوليَّة بالاسـتناد إلى المحاور الآتية، على أنَّ هذه المحاوِر تستدعي التفكير لإيجاد مؤسسة مؤتمنة على الأمن القومي على غرار مجالس الأمن القومي في الدول المتقدمة مع الأخذ بعين الإعتبار الخصوصية اللبنانية.

الأمن القومي والنظام التشغيلي

- الحوكمة وآليَّة اتِّخاذ القرار السياسي
- قانون الإنتخاب
- قانون اللاّمركزيَّة الإداريَّة الموسَّعة
- قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- إعادة هيكلة إدارة الدولة

الأمن القومي والسياسات الإقتصاديَّة

- السياسة المائيَّة
- سياسة الطاقة والكهرباء
- سياسة الغاز والنفط
- سياسة النقل والمواصلات
- سياسة الإتصالات

الأمن القومي والسياسات الإجتماعيَّة

- السياسة التربوية
- السياسة الإستشفائيَّة
- السياسة الإسكانيَّة
- سياسة التقاعد والحماية الإجتماعية
- سياسة العمل والهجرة والنازحين
- سياسة الإغتراب

إنَّ «مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية» في الجيش اللبناني بالتعاون مع «ملتقى التأثير المدني» يحثّون ويحضّون اللُّبنانيين كلّهم كلاً من موقِعه لتتضافَر جهودهم لبناء منظومة «الأمن القومي في لبنان» وتشكيل مجموعات ضغط لتحقيق أهداف هذه المنظومة، بما يخدُم مصلحة الدَّولة اللُّبنانيَّة العليا ومصالح المواطنين اللُّبنانيين، ووقف مسيرة الانهيار والانحدار، وإنَّ قيام تفاهُمات وطنيَّة وفق ما تمّت الإشارة إليه يُمكن أن يسمح بالنقاش حول كيفية حماية لبنان على الصعيد الدِّفاعي وعلى صعيد السياسة الخارجيَّة مستقبلاً. وشكراً.